سياق الحال في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة



الدكتور
أسعد خلف العوادي

WWW.daralhamed.net

سِياقُ الحالِ

في كتابِ سيبويه

دراسةٌ في النحوِ والدلالةِ

الدكتور

اسعد خلف العوادي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ-٢٠١١م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٦١٣/ ٧/ ٢٠١٠)

● العوادي، أسعد خلف
● سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة/أسعد خلف العوادي.
عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ .
( ) ص.
● ر. إ. : (٢٦١٣/ ٧/ ٢٠١٠) .
● الواصفات : قواعد اللغة /اللغة العربية
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٣٢-٥١٥-٢

دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: ٥٢٣١٠٨١ -٠٠٩٦٢٦ فاكس : ٥٢٣٥٥٩٤ -٠٠٩٦٢٦
ص.ب . (٣٦٦) الرمز البريدي : (١١٩٤١) عمان – الأردن

Site : www.daralhamed.net
E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com
E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ
وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

(الجمعة: ٤)

الإهــــــــداء

إلى الدمِ الذي أراقهُ السيفُ
ظلماً
فوقَ التُرابِ
فانتصرَ الدَمُ
وهُزمَ السيفُ
وسَجَدَ الترابُ

المحتويات

مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه المُصطفى الأكرم، وعلى آلهِ الأطهارِ وصحبه الأخيارِ، ومَنْ سارَ على هَدْيِهم إلى يوم الدين. أما بعدُ...

فاللغة أداة التواصل وآلة التفاهم بين أبناء البشر فقد وصفها العالمُ اللغويُ ابنُ جِنّي بأنَّها: ((أصواتٌ يُعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم)) (١) فاللغة وسيلة الاتصال والتعبير عن الأفكار تجري بين متكلمٍ ومتلقٍ، الأولُ يرومُ نقلَ أفكارهِ وما يجولُ في خواطرهِ من معانٍ والآخرُ يتلقّى ويحلّل ويفهم، ويتمّ ذلك في محيطٍ كلامي يضمُّ الأحداثَ اللغويةَ فكلُّ ذلك يؤثرُ في اللغةِ لذا قالوا إنَّ اللغةَ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ بينها وبين المجتمع تأثيرٌ متبادلٌ فوجبَ أنْ تدرسَ وتُبنى أسسُها على وفق محيطِها بين متكلميها وسامعيها، وأن تُراعى الظروفُ الخارجيةُ التي تحيطُ بها، فقد وجد الدارسون المحدثون أن الكلمة لا معنى لها خارج سياقها الذي وردت فيه وهي ليست شيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه بل أن وظيفتها هي التفاعل مع هذا الواقع.

وتوصلوا في دراسة المعنى إلى نظريات عدّة منها نظرية السياق التي ترى أن معنى الكلمة يكمن في استعمالها لا في ذاتها فقد تكون لها دلالات مختلفة والذي يُعَيِّنُ المعنى الحقيقي إنما هو السياق الذي يشمل علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات في النص ما يدعى بالسياق اللغوي، وعلاقة الكلمة بما يحيط بها من عناصر غير لغوية تتصل بالمكان والزمان أو المتكلم والمخاطب أو الحركات والإشارات التي تسهم في تحديد دلالة الكلمة. وهو ما يُدعى بسياق الحال ويهتم بدراسة المحيط الذي يقع فيه الكلام ويشمل الظروف المحيطة بالحدث الكلامي كنوع القول وصفته،

---

(١) الخصائص، ابن جني: ١ /٣٣.

واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي، والطبقة الاجتماعية، وظروف الجو.

وعند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجدت انه منذ بداياته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه كان يُراعي أطراف العملية الكلامية من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما وملابسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتمثيل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطوقة وسماعها من قائليها ومشافهتهم.

وقد لفت ذلك انتباهي في كتاب سيبويه منذ دراستي إيّاه في رسالتي للماجستير (العلل النحوية في كتاب سيبويه) فقد وجدته كثيراً ما يلجأ إلى تعليل الظاهرة النحوية أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم وقصده وفائدة المخاطب ومحيط الاستعمال لذا غلب عنده طابع العلل الاستعمالية من خفة وثقل واستغناء وكثرة وقلة وغيرها. ومما شجعني أكثر وبَثَّ في نفسي الرغبة في التفكير في هذا الموضوع بحث للدكتور كريم حسين ناصح بعنوان ((مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه))(1) فقد أفدت منه واستضأت به في توسيع نطاق هذا الموضوع ليشمل سياق الحال بما فيه المتكلم والمخاطب وعناصره الأخرى فكان كتاب سيبويه أرضاً خصبة لبحثي فهو بحر عميق الأغوار، غزير الأسرار، وهو معين لا ينضب لكل من يركب، وقد استعظم العرب من قبلُ ركوبَهُ والولوجَ في أغواره وكان المبرد يقول -إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه-: ((هل ركبت البحر؟ تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه)) (2) فكتاب سيبويه بحرُ العربية تكمن في أحشائه دررُها من ألفاظ ومعانٍ وجامعُ علومها وقرآنُ نحوها، وقد جعل سيبويه النحو عصمة للألسن وخدمة للمعنى، ومثلما جعل للألفاظ وتراكيبها نصيباً في تفكيره كذلك أولى عنايته بما تؤديه من معانٍ فهو، كما يقول الشاطبي:

---

(1) نُشر في مجلة المورد: ص١٨، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢ م.

(2) أخبار النحويين البصريين: ٥٠.

((وإن تكلم في النحو، فقد نبَّهَ في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوعٌ والمفعولَ منصوبٌ ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)) (١) لذلك عدّ الكوفيون ذلك عيباً على سيبويه قال ثعلب:((وإنّما لحق سيبويه الغلطُ لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ)) (٢) وهذا لسيبويه لا عليه لأنه لم يجعلْ النحوَ قواعدَ هامدةً جامدةً وإنما جعل المعاني توائم الألفاظ لا تنفك عنها بأي حال وهذا ما تدعو إليه المناهج الحديثة في دراسة النحو وقواعده، ويطالعنا ذلك في أوائل كتاب سيبويه وفي نص قصير جعله أساساً لتمييز الكلام حسب المعنى وذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة)) (٣) فقد قَسَّمَ الكلامَ على مستقيم ومحال فالمستقيم ما وافق العربية والمحال ما لم يوافقها لكن المستقيم يتحدد على وفق المعنى فمنه الحسن ومنه الكذب ومنه القبيح فقد يكون مستقيماً في ميزان العربية لكنه كذب أو قبيح في ميزان المعنى.

كل ذلك دفعني إلى الولوج في الكتاب من باب آخر لم يُطرق من قبل من خلال دراسة المعنى النحوي في كتاب سيبويه ـــ أقدم اثر نحوي عربي ـــ بنظرية حديثة يعدها الغربيون من مفاخرهم اللغوية التي توصلوا إليها وهي نظرية سياق الحال في دراسة المعنى التي وضع أسسها وتطبيقاتها فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) لكن سيبويه قد سبقهم بألف عام ويزيد في دراسته كلام العرب ومعانيه المختلفة إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة

---

(١) الموافقات، الشاطبي: ٤/٦٠.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١١١.

(٣) الكتاب: ١/٢٥-٢٦.

يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

وهذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن النحو العربي منذ بداياته الأولى المتمثلة بسيبويه كان نحو معنى ولم يكن قواعدَ لفظيةً هامدةً ومسائلَ جدليةً جوفاءَ كما يَدَّعي المُدَّعون، وتهدف دراستنا أيضاً إلى أن نظرية سياق الحال قد وعاها النحويون العرب وأدركوها وإن لم ينظِّروا فيها لكنهم طبقوها في دراسة النحو العربي، وإثبات أن دراسة اللغة عند سيبويه لم تكن تنفك عن محيط استعمالها وأنه وضع القواعد وفسَّر الظواهر وعلل المسائل من واقع اللغة واستعمالها بعيداً عن الافتراض والمعادلات اللفظية، وإن قاعدة النحو العربي راعت مقاصد المتكلمين وأغراضَهم وإفادة المخاطبين وحاجاتهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته أن يكون على أربعة فصول تتوسط بين تمهيد وخاتمة. فأمَّا التمهيد فدراسة لسياق الحال عند اللغويين عرضنا فيه المفهوم اللغوي لسياق الحال والاصطلاحي وانتقلنا إلى دراسة سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء ممن اهتم به وهم البلاغيون والمفسرون والأصوليون والنحويون، فسياق الحال عند اللغويين المحدثين. أما الفصول فكان أولها بعنوان: ملامح سياق الحال عند سيبويه، وهو يمثل المدخل النظري لهذه الدراسة، درسنا فيه مصطلح سياق الحال عند سيبويه وملامحه في كتابه وكذلك بحثنا في عناصر سياق الحال عند سيبويه، ولما كانت هذه العناصر كثيرة ومتداخله لا ينفصل بعضها عن بعض اعتمدنا في ذلك على العناصر التي وردت في كتاب سيبويه وهي المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة على أن هذه العناصر تتداخل معها عناصر أخرى تبعاً للمحيط الكلامي، وكذلك بيَّنَّا في هذا الفصل مجالات سياق الحال عند سيبويه ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها والتي كانت مجالات تطبيقية يلجأ فيها إلى ملابساتها ومواقفها التي تُولد فيها وهي على وفق ما جاء في الكتاب: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير،

ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام. أما الفصل الثاني فهو سياق الحال في المرفوعات والنواسخ الذي درسنا فيه مسائل المرفوعات النحوية التي اعتمد فيها سيبويه على سياق الحال، كحذف بعضها وتقديمه وتأخيره أو تعريفه وتنكيره كالمبتدأ والخبر ومسائل النواسخ، والفصل الثالث سياق الحال في المنصوبات، كذلك عرضنا من خلاله ما اعتمد فيه سيبويه على سياق الحال من مسائل المنصوبات، أما الرابع فدرسنا فيه سياق الحال في المجرورات وموضوعات أخرى كالتوابع وغيرها. وانتهت الدراسة بخاتمة أودعنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

وإقراراً بالفضل فإنّ هذه الدراسة ما كانت أن تكون لولا ما اهتديت به من دراسات سابقة جعلت لي الطريق نيّراً متمثلة بدراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) ودراسة الدكتور نهاد الموسى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) وأطروحة الباحثة بان صالح الخفاجي (مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) التي نُشرت كتابا بعنوان (مراعاة المُخاطَب في النحو العربي) فضلا عن بحث الدكتور كريم حسين ناصح آنف الذكر.

وكذلك فإنّي لم أكن أن اكتب كلمة لولا توفيق الله تعالى فحمداً لله الّذي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، وحمداً لله أخرى إذ قيّض لي أستاذاً منذ مرحلة الماجستير فكان خير أستاذ ومشرف وموجه ومرشد أستاذي المفضال الدكتور علي ناصر غالب الذي يشهد بفضله قبلي كل حرف في أطروحتي فما وضعت كلمة أو اثبتُّ نصاً أو انتهجتُ منهجاً إلا وكانت له اليد الطولى فيه وقد اهتديت بتوجيهاته وآرائه التي ذللت أمامي كل الصعاب فجزاه الله عني وعن العلم وأهله خير جزاء وأمدّه الله بعمر مديد.ولا أنسى فضل أساتيذي في قسم اللغة العربية الذين تلمذت لهم وهم أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم والأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود أستاذي ومشرفي في الماجستير والأستاذ الدكتور رحيم الحسناوي فجزاهم الله ووفقهم لكل خير.

وخاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه وآلـــه وصـــحبه فإن كنتُ أصبتُ فبفضل الله وتوفيقه وإنْ اخطأتُ فالكمال لله وحـــده، ونســـأله أن يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل،وان يجعل ذلك خالصاً لوجهه ومنفعةً لعباده.

الباحث

١٠/١١/٢٠٠٩م

تمهيد

سياق الحال عند اللغويين

أولاً- مفهوم سياق الحال:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم العربية، وكي تكتمل معالم الصورة المعنوية لهذا المصطلح لا بدّ من أن نربط بين مفهومه اللغوي أو المعجمي، ومفهومه الاصطلاحي. ولمّا كان هذا المصطلح مركبا تركيباً إضافياً من كلمتين هما: (سياق) و(حال) لذلك نبحث في مفهومي جزأيه.

(أ) مفهومه اللغوي:

مصطلح (سياق الحال) يمثل احد جزأي السياق؛ إذ إنّ السياق يتكون من سياق النص، وسياق الحال. فلذلك يجب أنْ نتناول بدءاً المفهوم اللغوي للسياق عموماً، ومن ثَمّ سياق الحال.

فقد ذهب ابن فارس (ت٣٩٥هـ) إلى أنّ: ((السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال: سَاقَهُ يَسُوقُهُ سَوْقاً، والسَّيِّقَةُ: ما استيقَ من الدواب. ويقال: سقْتُ إلى امرأتي صداقها، واسقْتُهُ، والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره والجموع سوق وإنما سميت بذلك لان الماشي ينساق عليها)) [1].

فالأصل اللغوي لكلمة السياق يشير إلى الحدو، وهو التتابع، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن منظور (ت٧١١هـ) قائلا: ((السّوق معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياقاً... وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقاً إذا تتابعت...وفي حديث لم

([1]) مقاييس اللغة، ابن فارس: ١١٧/٣.

معبد: فجاء زوجها يسوق أعنزاً ما تساوق. أي ما تتابع، والمساوقة: المتابعة، كأن بعضها يسوق بعضاً...وساق بنفسه سياقاً: نزع بها عند الموت، تقول رأيت فلاناً يسوق سوقاً أي: ينزع نزعاً عند الموت)) [1] ولم يفت ذلك الأصل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد قال: ((ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق. واليك سياق الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه أي سرده)) [2].

ومن كل ذلك نستطيع أنْ نقول إنّ معنى السياق يشير إلى التوالي والتتابع، وسياق الكلام تتابعه. ويمكن أنْ ننقل هذا المعنى الحسي إلى المعنى المعنوي فنقول: اتساق الكلام، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.[3] وقد أكّدَ ذلك الدكتور تمام حسّان بقوله:((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثَمّ ينظر إليه من ناحيتين: أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص). والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف))) [4].

وهذا يعني أنّ المعنى اللغوي يتضمن مساحة من المعنى الاصطلاحي.[5] والتقاء المعنى الاصطلاحي للسياق بالمعنى اللغوي ينهض دليلاً واضحاً على قدم أصوله في علوم العربية.

أمّا كلمة (حال) فهي من الأصل اللغوي (ح و ل) الذي يشير إلى معانٍ عدّة، وأحدها التنقل عندما يقترن بحال الإنسان فيفيد ما كان عليه من خير أو شر فقد ورد في العين:((الحال تؤنث فيقال:حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله: صروفه.

---

(1) لسان العرب، ابن منظور:١٠/١٦٦-١٦٧(سوق).

(2) أساس البلاغة، الزمخشري:٣١٤.

(3) يُنظر: المعجم الوسيط: ١/٤٦٥.

(4) قرينة السياق، د.تمام حسّان: ٣٧٥.

(5) يُنظر: فصول في علم الدلالة، د.فريد عوض:١٢٦.

والحال: الوقت الذي أنت فيه)) [١] ويقال أيضاً: حالة وهي ((واحدة حال الإنسان وأحواله)) [٢] وحال الإنسان ((كينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحولة))[٣].

يتبيّن لنا من المدلول اللغوي لكلا اللفظين نقطة الاتصال المعنوي التي يلتقيان عندها وهي الإشارة إلى تتابع الأحوال أو الأحداث وتواليها. وهذا ما نجده في المفهوم الاصطلاحي.

(ب) مفهومه الاصطلاحي:

صيغَ هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاف و(حال) مضاف إليه، ليكون مصطلحاً فنيّاً في ميدان علم اللغة الحديث. وقد دخل مصطلح (سياق الحال) إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Situational Context) أو(Context of Situation) وهذه أكثر الترجمات شيوعاً واستخداماً بين اللغويين العرب المحدثين.[٤] لكن هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاحي واحد منها: الماجريات[٥]، والسياق الخارج عن النص[٦]، والسياق العام[٧]، والمقام[٨]،والسياق

---

(١) العين، الخليل بن احمد: ٣/٢٩٩.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري:٤/١٦٨٠.

(٣) لسان العرب:١١/١٩٠.

(٤) يُنظر: فصول في علم الدلالة:١٢٥، ١٢٧، فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي: ١٦٦، علم الدلالة، احمد مختار عمر: ٧٠، علم اللغة، السعران:٣٣٨، نظرية النحو العربي، نهاد الموسى: ٨٥.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣١٠.

(٦) يُنظر: علم الأسلوب، د.صلاح فضل: ٢١٠.

(٧) يُنظر: البلاغة والأسلوبية، د.محمد عبد المطلب: ٢٣٠-٢٣٤.

والمقام[1]،والسياق الاجتماعي[2]، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغـوي)[3] ويُسمى الظروف الكلامية[4].

ويُقصدُ به في علم اللغة الحديث: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بـين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقـة بـين المتحـادثين والقـيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثـة))[5] ويـرى هاليـداي (M.Halliday) أنَّ السياق: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، أو بمثابة الجسـر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية)) [6].

فسياق الحال إذن الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمـة أو بتعبيـر آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخـارجي الظـروف المحيطة بالحدث الكلامي وهي العصر ونوع القول وجنسـه، واللغـة أو اللهجـة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية...[7]

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم السياق عامة، وسياق الحال تحديداً، يمكـن أن نُلخِّص المفهوم العام بثلاث نقاط [8]:

١. إنّ السياق هو الغرض أي مقصود المتكلم من ايراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر عنها بلفظ السياق (السوق).

---

(٨) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٣٣٧.

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة النفسي، د.داود عبده: ١٢-١٣.

(٢) يُنظر: دراسات في علم اللغة، د.كمال بشر: ٢/١٦٥.

(٣) يُنظر: محاضرات في اللغة، د.عبد الرحمن ايوب: ٤٥.

(٤) معجم علم اللغة النظري، د.محمد علي الخولي: ٢٥٩.

(٥) علم النص ونظرية الترجمة، د.يوسف نور عوض: ٢٩، ويُنظر: دلالـة السـياق، د. ردة الله الطلحي: ٥١.

(٦) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين، د.عواطف كنوش: ٧٦.

(٧) يُنظر: دلالة السياق: ٥٠-٥١.

٢. إنّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عُبر به عن هذا المفهوم لفظ الحال او المقام.
٣. إنّ السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو ما يلحق به من كلام.

وعلى الرغم من هذا التوارد الحاصل بين ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ(سياق الحال) والمفهوم اللغوي للمصطلح في المعاجم العربية فإنّ علماء العربية القدماء في علومها المختلفة من نحو وبلاغة وأصول وتفسير لم يستعملوا لهذا المفهوم المحدث المصطلح نفسه بل استعملوا مصطلحات أخرى مرادفة له تؤدي دلالته الاصطلاحية مثل: الحال، والأحوال المشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقرينة، والمقام، والموقف. ولعل أقدم إشارة لهذا المصطلح ما ورد في كتاب سيبويه فقد أطلق عليه (الحال) فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال وقد ذكره سيبويه في مواضع من كتابه[١] ولعله يعود إلى أستاذه الخليل.[٢] وقد كان لابن جني جني فضل السبق في ابتكار مصطلح آخر مماثل لسياق الحال هو (الحال المشاهدة) أو (الأحوال المشاهدة) [٣]. واستعمل البلاغيون مصطلح (مقتضى الحال) الذي يقترب مفهومه مما ينادي به أصحاب نظرية سياق الحال في الغرب.

ومن الأمور التي تتصل بمفهوم سياق الحال العناصر المكونة له إذ إنّ سياق الحال هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:

١. شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع – إن وجدوا – وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١/٢٧٢، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٣٨.
(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨.
(٣) يُنظر: الخصائص: ١/٢٣٨-٢٤٨.

اللغوي، ودورهم أيقتصر على الشهود أم يشاركون من حين لآخر بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي وكمكان الكلام، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام ممّا يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضربٍ من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيّاً كانت درجة تعلقه.

٣. اثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الألم، أو الإغراء أو الضحك إلى غير ذلك [١].

وبعد ذلك يمكن أنْ نقول إنّ سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يُعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المُخاطَب وكل ما يتصل بذلك.

وفكرة سياق الحال ((هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى... وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال.)) [٢] فالنظر اللغوي الحديث يعد موضوع الحال أو المقام من المجالات الدلالية والمعنوية الحديثة، توصل إليها علم اللغة الحديث في ضمن دراسته اللغة، على وفق نتائج البحث في علم الاجتماع وعلم النفس[٣].

وتتأتى أهمية سياق الحال من كونه حصيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تمّ فيه أداء المقال، طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك. وهذه المقامات

---

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣١١، نظرية النحو العربي، د.نهاد الموسى: ٨٥-٨٦.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٣٧.

(٣) يُنظر: علم النفس اللغوي، د. نوال حمد عطية: ٣٣.

الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الانثربولوجي الأعـم لا بمعناهـا التربـوي الأخص، أي أنها من نتاج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشـعبية [1]. فكل هذه الأشياء التي تشكل سياق الحال يكون لها دخل كبير واثر بالغ في الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية لذلك يـرى اولمـان أنّ نظريـة السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى وقـد أدّت إلـى نتـائج باهرة فقد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكّنت الدراسة التاريخية للمعنـى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً. وأنها قدمت لنا وسائل فنية حديثـة لتحديـد معاني الكلمات[2].

فالعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعزل عـن العناصـر الدلالية فكما يمدُّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، يمدُّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد علـى تحديـده وتمييزه فبين الجانبين اخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر فلا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحويّـة مـن حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ولا يُنكر أنّ دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيأة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلـف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة[3].

وقد تنبّه الدكتور مهدي المخزومي إلى أهمية سياق الحال في فهم الجملة فـي التراث النحوي فرأى أنّها ((خاضعة لمناسـبات القـول وللعلاقـة بـين المـتكلم والمُخاطَب، ولا يتم التفاهم في أيّة لغة إلا إذا رُوعيت تلـك المناسـبات، وأُخـذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكـلام مفيـداً ولا الخبـر مؤديـاً

([1]) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٤١-٤٢.

([2]) يُنظر: دور الكلمة في اللغة، اولمان: ٧٢.

([3]) يُنظر: النحـو والدلالة، د. محمد حماسة: ١١٣، الدلالة والتقعيد النحوي في كتـاب سيبويه، د. محمد سالم صالح: ٣٦٨.

غرضه ما لم يكن حال المُخاطَب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المُخاطَب موقع الاكتفاء والقبول)) [1]

ثانياً- سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء:

(أ) سياق الحال عند البلاغيين:

إنّ نظريّة سياق الحال التي يعدها المحدثون من المفاخر اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غائبة ولا خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر في تراثنا البلاغي القديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

فأمّا مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم ((هي الأمر الداعي إلى التكلُّم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى، خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، فمثلا كون المُخاطَب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها)) [2]. فمن الواضح أنّ أهل علم المعاني قد اهتموا بأحوال المتكلم والسامع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم، حتى يأتي الكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع[3].

ومن أهم الملامح في النظر البلاغي عند العرب – فضلا عن اشتراطهم موافقة الكلام لمقتضى الحال – استشعارهم المقولة السائدة ((لكل مقام مقال)) و((لكل كلمة مع صاحبتها مقام)) فهم بذلك قد وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى حسب،

---

(1) في النحو العربي، نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي:٢٢٥.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: ١٢٥/٢.

(3) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي:٣٧٣.

وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) الذي يعني (سياق الحال) يعلم انه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إذ يقول الدكتور تمام حسّان مفتخراً: ((لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم، لان الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة)) [1].

وهكذا سلط البلاغيون الأضواء على جوانب متعددة من هذه النظرية، ومما يجدر ذكره أنّ إلحاح البلاغيين على فكرة المقام واتخاذهم من مراعاتها محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم إنما يعد وعياً بفكرة صائبة ما تزال كثير من الدراسات الحديثة تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة (علم الدلالة الوصفية) وهي كذلك المحور الجوهري لما يسمى بـ(نظرية الاتصال)[2].

ولعلنا نجد عند الموازنة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و(سياق الحال) أنهما يشيران إلى شيء خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع وغيرهما من عناصر السياق، من جهة، وان كلتا الفكرتين تعتمدان على معيارين أساسيين هما: المقال (النص) والمقام (الحال أو الموقف) وعلى الرغم من سبق البلاغيين في أصالة هذه النظرية واقتراب مصطلحهم (مقتضى الحال) إلى حد كبير من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث واشتراكه معه في أهم خاصية، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة. فإن هناك عدداً من الباحثين كان له رأي آخر في ذلك، فالدكتور كمال بشر، يرى أنّ البلاغيين قد وقفوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام ولكنهم ـ كعادتهم ـ طبقوه بطريقتهم

([1]) اللغة العربية، معناها ومبناها:٣٣٧.

([2]) يُنظر: علم المعاني، تأصيل وتقديم، د.حسن طبل:١٨.

الخاصة، لقد كانت عنايتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحـو الجـودة وعدمها، ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية[1].

وأشار الدكتور حلمي خليل إلى أنَّ فكرة سياق الحال فكرة قديمـة، أحياهـا فيرث فهي فكرة تنبَّه إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أنَّ فيرث استطاع أنْ يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التقت في بعض جوانبها مع آراء القدماء إلا أنَّها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل[2]. وحاول باحث آخر أن يقلل مـن جهد البلاغيين قادحاً بنظريتهم، ناعتاً إيَّاها بالضعف في أكثر من موضع إذ يقـول: ((إنها لم تؤت ثمارها المرجوة على أيديهم، إذ إن نظراتهم فيها وتطبيقاتهم عليها قد شابتها بعض الشوائب التي أضرَّت بها وأذبلت عودها)) [3]

ووجد أنَّ هذه النظرية ينتابها الضعف في أكثر من موضع وهي:

١. التركيز على جانب المُخاطَب فحسب عند رصد المطابقة.
٢. النظرة الجزئية إلى المطابقة، لأنها لم تتجاوز نطاق الجملـة الواحـدة أي أنها لم تتسع لتشمل العمل كله.
٣. النزعة التقنية التي سادت البحث البلاغي في تقنين ظواهر الأداء من ذكر وحذف وتعريف وتنكيـر بحسـب الأغـراض تـارة، وتـارة بحسـب المقامات[4].

وقول هذا الباحث وأمثاله لا نجد فيه إلا مجانبة للحق وافتقاراً إلى إنصـاف، لأنه لا يعقل أن نُطالب فكرة عمرها ألف عام ويزيد بالوفاء بمقتضيات النظريـات

([1]) يُنظر: دراسات في علم اللغة، بشر: ٢/٦٤.
([2]) يُنظر: العربية وعلم اللغة البنيوي،د.حلمي خليل: ١٣٢.
([3]) علم المعاني تأصيل وتقديم، د. حسن طبل: ١٩.
([4]) يُنظر: المعنى في البلاغة العربية، د.حسن طبل: ١٩٤.

الحديثة، أو أن تُحاكمَ الأفكار القديمة في ضوء أفكار عصرنا لاختلاف المقالات والمقامات ومقتضياتها من عصر لآخر. لذلك إننا نجد أنَّ فكرة مقتضى الحال البلاغية العربية ربما تُعدُّ أصلا وجذوراً لنظرية سياق الحال الغربية، وكأنَّ الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، وذلك يتضح من خلال الموازنة الآتية:

١. كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقال والمقام.
٢. كلتا الفكرتين تراعيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.
٣. كلتا الفكرتين هدفهما المعنى، إلا أنَّ وسيلة البلاغيين المطابقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة الغربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق الفصاحة، والغربيون تبدأ نظريتهم بالحال او الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

فكرة مقتضى الحال : المقال ——مطابقة——← المقام = البلاغة .

نظرية سياق الحال : الحال ——تحليل——← النص = المعنى .

وهذا يوضح أنَّ الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، إذ لابد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقالِ المقامَ، لان الكلام يصاغ بمقتضى الحال، أمَّا عند الغربيين فانه يُستعان بعناصر المقام في فهم المقال بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منفصلا عنه.

(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين:

التفت المفسرون إلى أهمية سياق الحال وهو يتمثل عندهم فيما أطلقوا عليه أسباب النزول وبدأوا بذكرها عند تفسير الآيات وحددوا وظائفها وفوائدها المتمثلة

في الوقوف على المعنى عند معرفة عناصر سياق الحال من خلال سبب النزول وقد اشترطوا في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتأويله شروطاً لها علاقة بسياق الحال[1].

فهناك علاقة بين أسباب النزول وسياق الحال، إذ إنَّ سبب النزول يمثل علاقة النص بالواقع فهو يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بمادة جديدة ترى النص استجابة للواقع تأييداً أو رفضاً وتؤكد علاقة الحوار والجدل بين النص والواقع[2]. ويتضح ذلك من مفهوم أسباب النزول، اذ يقصد بها ((الأحداث والوقائع الملابسة للنص القرآني))[3] إذ إنَّ القرآن الكريم لم ينزل جملة بل نزل منجّماً وقد ذكر الله سبحانه وتعالى علّة ذلك فقال:﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (الفرقان:٣٢).

ولذلك إن لأسباب النزول فوائد وأهمية كبيرة في فهم المعنى[4]، فقد ذكر الواحدي (٤٦٨هـ) انه لا يمكن ((تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))[5] وكذلك لها أهمية كبيرة في رفع الإشكال ودفع التناقضات وذلك لان ((معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال)) [6].

وقد بدت علاقة أسباب النزول بسياق الحال واضحة عند الزركشي (٧٩٤هـ) في حديثه عن فوائدها بقوله: ((واخطأ من زعم انه لا طائل تحته،

([1]) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي:١٣/١.

([2]) يُنظر: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد: ٩٧.

([3]) يُنظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة:٢٢٢.

([4]) يُنظر للتفصيل في ذلك: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٤.

([5]) أسباب النزول، الواحدي: ٤.

([6]) لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي:١٣.

لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أنَّ العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أن يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإنَّ محل السبب لا يجوز إخراجه بالإجماع والاجتهاد)) (١) .

فقد يستدل بعنصر من عناصر سياق الحال على آخر فيفيد في تبيين العنصر غير الظاهر منه عن طريق عنصر مذكور وهذا ذو فائدة في معرفة المكي والمدني من خلال الاستدلال ببعض عناصر سياق الحال على الأخرى، فالمكي ما نزل بمكة، وهو دليل على عنصر الزمان، وهو ما قبل الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهو دليل على عنصر الزمان، ما بعد الهجرة، وكذلك فإنَّ المكي ما وقع خطابا لأهل مكة والمدني لأهل المدينة، فاتخذوا عنصر المُخاطَب دليلا على عنصر المكان. وغير ذلك مما يكون سياق الحال مرتكزاً لكشفه في تفسير القرآن الكريم(٢).

أمّا الأصوليون فيبدو مفهوم السياق عندهم أكثر وضوحاً وتحققاً؛ لاتصال دراساتهم بالنص القرآني، إذ إنهم ((فطنوا منذ زمن سحيق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق تفريعاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي)) (٣) فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية، إذ يُعَدُّ اللجوء إلى قرائن السياق من وسائلهم لتحديد المعنى فقد وعوا

---

(١) البرهان في علوم القرآن،الزركشي:١/٢٢-٢٦، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ١/٢٨-٣٤.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٦.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها:٣٣٩و يُنظر: الدلالة السياقية عند المفسرين، رسالة ماجستير، بشير سعيد المنصوري: ١٦-٧٧.

تماماً أن ثمة نوعين من القرائن السياقية، الأولى هي القرائن اللفظية، والثانية هي القرائن المقامية، وفهموا الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص [1].

(ج)سياق الحال عند النحويين:

على الرغم من إبداع البلاغيين إبداعاً كبيراً في نظرية سياق الحال، لا ننكر ما للنحويين من فضل فيه، يدلّنا عليه ما كتبوه في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمُخاطَب إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي وقد أرسى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة منها التي يدّعي المحدثون أنهم قد ابتكروها أو خاضوا فيها لأول مرة [2].

وهذه المسألة تؤكد لنا حقيقة مهمة لدى النحويين القدماء، يعرفها كل من يدرس تراثنا النحوي ((تلك هي أنّ معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهّم كثير من الناس قوالب جامدة أو مقاييس محددة صمّاً، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه)) [3].

وهذه الحقيقة هي عينها التي نجد اللغويين الغربيين ومن سلك منهجهم يعدونها من المفاخر اللغوية ويعظمون من توصل إليها ويقرّون بفضله مثل مالينوفسكي وفيرث وغيرهما فعلى الرغم من أن اللغويين العرب أدركوا ظاهرة الدلالة السياقية في جل كتبهم ومؤلفاتهم، لكنّ المعاصرين حين أقدموا على الكتابة لم يولوا ذلك التراث ما يستحقه من العناية، وإنما راحوا ينتقون ما في ذلك من آراء

---

(1) يُنظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، د.محمد يوسف: ١٢.

(2) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، د.كريم حسين ناصح (بحث):١٨.

(3) نحو المعاني، احمد عبد الستار الجواري: ٣٣.

للأجانب تتعلق بموضوعات الدلالة السياقية من لغوية وغير لغوية، كسياق الحال وينهلون منهم، وتركوا تراثنا اللغوي الذي يضم موضوعات للبحث اللغوية المختلفة[1].

ولا نريد أن نبالغ ونقول إنّ كل ما توصل إليه الغربيون لاكتشفه النحويون العرب القدماء فنكون من المغالين، فقد يكون ذلك من جهة التوارد بينهم، لان تلك الأفكار المشتركة التي توصل إليها الطرفان قد تكون قواعدَ لغويةً علمةً تشترك بها كل اللغات الإنسانية إذ إنها قواعد خطابية عامة. فكل اللغات تشترك في أنها ظاهرة اجتماعية؛ لان ((النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهرةً تابع لما ولي من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فن المواصلات اقرب منه إلى قواعد المنطق))[2] وهذه حقيقة أظهرها منذ القدم اللغوي الكبير ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: ((اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)) [3].

وقد لاحظ ذلك النحويون القدماء فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجي؛ لأنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما اخذوا مادتهم اللغوية ـ على ما يبدو من معالجتهم لها ـ على أنها ضرب من النشاط الانساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وان هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، فقد ظهر هذا كلّه في دراستهم وان لم ينصُّوا عليه مبدأً من مبادئ التقعيد أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية[4].

---

(1) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١١-١٢.

(2) نظرية النحو العربي: ٨٧.

(3) الخصائص: ١ /٣٣.

(4) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٦٦.

والمطّلع على تراثنا النحوي يجد أنّ النحاة قد أدركوا في أثناء التقعيد أنّ عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أنّ القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً وفي معاني عناصرها التركيبية لذلك أخذوها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وادخلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد راعوا قضايا المقام ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمُخاطَب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يأتلف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيآت في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات كما أنهم شعروا أن وصف الظاهرة النحوية وتحليلاتها اللغوية لم تفِ بالغرض المطلوب أو الوصول إلى إقامة الفهم ما لم تؤخذ المتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام إطاراً لها وتدرسه ضمن البيئة اللغوية المعينة بظروفها وخصائصها)).(١)

ومن يقرأ كتب النحاة ويرصد تحليلهم لما يطرأ على أحوال الجملة من ذكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف وتنكير، وأساليب الكلام المختلفة، يجد بما لا يدع للشك مجالا أنّ النحاة نظروا إلى النحو من خلال السياق وبنوا تقسيمات النحو على أساس العناصر المكونة للتحليل السياقي وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((راحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقاتها مع رصيفاتها في الجملة ربطاً ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما ممّا تكون بين إحداهما وبقية عناصر الجملة... فجعلوا هذه الأمور مساراً لتفكيرهم النحوي))(٢).

---

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين:١٠٣.

(٢) مقالات في اللغة والأدب، د.تمام حسان:٦٠-٦١.

ونجد أمثلة كثيرة في كتب النحويين تبيّن اعتمادهم على سياق الحال وعناصره في تحليل الظواهر النحوية أو تفسير أمثلتها وتوضيحها أو تعليلها ويُعَدُّ الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) من أوائل النحاة الذين اعتمدوا المنهج السياقي في الكشف عن المعاني النحويّة بما في ذلك سياق الحال وعناصره المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك ممّا يرتبط بالمقام. كما يتضح ذلك من خلال كتاب تلميذه سيبويه، فقد اعتمد على (إرادة المتكلم) في توجيه ما انتصب على (التعظيم والمدح) في نحو (الحمد لله أهلَ الحمد)[١]، قال سيبويه: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَنْ تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنّهم قد علموا مِنْ ذلك ما قد علمتَ، فجعلته ثناءً وتعظيماً))[٢] كما اهتم الخليل بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أن (قد) جواب لمن قال: لمّا يفعل، فتقول في الجواب: قد فَعَل. ((وزعم الخليل أن هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر)) [٣]، فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهنا لابدّ من أن يراعي المتكلم حال المخاطب[٤]، فيستعمل (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي. وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: من الآية٧٣) وعن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ (البقرة: من الآية١٦٥)، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: من الآية٢٧)، فقال الخليل: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم، لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام)) [٥].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/٦٢.

(٢) الكتاب: ٢/٦٥.

(٣) الكتاب: ٤/٢٢٣.

(٤) يُنظر: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصّيه من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه: ١١ – ١٢.

(٥) الكتاب: ٣/١٠٣.

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل، لا تدع للشك مجالا في أن الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على سياق الحال في التقعيد النحوي وبيان مبنى التراكيب ودلالاتها. وإذا كان الخليل – في هذه الحقبة المبكرة من التقعيد النحوي – قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه الذي يكون حديثنا عنه منفرداً لأنه موضوع بحثنا، أما النحاة بعد سيبويه فيجد المتصفح كتبهم هذا المنهج متّبَعاً أيضاً في التقعيد والتحليل والتعليل فالمبرد (٢٨٥هـ) مثلا قد صرّح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) ومن نصوصه في ذلك قوله: ((..لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دال)) [1] وقوله: ((فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل)) [2] واستعمل الرماني كذلك مصطلح دلالة الحال في قوله: ((طلب أو دلالة الخلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رائي الهلال كأنه ناطق به وتوقّع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال الهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والإعطاء إذا قال قائل وزيدا يقتضي اضرب زيدا أو أعط زيدا فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام))[3].

أما عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) فقد اتضح هذا المصطلح وجعله ضابطاً نحوياً مسوّغاً للحذف نائباً مناب الأفعال الناصبة[4]، وعقد باباً في ذلك اسماه ((باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك

---

(1) المقتضب:٣/٢٢٨.

(2) المقتضب: ٣/٢٦٤.

(3) رسالتان في اللغة، الرماني: ٨١-٨٢.

(4) الخصائص: ١/٢٧٥.

من صناعة اللفظ ما يمنع منه))[1] وقال: ((من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول القرطاسَ والله أي أصاب القرطاسَ فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيف في يده زيدا أي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به))[2] وغير ذلك ممّا يتضح فيه اعتماد النحويين على سياق الحال وعناصره[3].

وأمام كل هذه الحقائق الواضحة التي تقطع كل شك بيقينها نجد عدداً من الباحثين العرب يقف موقفاً بين الإعجاب والارتياب محاولاً التقليل من الجهود الجبارة في إقامة الصرح المعنوي للنحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان عندما يقول: ((والحقيقة أنّ النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة، لما تورطوا في أمور مثل القول بعدم جواز أنْ نصوغ نحن الكلمات الجديدة قياساً على ما قاله الأقدمون...القول بأنّ السليقة طبع لا اكتساب...الدخول في الاعتماد على التمارين العقلية)) [4] واقتفى أثره في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إذ قال: ((إنّ النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشددون في الحراسة على حين اعتُليت الأسوار من الخلف وأُخذ كل شيء تقريباً)) [5].

واغلب الظن أنّ هذا الكلام وأمثاله من باب الحكم الذي لا يقاس عليه لافتقاره إلى الاستقراء الشامل لظواهر النحو العربي، فقد يصدق على جزء ولا يصدق على كل، ويمكن أنْ نرد على ما قاله الدكتور حماسة بما توصل إليه هو عندما وازن

---

(1) الخصائص: ١/٢٩٣.

(2) الخصائص: ١/٢٩٣. ويُنظر:١/٢٦٠-٢٦٢.

(3) يُنظر للتفصيل: الدلالة السياقية عند اللغويين، د.عواطف كنوش: ١٠٠-١١٦.

(4) اللغة بين المعيارية والوصفية،د.تمام حسان:٨٦.

(5) النحو والدلالة: ٢٨.

بين النحو العربي والآراء الحديثة فقال: ((إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه (أي النحو العربي) بطريقة متعسفة، أو على بعض أصوله ومسائله، لا يضفي على شيء منها قيمة يفتقدها، فهذه الآراء والنظريات تطورت في لغتها وسياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ونما واستقر واستمر كذلك، ثم أنّ هذا المسلك نفسه – اعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم – قد يعني عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره في مظهر التناقض والاضطراب))(١).

ومما لاشك فيه أنّ النحو العربي بُني منذ بدايته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه على ربط اللغة بمحيطها الخارجي، ومراعاة الظروف والأحوال الملابسة للمقال لاستجلاء الغموض وامن اللبس وغاية ذلك للمعنى لان الإعراب فرعه.

ثالثاً- سياق الحال عند اللغويين المحدثين:

إنّ نشأة فكرة سياق الحال وتطوّرها واكتمالها نظرية متكاملة الجوانب النظرية والتطبيقية كان على يد أصحاب المدرسة الاجتماعية الانكليزية، وكان المعنى هو الموجه الأساس في ظهور هذه النظرية إلى الوجود، لان مشكلة البحث عن المعنى أدّت إلى ظهور نظريات عدّة كالنظرية الذهنية، والنظرية السلوكية، والنظرية الاشارية، والنظرية التحليلية، والنظرية السياقية. وهذه الأخيرة ارتكزت على منهجين هما: المنهج الوظيفي والمنهج الاجتماعي.(٢)

فقد كانت البدايات الأولى لنشأة فكرة سياق الحال عند بلومفيلد (L. Bloomfield) (١٨٨٧-١٩٤٩م) الأمريكي رائد المدرسة السلوكية إحدى اكبر المدارس اللغوية الوظيفية، التي ترتكز على الجانب النفسي والمادي، وتربط الدلالة

---

(١) النحو والدلالة: ٢٦.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠-١٩٣.

والسياق بهذا الجانب، ويرى هذا المنهج أن لا قيمة للألفاظ تذكر خارج استعمالها وتداولها[1].

فقد بحث بلومفيلد المعنى في محيط السلوك البشري من حيث كونه يتألف من عادات مختلفة، إذ تتكون اللغة من المثير أو الفعل الذي يصدر عن المتكلم، والاستجابة أو رد الفعل الذي يصدر عن السامع، ويتضح ذلك من تعريفه للمعنى بأنّه:((الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين، والاستجابة به، أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع.)) [2] أي أنّ المعنى عند بلومفيلد هو الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة، ورد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع.[3] وهذا يعني أنّ الميكانيكية الواضحة عند بلوميفيلد تحدّد المعنى بالمواقف والمقامات، أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها اللفظ، فإنّ ذلك يعني أنّ بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة سياق الحال[4]. لكن على الرغم من أنّ السلوكية التي طبقها بلومفيلد على اللغة سلوكية آلية يدخل في حسبانه بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام التي يعدّها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام وهو بذلك لا يتجاهل شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام[5].

ومع ذلك فقد كانت البدايات الحقيقية لنظرية السياق في الغرب تتمثل بالجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky) (١٨٨٤-١٩٤٢م) العالم الانثروبولوجي البولندي[6]. عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو منعزلة من إحدى

---

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣٠٤، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٥.

(٢) L. Bloomfield.Language.p: ١٣٤.

(٣) نُظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما: ٣٢١.

(٤) يُنظر: دلالة السياق: ١٨٠.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣٠٩.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٠، دلالة السياق: ١٨٢.

اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الانكليزية ووجد انه عاجز عن الوصول إلى أية ترجمات للنصوص التي سجلها[1].

ويخرج مالينوفسكي من عجزه على الرغم من أنّ هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استعمل فيه، ويقرّر بذلك رأيه في وظيفة اللغة واستعمالاتها حين يذهب إلى ((أنّ اللغات الحية يجب ألّا تعامل معاملة اللغات الميتة تنزع من سياق حالها بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد الصيد، والحرث، أو البحث عن السمك)) [2].

وقد كانت مقولات مالينوفسكي تنبئ بجملة من المبادئ الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي فقد ذهب إلى أنّ اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار بل هي جزء من نشاط اجتماعي وان الكلمة إذا فُصلت عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء لان الألفاظ لا يمكن أنْ توجد في فراغ.[3] وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام مالينوفسكي بسياق الحال بل يذهب إلى مدى ابعد في تقرير اثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها بقوله:((إنّ اللغة في جوهرها متأصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق)) [4].

وبعد ذلك يتّضح أنّ استعمال مالينوفسكي لمصطلح (Context of situation) اختلف عمّا هو عليه عند اللغويين لان مالينوفسكي أضفى عليه معنى خاصاً، لكنّ

---

(1) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٤، دلالة السياق: ١٨٢.

(2) علم الدلالة، بالمر: ٧٤، ٧٥، دلالة السياق: ١٨٣.

(3) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د.علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، ع٧٦، ١٩٧١، ص:١٩-٢٤.

(4) اللغة في المجتمع، لويس: ٤٨.

هذا المصطلح تطوَّر بعده أيضاً تطوراً آخرَ باستعمال فيــرث (J.Firth) (١٩٦٠م) في دراسته اللغوية[١].

فنظرية سياق الحال بعد مالينوفسكي استوت على سوقها واكتملــت جوانبهــا النظرية والتطبيقية على يد فيرث وهو احد أعلام مدرسة لندن اللغوية، فقــد كــان فيرث متأثراً بالانثروبولوجي مالينوفسكي في سياق الحال، لكنه أحسَّ بــأنَّ ســياق الحال عند مالينوفسكي لم يكن مُرضياً للاتجاه اللغوي الأكثر دقَّــة وإحكامــاً. إذ إنَّ سياق الحال عند مالينوفسكي كان ذلك الجزء من العملية الاجتماعية الــذي يمكــن تأمله منفرداً على حين فضَّل فيرث أن ينظر إلى سياق الحال بوصفه جــزءاً مــن أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها[٢].

فقد نظر فيرث إلى المعنى على انه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو لــيس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنه حصيلة المواقــف الحيــة التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكسب دلالتها في النهاية من خــلال ملابسات الأحداث أي من خلال سياق الحال وعليه يُعتمد في كل تحليل لغوي[٣].

أمَّا عناصر سياق الحال فقد رأى فيرث أنها جزء مــن أدوات عــالم اللغــة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر الآتية:

١. الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممَّن لهــم علاقــة بالحدث اللغوي، وهذه الصفات إمَّا:
   (أ) أحداث لغوية صادرة عنهم.
   (ب) أحداث غير لغوية.
٢. أشياء خارجية ذات صلة بالحديث.
٣. آثار خارجية ذات صلة بالحديث.

---

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣١٠.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٧، الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٧٨-٣٧٩.

(٣) يُنظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ٢/١٧٢.

ولذلك ان فكرة سياق الحال أصبحت تعني عند فيرث دراسة اللغة بوصفها أداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة [1].

ولكي يتم معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بالحسبان العناصر الآتية:

١. أنْ يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الفونولوجية والمورفولوجية والتنظيمية والمعجمية، أي النظر في الأحداث اللغوية نفسها.
٢. ما يصاحب الأحداث اللغوية من الأحداث غير المنطوقة كالحركات وتعابير الوجه.
٣. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي.
٤. الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي.
٥. اثر العبارات اللغوية المنطوقة بالسامعين وفقا لمعتقداتهم[2].

ومن هنا يتحدَّد مفهوم فيرث للمعنى على انه: علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، إذ تتّحد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما معنى لا يلبث أنْ يتغير نسبةً إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه[3].

والذي ينعم النظر في ما جاء به فيرث يجد أنَّ نقطة الانطلاق الحقيقية لفيرث تمثلت في الإفادة من جهود مالينوفسكي، لكن نظرته كانت مختلفة إلى حد كبير؛ ذلك أنَّ استعانة كلٍّ منهما بهذا النوع من السياق قد تأثَّرت تأثراً بيناً بتخصص كل

([1]) يُنظر: الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، يحيى احمد:٨٢.

([2]) يُنظر: J.R.Firth. (١٩٥٠) personality and language.p. ١٨٢. نقلا عن: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

([3]) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين:١٩٧.

منهما لان كلاً من مالينوفسكي وفيرث يستعملان هذه النظرية بطريقة مختلفة، ويرجع هذا بالضرورة إلى أنّ مالينوفسكي كان عالماً انثروبولوجياً، أفضت به دراساته للأجناس البشرية إلى اهتمامه العارض باللغة، بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية[1].

ومن المهتمين بسياق الحال بعد فيرث هاليداي (Michael Halliday) وهو أحد تلامذة فيرث[2]. فقد نظر هاليداي إلى السياق نظرة موضوعية ولاحظ أنّ السياق ليس فكرة مطلقة تشمل كل شيء بل لا بُدّ من أنْ يقيد بلحظة الخلق اللغوي فيقول:((من المهم أنْ نقيد فكرة السياق وذلك بأنْ نضيف لها كلمة ذات صلة (relevant) لان سياق الحال لا يعني كل شيء في المحيط المادي... انه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل)) [3].

ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عمّا كان يقدمه أستاذه فيرث، ذلك انه يرى السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي: المجال (field) ونوع الخطاب (mode) والمشتركون في الخطاب (tenor)[4].

وخلاصة سياق الموقف عند هاليداي انه النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً،إذ هو يمثل للبيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأسرها، وهو بمنزلة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية[5].

وكان جون لاينز أيضاً من المهتمين بسياق الحال فقد نصّ على ضرورة مراعاة كل من المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما والأشياء الخارجية ذات الصلة

---

(1) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د.علي عزة:٢٣.

(2) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوض:٢٧.

(3) Halliday (١٩٧٣) p.٣١ نقلا عن الدلالة السياقية عند اللغويين:١٩٩.

(4) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة:٣٣-٣٤.

(5) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٢٩.

بالحدث الكلامي، ولا يمكن للسامع أنْ يفهم المتكلم ما لم تكن لديــه معرفــة ســابقة بملابسات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص تفوّه به بمعزل عن محيطــه الخــارجي ومواقف الحديث المرتبطة بالعلاقة التواصلية بين عناصر الخطاب[1].

وهذا ما أشار إليه استيفن اولمان أيضاً الذي أكّد أنّه لا بُدّ من أن يُراعى كـل ما يسهم في التوصل إلى المعنى عن طريق السياق الحالي الذي ((يشمل بوجه مــن الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من الظروف والملابسات، والعناصــر غيــر اللغويــة المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة)) [2] ولأهمية السياق عنده يَعدُّ نظرية الســياق – إذا طبقت بحكمة – حجر الأساس في علم المعنى لأنها قادت إلى مجموعة مــن النتائج الباهرة[3].

وعلى الرغم من الاحتفاء الغربي بنظرية السياق واتّخاذها منهجاً لغوياً فــي دراسة المعنى، إلا أنّ بعض اللغويين لم يعبأ بها وقلل من أهميتها، ولا شك فــي أنّ السبب الحقيقي لهذا الاستبعاد وجود صعوبات نظرية وعملية كبيــرة فــي تنــاول السياق على نحو غير مُرضٍ[4].

فكان دي سوسير (De Saussure) ممَّن استبعد سياق الموقف فلم يهتم بالإطار الاجتماعي للغة، واكتفى بدراسة نظام اللغة الداخلي، إذ يقول: ((إنّ التعريف الــذي قدمته للغة ينطوي على إبعاد كل شيء يقع خارج كيانها ونظامها، أو بعبارة أخرى كل ما يعرف بعلم اللغة الخارجي)) [5] ولعل هذا ينطلق من منهجه في دراسة اللغة اللغة في ذاتها ومن اجل ذاتها[6]. لذلك نجده يرفض الزعم القائل إنّ هذه الظــواهر

---

(1) يُنظر: علم الدلالة، لاينز: ٢٧.
(2) دور الكلمة في اللغة: ٦٨.
(3) يُنظر: المصدر نفسُهُ: ٧٣.
(4) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٠–٧١.
(5) علم اللغة، فرديناند دي سوسور: ٣٩.
(6) يُنظر: علم اللغة، للسعران: ٥١.

الخارجية لا يمكن فصلها عن الدراسة الحقيقية للغة، لأنه يرى أنّ دراسة الظـواهر اللغوية الخارجية مفيدة ولكن القول إننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الـداخلي مـن غير دراسة الظواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة، وعلى العموم يمكـن الاستغناء عن معرفة الظروف التي تسهم في تطور اللغة(١).

ولم تسلم نظرية السياق أيضاً من نقد تشومسـكي(Naom Chomsky) رائـد نظرية النحو التوليدي التحويلي التي لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسـياق واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، إذ قامت على فكرة المتكلم ــ السـامع المثالي، وثنائية الطاقة والأداء(٢). ولعل السبب في ضـعف جانـب المعنـى عنـد التحويليين أنهم يدرسون اللغة من خلال نفسها بغض النظر عن الموقف أو المقـام الذي تقال فيه الجمل، لان هذا العنصر يضيف صعوبة إضـافية لمـنهج التحليـل اللغوي المنظم، لذلك إنّ دراسته تُترك لفئة أخرى من علماء اللغـة البـاحثين فـي الجانب الاجتماعي فيما أصبح يسمى بعلم اللغة الاجتماعي(٣).

ودافعت فئة أخرى من الغربيين عن هذه النظريـة وحـاولوا رد كـل مـن استبعدها في الدراسات اللغوية، ومن هؤلاء بالمر إذ يقول:((من السهل أنْ نسـخر من النظريات السياقية ــ مثل ما فعل بعض العلماء ــ وأنْ نرفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أنْ نرى كيف يمكننـا أنْ نرفضـها دون إنكـار الحقيقـة الواضحة التي تقول بأنّ معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق)) (٤).

أمّا اللغويون المحدثون العرب فقد تولّد اهتمامهم بدراسـة السـياق بتـأثير واضح من نظرية فيرث السياقية، لأنهم تلقّوا هذا العلم على يديه بشـكل مباشـر أو

---

(١) يُنظر: علم اللغة، فرديناند دي سوسور: ٤٠.

(٢) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، د.كمال بشر: ٥٢.

(٣) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢.

(٤) علم الدلالة، بالمر: ٨٠.

غير مباشر، ومن هؤلاء الدكتور تمّام حسّان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعران، والدكتور محمد حماسة، إذ يظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم[1].

---

(1) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي:٣٨٣، الدلالة السياقية عند اللغويين:١٧٩-١٨٩، ويُنظر مؤلفاتهم: مناهج البحث في اللغة:٢٥١، اللغة العربية معناها ومبناها:٣٣٧، دراسات في علم اللغة:٦٤-٦٦، علم اللغة الاجتماعي:٨٧، علم اللغة، للسعران:٣٣٧-٣٤١، للنحو والدلالة:٨٥.

الفصل الأول

ملامح سياق الحال

عند سيبويه

الفصل الأول

ملامح سياق الحال عند سيبويه

توطئة:

يجد الباحث في النحو العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوي باقٍ يمثل جهود المرحلة الأولى، ويمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يُعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتوازمها مع ملابساتها(١).

ولعلَّ أوضح دليل على ذلك ما ذكره الشاطبي (ت٧٩٠هـ) عن كتاب سيبويه إذ قال: ((وإن تكلَّم في النحو فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى انه احتوى على المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)) (٢).

فسيبويه منذ ذلك الحين لم ينظر إلى النحو نظرة تقريرية، بل نبّه على مقاصد العرب واتجاهاتها في تصرفها بألفاظها ومعانيها دون الاقتصار على الناحية النحوية كالفاعل والمفعول والإسناد والتبعية، بل أرشدنا إلى وجوه تصرف اللفظ بحسب ما يليق به في كل باب من أبوابه مقرونة بعلم الدلالة والبيان، واللفظ لا يتضح معناه إلا في سياقه(٣). فكان سيبويه((منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة لأصول النحو طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في

---

(١) يُنظر: النحو والدلالة:٢٢.

(٢) الموافقات، الشاطبي:٤/٦٠، نقلا عن النحو والدلالة: ٢٦.

(٣) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

الكتاب ملاحظات كثيرة مما تتبنى عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير))[1] وهنا يلتقي عمل سيبويه مع احدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعوّل على سياق الحال كثيراً، وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المُخاطَب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله[2]. وما يلابس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب وحال المتكلم، موضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي ورسم خطوط هادية في تعلُّم العربية تعلُّماً يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه[3].

وتظهر هذه الملامح السياقية في منهج سيبويه في كتابه، إذ يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام في حديثه عن الحذف، ونجد في الكتاب أمثلة كثيرة يجمع فيها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حين نرى سيبويه يقف عند تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقرَّرة ويُقدِّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها.[4] وقد رأى في ذلك الدكتور عبد السلام المسدي انه لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة سيبويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، وتعليلها على وفق جهاز التحاور وسيطرته على نواميس الحدث التخاطبي، فغدا مبدأ التفاهم بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فقد استنبط سيبويه قانون

---

(1) نظرية النحو العربي:٨٨.

(2) يُنظر: النحو والدلالة:١١٥.

(3) يُنظر: نظرية النحو العربي:٨٨.

(4) يُنظر: المصدر نفسُهُ والصفحة، الدلالة السياقية عند اللغويين:١٠٣.

التناسب العكسي بين طاقة للتصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري(١).

أولاً- المصطلح والملامح عند سيبويه:

عندما نلج في كتاب سيبويه لنتلمس فيه المنهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيما يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداءً أنَّ سيبويه لم يشر إلى لفظة السياق، ولكنه عبَّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدّة تكرَّر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى تطالعنا أيضاً نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطَب أو انعدام هذا التفاهم مما سيثبته البحث في صحائفه اللاحقة.

ومما يجدر ذكره أنَّ سيبويه في كتابه قد استعمل مصطلحاً تكرَّر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال، واغلب الظن أن هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل الذي تبين من خلال كتاب تلميذه اعتماده الواضح على السياق اللغوي وسياق الحال في دراسة التراكيب النحوية(٢).

وإذا تأملنا آراء الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ) في كتاب تلميذه يتضح انه من أوائل النحاة الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المُخاطَب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام (٣). ومن أمثلة اعتماد الخليل على سياق الحال توجيه النصب في قولهم:انتهِ خيراً لك، إذ

---

(١) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د.عبد السلام المسدي:٣٣٢.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨، الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٣٠.

(٣) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٦٩.

يقول:((نصبته لأنك قد عرفت انك إذا قلت له: (انته) انك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المُخاطَب انه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائتِ خيرا لك، وادخل في ما هو خير لك)) [١] واعتمد الخليل على إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو الحمد لله أهل الحمد [٢]. إذ قال سيبويه:((وزعم الخليل أنّ نصب هذا على انك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيما)) [٣] وغير ذلك من الأمثلة التي تبيِّن اهتمام الخليل وتلميذه سيبويه بسياق الحال.

وتبين من قراءة الكتاب أن اغلب الشواهد والأمثلة التي ساقها سيبويه ذات طبيعة حوارية تخاطبية، بدءاً من الآيات القرآنية التي يتراوح معظم مدلولاتها ما بين الخطاب المباشر أو غير المباشر وبين الإخبار والتقرير، ومروراً بالشعر الصادر من مُتكلِّم إلى جمهور من المستمعين قلّ أو كثر، وانتهاءً بالتعبيرات والأقوال المستقاة من أفواه العرب، فلذلك لم يرتبط النحو عند سيبويه بالقواعد المنطقية الجامدة وإنما كان للمعنى المراد النصيب الأكبر من الاعتبار والتحليل وقد ذهب كارتر (M.G.Carter) إلى ابعد من ذلك حين وجد أنّ سيبويه كان ينظر إلى الكلام على انه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي بدليل انه أطلق فيه أحكاماً أخلاقية أو ثقافية فهو إمّا حسن أو قبيح أو خبيث، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الإنساني[٤].

وهكذا يلتقي عمل سيبويه مع احدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الشقة والزمن، ممّا يجعلنا نقول من دون تردد: ((إن سيبويه بحق يُعَدُّ رائد النظرية

---

(١) الكتاب: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢.

(٣) الكتاب: ٦٥/٢.

(٤) يُنظر: Carter ((An Arab Grammarian)) P. ١٤٦.

السياقية، إذ طبّق عملياً وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها، ولم يترك ــ تقريبا ــ شيئاً مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه تطبيقاً في كتابه))[1].

تلك حقيقة لا يمكن غض النظر عنها وقد اقرّ بها الغربيون قبل العرب فقد قال كارتر (Carter):((إن الكتاب يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، وهو منهج قريب ممّا يعرف عند البنيويين بـ(تحليل المقومات المباشرة))) [2] ولا يكتفي كارتر بهذا القول بل يعد مقالته هذه محاولة لإنصاف سيبويه وهو يدعو إلى توخي الدقة في تأويل ما جاء به سيبويه أو نقده، مختتماً حديثه بقوله:((انه لو قُدّرَ لسيبويه أن يُولد في عصرنا لتبوّأ منزلته ما بين دي سوسير وبلومفيلد)) [3].

فإذا كان أصحاب النظريات السياقية من الغربيين قد توصلوا ــ في ما توصلوا إليه من الكشوف اللغوية في المعنى ــ إلى ضرورة ربط الكلمة بمحيطها الخارجي وملابساتها لاجتناء المعنى المراد، وخرجوا بنظرية سياق الحال (Context of situation) ولاسيما فيرث الذي حدد عناصرها ونادى بضرورة مراعاتها في التحليل اللغوي، فإنّ سيبويه أدرك ذلك ووعاه وطبقه في كتابه وقد اتضح لنا ذلك من خلال الملامح الآتية:

أولا: إنّ سيبويه استعمل مصطلحاً قريباً كل القرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، وكان هو أول من ذكره بعد أستاذه الخليل واستعان به في التحليل اللغوي، وهذا المصطلح هو (الحال) إذ قال سيبويه:((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقَعَ أمراً أو تعرّضَ له فتقول متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَن لم يعنِه، وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال، ومثله بَيْعَ

---

(1) الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٣٠.

(2) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٤٦.

(3) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٥٧.

المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ فتَدَعُ أُبايِعُك استغناءً لما فيه من الحال))[1] فقد نصَّ سيبويه ههنا على ذكر (الحال) وهو الموقف بكل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية، واستعمله قريباً من المصطلح اللساني (سياق الحال) (Context of situation) [2].

ثانيا: عناصر سياق الحال التي حدّدها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعاها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي، وإذا أردنا أن نضرب أمثلة من الكتاب فالأمثلة أكثر من أن تحصى، ونورد هنا قولاً لسيبويه تجتمع فيه كل عناصر نظرية فيرث، إذ قال سيبويه: ((ولو رأيت ناساً يَنظرون الهلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ: الهلالُ وربِّ الكعبةِ، أي أبصروا الهلالَ، أو رأيتَ ضرْباً فقلت على وجهِ التّفاؤلِ: عبدَ الله، أي يَقَعُ بعبدِ الله أو بعبدِ الله يكونُ، ومثلُ ذلك أنْ ترى رجلاً يريد أن يوقِعَ فِعْلا أو رأيته في حالِ رجلٍ قد أوْقَعَ فعلا أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ فتقول زيداً، تريد اضربْ زيداً أو أتضربُ زيداً)) [3] فكل هذه الأشياء التي استعان بها سيبويه في تحليله هي نفسها التي يستند إليها السياقيون في نظريتهم.

ثالثاً: حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي او عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يُفهم معناها إلا بسياقها كما في قوله: ((وحدّثنا بعضُ العرب أنّ رجلاً من بني أسدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستقبله بَعيرٌ أعْوَرُ فتَطَيَّرَ منه فقال: يا بني أسد أعْوَرَ وذا ناب، فلم يُرد أن يَسترشدهم ليُخبروه عن عَوَره وصحته، ولكنه نبَّهَهم كأنه قال: أتستقبلون أعْوَرَ وذا

(1) الكتاب: ٢٧٢/١.

(2) يُنظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، د.محمد خير الحلواني: ٢٢٠، مفهوم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبد الغني:٢٠٥.

(3) الكتاب: ٢٥٧/١.

نلب! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً كما كان التلوُّنُ والتنقُّلُ عندك ثابتينِ في الحال الأوّل، وأراد أن يثبِّت لهم الأعورَ ليّحذروه)) (١).

فسيبويه هنا يحلل النص بسياق حاله، وهكذا يقدر الحذف في ضوء التفسير الداخلي، ثم يلاحظ كيف يتصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي (٢).

رابعا: مراعاة سيبويه للمخاطب في تفسير ظواهر نحوية كثيرة وما يطرأ على الجملة من عوارض، إذ قال: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس)) (٣).

خامسا: مراعاة سيبويه لسياق الحال في الحكم على الجملة الواحدة، بالصواب مرة وبالخطأ أخرى، إذا استعملت في غير سياقها الذي وُلدت فيه، ففي جملة: أنا عبد الله منطلقاً، يقول سيبويه: ((... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتّى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً)) (٤).

فقد تنبّه سيبويه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من كل من العنصرين في اختيار احد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح من ذلك

---

(١) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي:٨٩.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) الكتاب: ٨٠/٢-٨١.

انه يرسم لأبناء اللغة أن يساوقوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة[1].

فإننا لو وازنا هذه المسألة السيبويهية بما يراه بيرلنج (Buring) أن المتغيرات الخارجية إنما تؤثر في اللغة في تلك المواضع التي يبيح فيها النحو الاختيار، أي يدخلها في سعة الجواز، فان سيبويه يبدو كأنما راد هذه الطريق منذ اثني عشر قرنا[2].

ثانياً- عناصر سياق الحال عند سيبويه:

لم يكن النحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليل الجمل، بل كانوا على صلة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه، فلم يفهموا اللغة على أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموها على أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المُخاطَب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه[3].

وهذا مبني على أساس وعيهم أن النظام اللغوي نظام إفادة لتبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهما ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها إذ لا يمكن أن تُفهم النصوص ما لم يُعرف قصد قائلها والفائدة التي يجتنيها السامع، لانّ همّ المتكلم أن يبلغ اكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود[4]. ولا شك في أنّ

---

(1) يُنظر: نظرية النحو العربي:٩٣.

(2) يُنظر: المصدر نفسُهُ: ٩٣، الهامش:٢٥؛ تعليق د.نهاد الموسى على قول سيبويه السابق.

(3) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب، د.مسعود صحراوي: ١٧٤.

(4) يُنظر: النحو العربي ومنطق ارسطو، عبد الرحمن الحاج صالح:٧٤، نظرية النحو العربي:٨٧.

الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطـب، ولا يـتم التفاهم في أية لغة إلّا إذا روعيت تلك المناسبات، وأُخذت العلاقـة بـين أصـحابها بالحسبان (١).

فالذي يبدو أنّ طريقة التواصل بهذا المعيار لم تستوف دقائقها وتفاصيلها لدى شعب من الشعوب على النحو الذي تهيأ له في الفكر العربي لدى روّاده وعلمائه فلم يتركوا معنى يتصل بمهمة المتكلم في إفهام السامع إلاّ نبهوا عليه، ولم يغفلوا عـن شيء يتصل بمهمة المتلقي في فهم ما يُلقى إليه إلا وقد وقفوا عنده وأشاروا إليه.(٢)

فكل عملية خطاب تنتج بين طرفين أساسـيين همـا: المـتكلم والمُخاطَـب، فالمتكلم يعبر عما في فكره من معانٍ بلغته المهيأة لذلك ويحاول أن يسـلك السـبل الكفيلة بإيصال ما يريد إلى السامع، وهذا يقتضي أن تكون العلاقـة بـين المـتكلم والسامع ذات ملامح واضحة، ومن اجل هذا يراعي المتكلم كل ما من شأنه تحقيـق ذلك كالمخاطب لان ((المخاطبَ أساسٌ في استمرار التّفاهم والاتصال بين المخاطَب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أنْ يجعلَ كلامَهُ في منأى عن إدراكِ المخاطَبِ وفهمِهِ فهوَ لا يستطيعُ الاستمرارَ في الكلامِ من غَيْرِ معرفةٍ بالظّروف الاجتماعية والنّفسية للمخاطَب)) (٣).

لذا يسعى المتكلم جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب؛ ليتسنى لـه صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأنّ مراعاتها تُسهم كثيراً في كيفيـة صـياغة البناء التركيبي للجملة؛ لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كماً وكيفاً مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالمـاً بـأطراف الحديث مدركا وملما بالموضوع وكذا الحاجة إلى الإطناب والتطويل(٤).

---

(١) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥.

(٢) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي، د. محمود عباس: ١٣٢.

(٣) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(البحث): ٢٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي، د.بان الخفاجي: ٥٩.

فالعملية التواصلية في الخطاب تقتضي إقبال المُخاطَب وإصغاءه للمتكلم بكل جوارحه لا بسمعه حسب بل ببصره فقد قال ابن جني:((أوَ لا تَعلمُ أنّ الإنســان إذا عناه أمرٌ فأرادَ أنْ يُخاطبَ بهِ صاحبَه، ويُنْعِمَ تَصويرَه في نفسِهِ، اســتعطفَهُ ليُقبِــلَ عليْهِ، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرني وجهك، أقبل عليَّ أحدثْك، أما أنت حاضــر ياهناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدّثه، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه، لما تكلّــف القائــل، ولا كلّفَ صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه)) (١).

وكذلك على المتكلم الذي يروم نقل ما يدور في ذهنــه إلــى المخاطــب أن يتعرف على الجوانب المتعددة التي تحيط بذلك المخاطب لكي يكون خطابه ملائمــاً لمخاطبه، ويستطيع أن يوصل رسالته بسهولة ويسر. فلابد للمرء من أن يسأل فــي ذلك عن هوية المخاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إبراز الموضوع في الخطــاب، وظروف فهم السامع وتأويله، ودخل هذه الظروف في علاقة الخطاب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب (٢).

وقد أولى العلماء العرب من بلاغيين ونحويين ونقاد العلاقــة بــين المــتكلم والسامع اهتماماً كبيراً تجلى في كتبهم التي وصلت إلينا. فقد تحدثوا عن الخطيــب وعلاقته بجمهوره، والتراسل بينه وبين مستمعيه فقضية الفهم والإفهام في الخطابــة كانت من القضايا التي شغلت رواد الفكر العربي؛ لحرصهم على التواصل الــذهني بين الخطيب وجمهوره، فإذا انقطع التواصل بينهما؛ لِعَجْزِ المتكلمِ أو لسوءِ فَهْمٍ فَقَــدَ الكلامُ غايته وحظه من البلاغة. (٣) فقد يقف المتكلم في معظم الأحيان موقفا خاصا من السامع، ويتضح هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها، والعربية منذ نشــأتها

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) يُنظر: نظرية السياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، د.هادي نهر، بحث، مجلة آداب المستنصرية ع ٢٤-٢٥ سنة ١٩٩٤: ٧١.

(٣) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ ١ / ٨٧، مراعاة المخاطَب في النحو العربي: ٢٢.

تحاول استقصاء هذا الموقف ولا تكتفي بما قد تسميه الاهتمام التلقائي بالسامع بل تسعى إلى ما يشبه العمد والاحتفاء بمواقف معينة [١].ويكتشف المتدبر في الدراسات النحوية أن كثيراً من الأحكام بناها النحويون أو وجّهوها في ضوء تخيل وجود محاور يقبل على المتكلم ويحاوره لذا يكون الحكم مبنياً على قول مفترض للمخاطب يحمل المتكلم للرد عليه، وصياغة جمل في ضوء ما يعنيه المُخاطَب ويقصده [٢].

وقد دأب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المُخاطَب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عملية التحاور او التواصل الذي أدّى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها، فلكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئاً، ولابد من وجود سامع أو مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ويدرك الغاية منها، فإذا اعترت هذا النص ظاهرة تركيبية، رد ذلك إلى مراد المتكلم، والى قدرة السامع على الفهم، وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع فهمه.

ولاشك في أن سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كل مُخاطَب وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء أ كان عالماً بما يقال، عارفاً به، أم خالي الذهن، أم جاهلا، أم غافلا، ويبني كثيراً من الأحكام والعلل في ضوء هذا التصور ويجعل لكل حال من أحوال المُخاطَب حكماً يقصده المتكلم؛ لان المتكلم يضع في حسبانه علم المُخاطَب وجهله وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تنكير أو تأكيد [٣]. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي أطراف العملية الخطابية أنها يمكن أن تكون موزعة على محاور ثلاثة: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده . وثالثها ما يفهم منه

---

(١) يُنظر: اللغة والتفسير والتواصل، د.مصطفى ناصف:١١.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥.

مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما وقد يرافق ذلك اهتمام بالحال المشاهدة من قبل المتكلم والمخاطب. ويستطيع المتدبر في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أنّ سيبويه يُحوّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإنّ قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأنّ اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة. ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمع لدينا من نصوص سيبويه الخاصة بالمتكلم والمخاطب والحال المشاهدة انه يستعين غالباً بالمتكلم والمخاطب ويتخذهما أداة تحليلية لتفسير الظواهر النحوية فيضع في حسبانه قصد المتكلم وإفادة المُخاطَب، فنجد متكلم سيبويه يراعي مخاطبه في تكوين الجمل بأنْ يبين له أو يدفع توهمه، أو يبتعد عن اللبس، وقد نجده في أحايين يحث المتكلم على مراعاة مخاطبه في صياغة جمله وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة المُخاطَب للمتكلم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه.

١. المتكلم:

اللغة على رأي ابن جني:((أصواتٌ يُعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم)) [١] تقتضي متكلماً يعبر بها عن أفكاره وأغراضه وقال ابن خلدون:((إن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده...واللغة ملكة في اللسان...وهو في كل لمة بحسب اصطلاحاتهم)) [٢] ومن هنا تتأتّى أهمية المتكلم إزاء اللغة؛ لان اللغة وجدت لأجل المتكلم يعبر بها عن أفكاره لذلك جعل اللغويون المحدثون مرجعية بعض وظائف اللغة إلى المتكلم إذ يقول هنري سويت: ((إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات)) [٣] فالوظيفة التعبيرية هي

---

(١) الخصائص:١/٣٤.

(٢) المقدمة:١٢٥٢_١٢٥٤.

(٣) اللغة والمجتمع، السعران:٤.

إحدى وظائف اللغة مرجعيتها إلى المتكلم، كما أكد ذلك بوهلر(Buheler)[1]، وجاكبسون (R.Jakobson) [2] وهي عنده: ((المركزة على المرسل وتهدف إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه))[3].

فلما كانت اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار، وهذه الأفكار ناتجة عن المتكلم، إذن يمثل المتكلم محوراً أساسياً من محاور العملية اللغوية ذلك أن النزوع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من متكلم ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه.

ويُفهم الكلام في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصفة خاصة تنعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً به [4].

لذلك لقي المتكلم اهتماماً في الدراسات اللغوية المختلفة قديمها وحديثها، فالدراسات اللغوية واللسانية الحديثة أولته عناية خاصة، فكان عنصراً مُهِمّاً في النظريات اللغوية ولاسيما تلك التي تُعنى بالمعنى، ففي النظرية السلوكية عدّه بلومفيلد العنصر الذي يصدر عنه المثير الذي يستدعي استجابة المخاطب، لذلك كان التركيز عليه من أهم أسس هذه النظرية وصولاً إلى المعنى.[5]

وكان المتكلم عنصراً أساسياً في نظرية فيرث، لذلك أكّد ضرورة مراعاة جنس المتكلم، وهل هو ذكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبيره؟ واحد أو اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وشكله الخارجي ونبرة صوته.[6] لان التوصل إلى المعنى الحقيقي يتطلب مراعاة عنصر المتكلم وما يتصل به وشخصيته ومكانته في المجتمع

---

(١) يُنظر: مدخل الى علم اللغة الحديث، البركاوي:٣٢.

(٢) يُنظر: قضايا الشعرية،جاكبسون:٢٧.

(٣) المصدر نفسُهُ:٢٨.

(٤) يُنظر: دلالة السياق:١٠٦.

(٥) يُنظر: دلالة السياق:١٧٨_١٧٩.

(٦) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغوية: ١٢٣، والنحو والدلالة:١١٤.

وثقافته وانتمائه الاجتماعي وعقيدته؛ لذلك إن دلالة الكلمة تختلف باختلاف المتكلم، لان كل متكلم تحيطه ظروف حالية خاصة.[1] فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من تعلمه للغته ومن ممارسته لها عادات أو نظم عقلية خاصة فيما يتعلق بتأليف الجمل وهو يألف هذه العادات كما يألف نطق أصوات لغته وتصدر عنه نماذج تأليف الكلمات في جمل بطريقة لا شعورية [2].

وكذلك كان للمتكلم نصيب في الدراسات الأسلوبية عند المحدثين إذ انه يمثل دعامة أساسية في علم الأسلوب فهو الذي يقوم بعملية التركيب أي صوغ المفاهيم والمتصورات المجردة في نسق كلامي محسوس، يُنقل عبر القناة الحسية بوساطة الأداة اللسانية. وهو مقدم في الأسلوبية على المُخاطَب والخطاب؛ لان الرسالة اللغوية من حيث حدوثها تنبثق من منشئها تصوراً وخلقاً وإبرازاً للوجود، ولأنّ تحديد الأسلوب باعتماد عنصر المتكلم مغرق في القدم يتخطّى حواجز الأسلوبية المعاصرة إلى بلاغة اليونان وغيرهم [3].

والمتكلم أحد المرتكزات الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب[4]، لذلك كان من اجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي.[5]

---

(١) يُنظر: فصول في علم الدلالة:١٣٩.

(٢) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٢٠٥.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب، د.عبد السلام المسدي:٥١، ٥٠٥-٥٠٦.

(٤) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود احمد نحلة: ٦.

(٥) يُنظر: التصور التداولي للخطاب اللساني، نعمان بوقرة:٨٣، لسانيات النص، محمد خطابي: ٢٩٧، بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٩٩.

وفي نظرية التواصل اللغوية لرومان جاكبسون يُعدّ المتكلم الطرف الأول في عملية التواصل، والمسؤول عن إرسال الرسالة واختيار المرجع وقنـاة الاتصـال والرامزة.(١)

وهذا يعني أن جل الدراسات اللغوية الدلالية واللسانية الحديثة أضحت تركـز في رصدها للعملية الابلاغية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعـة الدلالـة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر.(٢)

إن تلك الأهمية التي نالها المتكلم في الدراسات اللغوية الحديثـة، كـان قـد استشعرها اللغويون القدماء من قبل فحظي عندهم من العناية ما لقيه عند المحدثين.

وكان المتكلم موضع اهتمام البلاغيين إذ نال عنايتهم فتناولوا جوانبه المختلفة وحالاته الكلامية إذ انه يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة، فهو طرف مهـم في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ تقع على عاتقه كلفـة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام.(٣)وهو الذي يعمـل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند النحوي إلى مفاهيم ويعمل الأعمال الدلالية التـي تنقلب عند البلاغي إلى مفاهيم بلاغية معنوية أو مجازية أو بديعية (٤).زيـادة علـى انه مدعو إلى تحقيق المناسبة المرجوة حتى لا يخرج عن حد البلاغة إلى مراعـاة الغرض الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه، فلا يخلط بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني ولا يتصنع الجد حيث يجب الهزل(٥). إذ قال الجاحظ: ((ينبغي للمـتكلم أن يعـرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحـالات، فيجعـل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكـلام

---

(١) يُنظر: حدود التواصل، مانفرد فرانك:٣٨.

(٢) يُنظر: علم الدلالة،أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل: ١٥٤-١٥٥.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٢٤٨.

(٤) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٥-٨٦.

(٥) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب، حمادي حمود:٢١١.

على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقــدار المســتمعين على أقدار تلك الحالات)) [1].

هكذا كان المتكلم محوراً تدور حوله الدراسات البلاغيــة فــي موضــوعاتها المختلفة كعلم المعاني وما يتصل به من الذكر والحذف والفصل والوصل، والتقــديم والتأخير، وشروط الفصاحة والبلاغة في مراعاة المقتضى والمطابقة بــين المقــام والمقال وغير ذلك.

أما النحويون فكان للمتكلم مدار بحثهم لأنه غاية نحوهم ولأجلــه اســتُقريت اللغة، وقعدت لصيانة لسانه من اللحن، ولفهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحوية كثيرة وعلى أساسه فسّروا ظواهر نحوية وأســاليب لغوية، فكان غرض المتكلم أو قصده الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها مــن الخطاب وقصده منه. المحور الذي بنيت على أساسه قواعد النحو واللغة [2].

ولأمثلة اعتماد النحاة على المتكلم في التحليل النحوي كثيرة ولاسيما ما وجدناه في كتاب سيبويه من مراعاة المتكلم وغرضه ومقصده في الكلام، وبلــغ الاهتمــام بالمتكلم ذروته عند العالم اللغوي ابن جني، ورضي الدين الاســتراباذي، إذ جعــلاه العامل والموجد لعلامات الإعراب رافضين أن يكون العامل لفظياً ومعنوياً إذ قــال ابن جني: ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجــر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهــرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفــظ أو باشــتمال المعنــى علــى اللفــظ وهــذا واضح)). [3]

وتابعه الرضي في ذلك مُسنداً العمل النحوي إلى المــتكلم فقــال:((الموجــد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم. ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد لها ولهــذا ســميت

---

(١) البيان والتبيين، الجاحظ: ١/١٣٨.

(٢) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) الخصائص: ١/١٤٩.

عوامل)) [١] ولما تعرض ابو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ) للمستثنى ذكر أنّ (إلا) ليست هي التي تستثني، إنما يُستثنى بها، والمستثني هو المتكلم[٢]. وقد نال هذا الرأي إعجاب المحدثين فتأثر به الأستاذ إبراهيم مصطفى متابعاً ابن جني والرضي في ذلك [٣].

والحق أن الفهم الصحيح لقول ابن جني يظهر انه عين الصواب، إذ إن أبا الفتح لم يقصد أن المتكلم يقوم بالعمل النحوي اعتباطاً، وإنما يقوم به بعد مطابقة ذهنية بين المعنى والحركة الإعرابية، فتأتي الحركات من فعله تبعاً لما في ذهنه من معان إذ ((نراه يقصد به أن المُنفِّذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياسا عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة))[٤] لان المتكلم العربي عندما يريد أن يعبر يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترتد إلى عمليتين أساسيتين: عملية تحليلية فعملية تركيبية.أما التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة. أما عملية التركيب او التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو ينظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح الصورة اللفظية.[٥]

وجعل ابن جني غرض المتكلم يصلح الكلام ويفسده وذلك عند حديثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله:((وقد حذف المميز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون واشتريت ثلاثين وملكت

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٥٩/١.

(٢) يُنظر : منهج السالك، ابو حيان: ٣٠.

(٣) يُنظر : احياء النحو، ابراهيم مصطفى: ٣١، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه،خليل احمد عمايرة: ٧٣، في التحليل اللغوي،د.خليل احمد عمايرة:٧٥.

(٤) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:٦٧.

(٥) يُنظر : علم اللغة، السعران: ٢٠٦.

خمسة وأربعين، فان لم يعلم المراد لزم التمييز اذا قصد المتكلم الإبانة، فان لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر للتمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام)) (١).

وفرق ابن هشام بالمتكلم بين (كم) الخبرية والاستفهامية بسبب وضع المتكلم إذ قال: ((إن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر)) (٢).

وقد منع النحاة إضمار حرف العطف اعتماداً على المتكلم ((لان الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يُهتدى إلى مراد المتكلم)) (٣) وقد بلغ اهتمام النحويين بالمتكلم إلى مراعاة غلطه في كلامه ونسيانه، وذلك من خلال موضوع بدل الغلط والنسيان وهو((ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان))(٤) واعتمد النحاة أيضا على المتكلم في التفريق بين معاني الإعراب كالرفع والنصب إذ قال الرضي عن معاني رفع المضارع ونصبه بعد حتى: ((إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد حتى ومتى ينصب قلنا ذاك إلى قصد المتكلم))(٥).

والمتكلم حجر الأساس لبعض أساليب الكلام كالتوكيد إذ يقول الرضي: ((الغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة أشياء: احدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث أن يدفع المتكلم

---

(١) الخصائص: ٢/١٥٥.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام:١/٢٤٤.

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ابو سعيد العلائي الدمشقي:١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل:٣/٢٤٩.

(٥) شرح الكافية للرضي:٤/٥٨.

عن نفسه ظن السامع به تجوّزا..))[1] وكذلك الاستفهام والاستثناء والنداء والنفي وغيرها.

أما المتكلم عند سيبويه فيمثل غاية وهدفاً، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة،عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلا عن المكتوبة ((فاللغة المنطوقة تشكل حيزاً كبيراً من الكتاب، ولم يستخدم سيبويه العبارة نفسها ولكن هناك العديد من الكلمات التي تخص تلك اللغة، كقوله: (تقول) و(تخاطبني) و(تحدث) وسواها)) [2] فالأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب كثيرة ولكن ما يعنينا منها تلك التي تراعي المتكلم في محيطه الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها المختلفة. فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي بل انه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً اليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. ومن خلال استقرائنا للأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب لاحظنا أن المتكلم عند سيبويه متنوع الأدوار سواء أ كان حقيقياً أم متخيلاً من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعراً، وينزله منزلة خاصة يحتكم إلى شعره أحياناً ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتذراً له بقوله: ((اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام)) [3].

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلماً متعلماً، قارئاً كان أو سامعاً وهو الذي دأب سيبويه على توجيهه وتعليمه فنراه يطلب إليه في كل حين ترسّم سنن العرب في التعبير والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين للغة وهو يتوجه إليه بالحديث في اغلب نصوص الكتاب آمراً أو ناهياً أو ناصحاً كقوله:((فقف على هذه

---

(١) شرح الكافية للرضي:٢/٣٧٤-٣٧٥.

(٢) الدلالة والتقعيد النحوي:٢٢٨.

(٣) الكتاب: ١/٢٦.

الأشياء حيث وقفوا))[1] وقد يكون المتكلم متكلماً مخطئاً وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف والذي يعمد سيبويه في كثير من المواضع إلى تصويب بعض تراكيبه وعدّها ضعيفةً او قبيحةً.[2] وقد يكون المتكلم عند سيبويه ثقةً وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساس له في تقعيده للغة وفي استنباطه وآرائه، لان كلام هذا المتكلم يسير على وفق القياس لذا يسند إليه سيبويه كل العمليات اللغوية التي تجري في اللغة كالحذف والإضمار والاختزال والاستغناء والاختصار والاستخفاف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير. ومن خلال ما وقفنا عليه من نصوص سيبويه النحوية التي تخص مراعاة المتكلم تبين لنا أن اهتمام سيبويه بالمتكلم ومراعاته له كان يدور في أربعة محاور، هي:

١. **مراعاة استعمال المتكلم:** فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته تكونت لديه درايةً تامةً في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علةً مسوغةً للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحيانا إلى أيسر السبل في النطق مراعاةً لمبدأ الخفة في الكلام فيتّخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية.

٢. **مراعاة قصد المتكلم:** فقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجويز بعض الكلام ومنعه، فمثلاً جملة: رأيت زيداً أباه. تحسن وتقبح تبعاً لقصد المتكلم فهي غير جائزة إذا كان ((الأب غير زيد لأنك لا تبيّنهُ بغيره ولا بشيء ليس منه))[3] وهي جائزة إذا كان المتكلم ((أراد أن يقول:...رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد)) [4]وقد يتّخذ سيبويه من قصد المتكلم أداةً للتفرقة بين

---

(١) الكتاب: ٢٦٦/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٣٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

(٤) الكتاب: ١٥٢/١.

معاني الإعراب كالرفع والنصب، كتفسير سيبويه لوجه الرفع بعد حتى ووجه النصب بعدها استعانة بقصد المتكلم.[1] وكذلك وجها الرفع والنصب للفعل المضارع بعد إذن تبعا لقصد المتكلم.[2]

٣. **مراعاة حال المتكلم:** يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلا في الحكم على تسويغ بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراخ كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم فالمستغيث غير النادب وغير المنادي المجتهد.[3] وكذلك إلغاء ظن وأخواتها وإعمالها تبعا لحال المتكلم من الشك واليقين.[4]

٤. **توجيه المتكلم:** وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحرّي سلامة النطق بالعربية فكثيراً ما يردد عبارة ((لا يجوز لك أن تقول)) و((ينبغي أن تقول)) كقوله:((ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة))[5] وقوله:((فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وان لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة))[6] وغيره، ولا شك في انه كان يتوخى تعليم المُخاطَب ووضع ووضع قوانين للغة لا ينبغي له ان يجهلها.

٢. **المُخاطَب:**

عُني دارسو اللغة على اختلاف وجهاتهم وتخصصاتهم بالمُخاطَب، وأولوه عناية خاصة لكونه احد أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي الغاية المنشودة التي يسعى المتكلّمون إلى تحقيقها بمفردات اللغة إذ

---

(١) يُنظر: الكتاب:٣/١٧-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/١٦.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/١١٨-١٢٠.

(٥) الكتاب: ٢/٦٠.

(٦) الكتاب: ٢/٧.

إن اللغة إشارات يحاول المتكلّم إيصالها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب أن تُبنى أسسها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركنين، وان تُراعى الظروف الخارجية التي تحيط بها؛ لان السامع أو المتلقي أو المُخاطَب أو القارئ جزء مهم منها ينبغي مراعاته في اللغة لكي يتمنى تحقيق هدفها المنشود.[1]

لذا انصب اهتمام اللغويين على المُخاطَب وفُسِّرت به كثير من إشكاليات الخطاب اللغوي وبُنيت على وفق مراعاته كثير من قواعد اللغة، فقد اخذ حيزاً واسعاً في الدراسات اللسانية الغربية والعربية.

والاهتمام بالمُخاطَب يشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها لأنه احد أطراف العملية اللغوية، فالاهتمام به بدأ منذ القدم، لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين أولته عناية خاصة إذ انه يمثل عنصراً مهما في اغلب النظريات اللغوية لديهم. واهتمامهم به له جذور موغلة في القدم إذ ((تشير المقولات المروية عن أفلاطون وهوراس وأرسطو إلى أن ملامح مراعاة المُخاطَب ومفهوم التلقي قد بدأ يظهر عند الإغريق)) [2] ويقال إن أفلاطون كان اسبق من غيره في الإبانة عن هذا المعنى.[3] فهو يقول: ((على المرء لكي يكون قادراً على الخطابة أن يعرف ما للنفوس من أنواع، وعلى قدر هذه الأنواع تكون الصفات وهو ما يختلف به الناس... ولكلِّ حالة نفسية نوع خاص من الخطابة فعليَّ إذن كي أولِّد في النفوس نوعاً من الإقناع أن أُطابق بين كلامي وطبيعتهم، وإذا توافرت للمرء هذه المبادئ عرف متى يجب أن يتكلم ومتى يجب عليه أن يمتنع من الكلام ومتى عليه أن يكون موجزاً أو مطيلاً أو مبالغاً. أما قبل الوقوف على هذه فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك)) [4]

---

(1) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥.

(2) إشكاليات التلقي، سهام حسن خضير: ٧.

(3) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي: ١٢١.

(4) قراءة النص وجماليات التلقي: ١٢١.

أما أرسطو فقد عُني بالمتلقي وذلك من خلال ما نسبه للأدب من وظيفة تطهيرية، لذلك إنّ الوضعيات التي يتم فيها التمويه تعد ذات شأن في تحقيق الاندماج التام بين المتلقي والعمل الدرامي.(١)

كل ذلك كان حافزاً للغربيين لإيلاء المتلقي العناية الخاصة في الأعمال الأدبية وثمرة ذلك ظهور نظرية التلقي في الثلاثينيات من القرن العشرين التي من أهم معطياتها أن كلا من المعنى والمبنى ينتجان عن التفاعل مع القارئ لكونه إلى حد ما المبدع المشارك، لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمته.(٢)

وهذا يعني أن أهم شيء في عملية الأدب تلك المشاركة الفعالة بين النص الذي ألفه المبدع والقارئ المتلقي. أي أن الفهم الحقيقي للأدب ينطلق من موقع القارئ في مكانه الحقيقي لذلك يقول آيزر: ((إن النصوص الأدبية تحتوي دائماً على فراغات يمكن أن يملأها القارئ وحده)) (٣).

وهذه النظرية بينت اثر المتلقي أو المُخاطَب في الأدب، وهناك نظريات أخرى عند الغربيين بينت اثر المتلقي في اللغة ووظيفتها في عملية الاتصال وأثرها في المجتمع، وهي النظريات التي درست المعنى كالنظرية الذهنية التي تنصُ على أن لكل تعبير لغوي فكرة جاهزة في ذهن المتكلّم ومقدرته على إنتاج التعبير الملائم هو الذي يستدعي الفكرة نفسها في عقل السامع. (٤)

---

(١) يُنظر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، ناظم عودة خضير: ٤١ ـ٤٢.

(٢) يُنظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، د. عبد العزيز حمودة،بحث في مجلة عالم المعرفة: ٣٢٢_٣٢٣.

(٣) نقد استجابة القارئ، رامان سلون، بحث، مجلة آفاق عربية:٣٢.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠.

وكذلك النظرية السلوكية التي تضع المعنى ليس في الذهن بل فـــي الطريقــة التي يتجاوب معها السامع.[1] والنظرية السياقية التي جعلت المُخاطَب طرفا أساسياً في الوصول إلى المعنى من خلال ربط اللغة بمحيطها الخارجي.[2]

وعند الأسلوبيين كذلك يُعدّ المُخاطَب ركنا أساسياً في الأسلوب إذ يتجـــه رواد التنظير والتحليل إلى عد الأسلوب ضغطا مسلطا علـــى المتقبـــل بحيـــث لا يُلقـــى الخطاب إلا وقد تهيأ فيه من العناصر الضاغطة على ما يزيل عن المتقبل حـــرية ردود الفعل.[3]

إذ إن البحث الموضوعي عند الأسلوبيين يقتضي ألا ينطلق المحلل الأسلوبي من النص مباشرة وإنما ينطلق من الأحكام التي يبديها القارئ حوله.[4] ولذلك يرى الدكتور عبد السلام المسدي: ((إن دخول عنصر المتقبل – قارئاً كان أو ســـامعاً – في جدل التنظير والتحديد قد اكسب النظرية الأسلوبية ثراءً في تعريف موضوعها. وذلك أن فرضية المُخاطَب في قراءة ماهيات الأسلوب تقوم نقضا للمبدأ الانتولوجي المطلق، واعتراضا على أبدية الانتساب بين الباث وملفوظه، وهـــي للعلـــة نفسها تفصم عرى الرحم بين الوالد والمولود فإذا بماهية الأسلوب وفقا لمنظـــور نظريـــة المُخاطَب موجود مائع ومفروض معلق لا يتنزل ولا يتجسد إلا بإصـــابة الخطـــاب مرماه في نفس المتقبل))[5]

وربما كان الاهتمام النظري بالمُخاطَب من لدن الغربيين ســـبباً فـــي جعلـــه عنصراً مهما تبنى عليه اغلب نظرياتهم اللغوية فكانوا أصحاب تنظير وتطبيق فـــي هذا الشأن.

---

(1) يُنظر: علم الدلالة، د. احمد مختار عمر: ٥٩_٦٧.

(2) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٨_٧٨.

(3) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب: ٦٤.

(4) يُنظر: المصدر نفسُهُ: ٦٦.

(5) المصدر نفسُهُ: ٦٨.

وذلك لا يعني أننا ننكر ما للغويين العرب من جهود عملية بيّنت اهتمامهم بالمُخاطَب في علومهم اللغوية المختلفة. فقد كان البلاغيون أصحاب سبق في ذلك المضمار إذ إن البلاغة ((كل ما تُبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن)) (١) فالمُخاطَب وحسن استجابته للمتكلم غاية البلاغة إذ ((يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع)) (٢).

ويظهر اهتمام البلاغيين جلياً بالمُخاطَب من خلال حدودهم ومصطلحاتهم البلاغية، فان المتأمل في هذه الحدود والمصطلحات التي عُدت من الركائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عناية البلاغيين بالمُخاطَب.

إذ يشكل المُخاطَب عند البلاغيين عنصراً مهما في شروطهم التي وضعوها للفصاحة والبلاغة، فمن ذلك اشتراطهم في الكلام الفصيح أن يكون خالياً من التعقيد المعنوي إذ عرفوه بأنه:((ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يُخيل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ)) (٣).

واشترطوا في فصاحة الكلمة ألا تكون غريبة في الاستعمال وجعلوا الغرابة ((ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لترددها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة)) (٤) ويتضح المُخاطَب أيضاً في اشتراطهم لبلاغة الكلام ((مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته)) (٥) والحال عندهم الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أنّ الأحوال والمقامات هي مجموعة

---

(١) الصناعتين، أبو هلال العسكري: ١٠.

(٢) البيان والتبيين: ١/٨٧.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١١.

(٤) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٠٨

(٥) شروح التلخيص، سعد الدين التفتزاني: ١ / ١٢٢ــ١٢٣.

المؤشرات (غير اللغوية) التي تؤثر في لغة الكلام البليغ بحيث تترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية تواتمها وتتنوع بنوعها.[1]

وهذا يؤكد أن البلاغيين رصدوا مواضع الإبداع في العملية الكلامية من خلال العلاقة التفاعلية التي تربط المتكلّم بالمُخاطَب وكثيرة هي المواضع التي تبرز اهتمامهم بهذا الطرف اللغوي في علوم البلاغة المختلفة [2].

فعلى الرغم من إبداع البلاغيين في مراعاة المُخاطَب كذلك أبدع النحويون في هذا الجانب أيّما إبداع فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلّم والمُخاطَب، إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وان علماء النحو ارسوا دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلّمين في الميادين المختلفة ومنها التي يدّعي المحدثون أنهم قد ابتكروها وخاضوا فيها لأول مرة.[3]

لان غاية الدرس النحوي دراسة التراكيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معانيها، ولم تكن دراسة مفردات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط الذي تستعمل فيه والظروف المحيطة بها التي يُعدُّ المُخاطَب من أهم أطرافها إذ بنيت اغلب أحكام النحو على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة السامع.[4]

وقد أدرك ذلك الدكتور مهدي المخزومي فوجد انه ((لن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المُخاطَب ملحوظا، ليقع الكلام في نفس المُخاطَب موقع الاكتفاء والقبول)) [5].

وتنبه باحث إلى اهتمام النحاة بالمُخاطَب وعلمه إذ ((يمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى

---

(١) يُنظر: شروح التلخيص: ١ / ١٢٢ـــ١٢٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٧-٤٣.

(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث:١٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي:١١٥.

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٢٥.

معنى مختلف فعندهم أنَّ قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك " لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنّما كان كذلك لعلم السامع أنّك لا تخبر عن الله عز وجل وإنّما تسأله)) (١).

وقد يكون علم السامع هو المسوغ المعقول والمقبول وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ويمتد هذا المسوغ للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ، وحذف كان واسمها، وخبر إن وأخواتها وصلة الموصول، والعائد في صلة الموصول والمعطوف، والموصوف والمفعول والمستثنى، وغير ذلك مما يجوز فيه الحذف لعلم السامع به.(٢)

ونجد إشارات كثيرة عند نحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المُخاطَب أو السامع ويُعدُّ الخليل بن احمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) صاحب السبق في ذلك ونلحظ ذلك فيما نقله عنه تلميذه سيبويه وأكثر ما يكون ذلك في المواضع التي يفسر فيها الخليل مقاصد العرب في الحذف والاستغناء فعندما سأله سيبويه عن حذف جوابات الشرط في آيات من القرآن الكريم قال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))(٣) كما اعتمد الخليل على علم المُخاطَب في تفسير نصب كلمة (صبغة) في قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (البقرة: من الآية ١٣٨) قائلا: ((وأما نصب (صبغة الله) فعلى معنى فعل مضمر اطرح لعلم المُخاطَب بمعناه، وهو: إلزموا صبغة الله))(٤).

ولم يغفل النحاة بعد سيبويه ذلك وقد وجدوا فيه خير معين في تفسير كثير من الظواهر النحوية واللغوية فقد اتخذ المبرّد(ت٢٨٥هـ) منهج الخليل وتلميذه

---

(١) نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٨، ويُنظر نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٣) الكتاب: ١٠٣/٣.

(٤) الجمل في النحو، الخليل: ٩٧/١.

درباً يسلكه ليصل إلى تفسير ظواهر النحو المختلفة كالحذف والتقديم والتـأخير.(١)

منها قوله: ((ومما يحذف لعلم المُخاطَب بما يقصد قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير... إنما يريدون: لـيس الا ذاك... وإنمـا تحذف إذا علم المُخاطَب ما تعني)) (٢).

والحذف لعلم المُخاطَب يشكل ظاهرة مهمة في النحو العربـي، فكثيـر مـن الأشياء تُحذف اذا كانت معلومة عند المُخاطَـب يقـول أبـو بكـر بـن السـراج (ت٣١٦هـ): ((المحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثيـر اذا آنسوا بعلم المُخاطَب ما يعنون)) (٣).

وقد أدرك النحاة العرب أن علم المُخاطَب قد يتأتّى بفعل القرائن اللفظية الدالة على المحذوف في الكلام يقول الأنباري (ت٥٧٧هـ) ((إنهم قد يسـتغنون بـبعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المُخاطَب)) (٤).

والكلام على المُخاطَب ومراعاة أحواله يكثر في النحو العربي بكثرة الظواهر النحوية والاستعمال اللغوي لأساليب الكلام المختلفـة وقـد شـكل هـذا ظـاهرة ملحوظة.(٥)

وبما أن المُخاطَب يُعدّ قطبا من أقطاب العملية التواصلية فمراعاته ومراعاة مقامه، وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب معين، كما أن عدم اخذ المُخاطَب بالحسبان قد يؤدي إلى خلق حالة مخالفة تماماً لما

---

(١) يُنظر: المقتضب: ٤/١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر نفسُهُ: ٤/١٣٠.

(٣) الأصول في النحو: ٢/٣٢٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٣.

(٥) هناك دراسة بعنوان (مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) للباحثة بان صالح مهدي الخفاجي، بإشراف الدكتور كريم حسين ناصح،كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦م. وقد نشرت كتابا بدار الكتب العلمية بعنوان: مراعاة المخاطب في النحو العربي.

كان المتكلّم يروم في كلامه وقد بدا ذلك واضحاً في أحكام النحاة العرب وتعليلهم لتلك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتقويمها وغير ذلك مما يلحظه المطلع على كتبهم.ولعل ذلك يمكّننا من القول ((إن النحويين القدامى ربطوا أحكامهم وتعليلاتهم وتفسيراتهم بحالات المُخاطَب، بوعي لتلك الحالات وإدراك لها فاكتسب حال المُخاطَب اهتماماً جعل النحويين يشيرون إلى علاقة تلك الأحوال بالأوضاع الاجتماعية والنفسية لكل من المتكلّم والمُخاطَب من غير أن يخوضوا في تفصيلاتها التي آل إليها الدرس اللغوي الحديث)) [1].

وتبعا لذلك نجد أن المُخاطَب كما كان شريك المتكلّم في العملية الخطابية فإنه أيضا يمكن أن يكون شريكه في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لان مراعاته لها اثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظنّنا أن المُخاطَب يمكن أن يكون هو العامل في النحو مهتدين في ذلك بما توصل إليه العالم اللغوي الكبير ابن جني الذي جعل العمل النحوي منوطاً بالمتكلّم لا غير[2] وتابعه في ذلك الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)[3] وتأثر بهما الأستاذ إبراهيم مصطفى.[4] وبما أن القصد من الإعراب إبانة المعاني فإن المتكلّم يعرب كلامه مراعاة لمُخاطَبه إذ لولا المُخاطَب لما احتاج المتكلّم إلى الإعراب يقول السهيلي (ت٥٨١هـ): ((اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلّم يعبر للمُخاطَب عنها بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلّم... ثم لما كان المُخاطَب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام

(١) مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث:٢٨.

(٢) يُنظر: الخصائص:١/١٤٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية:

(٤) يُنظر: إحياء النحو: ٣١.

مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المُخاطَب، ولولا المُخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه)) [١].

أما عند سيبويه فللمُخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلّم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة اعتماداً على فهم السامع أو المُخاطَب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلّم سليقة لغوية مشتركة تعين كلاً منهما على التفاهم والتواصل مع الآخر وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير لذلك يرى كارتر (Carter) أن السامع أو المُخاطَب عند سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية فكثير مما نقوله محكوم بما نعتقد أن المُخاطَب يتوقعه، وهو الذي دائما نستبق أسئلته وتساؤلاته.[٢]

ومما تجدر الإشارة إليه ابتداءً أن مصطلح المُخاطَب يرد كثيراً في كتاب سيبويه ما دفع المستشرق جيرار تروبو (Gerard Troupeau) إلى القيام بإحصائية للمصطلحات الدالة على سياق الحال (context of situation) في كتاب سيبويه فوجد أن كلمة المُخاطَب (Addressee) قد وردت في الكتاب ستا وثمانين مرة.[٣]

وهذا يؤكد أن سيبويه كان متمرساً بهذه الناحية، اثر المُخاطَب في المتكلّم، وعلم المُخاطَب وحالته ومقامه وما يكتنف العملية اللغوية كلها، فكلمة المُخاطَب ترد في الكتاب ستاً وثمانين مرة تكشف عن نظرة سيبويه إلى هذا العنصر واتخاذه أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير ظواهره اللغوية [٤].

---

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠، ١٧٢.

(٢) يُنظر: Carter,((An arab Grammarian)) P,١٤٩.

(٣) يُنظر: Gerard Troupeau ,Lexique-index du kitab deSibawayhi, ١١.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٩.

إن استعمال سيبويه لعبارة المُخاطَب أو علم المُخاطَب يعني أن قانون الاختيار بين المفردات والاختزال فيها لا يسوغه إلا المُخاطَب فهي ((عبارة على بساطتها ووجازتها، خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يُفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام – مع كثرتها... وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر – أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المُخاطَب)) (١).

والمطلع على مواضع المُخاطَب في الكتاب يجد أنّ سيبويه كان عميق التأمل في حال طرف الكلام الآخر يتراءى أمامه في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غفلة أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، ويفسر كثيرا من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطَب؛ ذلك أن سيبويه يتراءى أمامه المُخاطَب في حالاته المختلفة من علم أو جهل أو ظن أو خلو ذهن، وهو بين هذا وذاك مؤثر فعال في صوغ البناء التركيبي للجملة وما يعتريها من عوارض من حذف وإضمار وتقديم وتأخير.(٢)

ومن خلال استقرائنا الكتاب واستخراج نصوص سيبويه عن مراعاة المُخاطَب، وجدنا أن تلك النصوص في اغلبها مبنية على مراعاة أحوال المُخاطَب المختلفة وأكثر ما يكون ذلك في التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن اغلب هذه النصوص – موضع دراستنا ـ يمكن أن تنضوي تحت محاور خمسة هي:

١. **مراعاة علم المُخاطَب:** إنّ الإطلاع على كتاب سيبويه يُثبت بِجَلاء البراعة التي تسجل له قدرته على استنباط الموارد التي يتأتى منها علم المُخاطَب،

---

(١) النحو والدلالة: ٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في الاحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث): ٢٨.

وحَصْرِ هذهِ الموارد التي تُكَوِّنُ حالةَ العلم لديه لتأسيس قواعدَ تنسجمُ وهذه الحالـة. وقد بدت هذه الفكرة واضحةً من خلال عنايته برَصْدِه هذه الحالة ومتابعتِها في أكثر من موطنٍ في الموضوعات النحوية إيماناً منه بتحكم الاقتصاد اللغوي فـي مسـار عملية التواصل الكلامي بين المتكلِّم والسامع.

والموارد التي يتأتى منها علم المُخاطَب ليستْ واحدةً، فقد يتأتى مـن كونـه حاضراً في موقع الكلام ومُشاهدته لمُجرياتِ الأحداث، فكلٌّ مِنَ المتكلِّم والمُخاطَـب حاضرٌ في المشهد الكلامي يرى ويسمع أطرافَ الحديث، فالمشهد يُـوحي بالدلالـةِ المقصودة فلا يحتاجُ المتكلِّم إلى ذكر تفصيلاتِ ما يشاهدهُ المُخاطَب، وإنَّما يذكرُ له الحدث الأهم الذي ينبغي المُخاطَب أن يسمعه، ولو لم يكن المُخاطَب مشاهداً الحـال التي يُتكلم عنها لأصبح الكلام غريبا عليه يكتنفه الغموض غير مفهوم عنده؛ لأنَّه لم يرَ شيئاً؛ لأنَّ رؤية العين تُعين على نقل الأحداث, وتصور الأفكار, فتكون بـديلاً عن ذكر تفصيلات قد يحتاج إليها المتكلِّم المريد إيصال فكرة أو نقـل حـدث إلـى المُخاطَب الذي لم يشاهد بعينه الحدث.

وعلى هذا الأساس يعمد المتكلِّم إلى الاختصار في كلامه فيذكر منه ما كـان بالاهتمام أولى وبالإفهام أغنى ويحذف سوى هذا. والمسوغ لهذا الحـذف هـو أنَّ المُخاطَب مشاهد أمامه يعرف ما يُريد المتكلِّم إبلاغه إليه. [1]

وأكثر ما نجد ذلك واضحاً من خـلال تفسـير سـيبويه لمواضـع الحـذف والاختزال في الجملة العربية، فنجده قد استنبط قانون التناسب العكسي بـين طاقـةِ التَّصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرِّسالة الدلالية الـذي بموجبـه تكـون الطاقة الاختزالية مُمكنةً بقدر ما يكون السّامع مستطلعاً على مضمونها الخبـري.[2] والمواضع التي تخص هذا الأمر كثيرة في الكتاب منها قوله: ((...لان المُخاطَب قد

---

(1) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ٦٢.

(2) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: ٣٣٢.

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا))[1] وقوله: ((وإنما اضمروا ما كـان يقـع مظهـراً، استخفافاً، ولان المُخاطَب يعلم ما يعني)) [2].

وقد يتّخذ سيبويه علم المُخاطَب علة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء فـي الكلام لأنها معلومة لدى المُخاطَب فهي إذن تعتمد على السياق العام في الاسـتعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلّم والمُخاطَب [3].

٢. **مراعاة فهم المُخاطَـب:** ويتم ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عما يسـبب اللبس أو الإيهام على المُخاطَب، والتزام ما يحقق الإيضاح والإفهام. وهـذا مبنـي على العلاقة بين المتكلّم ومخاطبه، فعلى المتكلّم أن يتدارك ما قد يقع في كلامه مـن لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغاً رصيناً يُبعد كلّ ما من شـأنه أن يحقق هذا اللبس والاختلاط في الفهم . فهناك دلائل تشـير إلـى أنّ هـذا النسـق التركيبي يحقق في ذهن السامع اختلاطاً، فيسبق إلى ذهنه معنى غير المعنى الـذي يقصده المُخبِر فلا يستطيع المُخبَر أن يستنبط دلالة المعنى المقصود من هذا الخلـط ((لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيـان في التركيب، لكي يدرك المُخاطَب المعنى المراد مـن غيـر لـبس أو خلـط فـي الدلالة))[4] ومما يشير إلى ذلك عند سيبويه قوله: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَـب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَب منزلتك في المعرفة، فكرهـوا أن يقربوا باب لبس)) [5].

٣. **مراعاة انتظار المُخاطَب وتوقعه:** الانتظار والتوقّع حالتان تطرآن على المُخاطَب في نفسه وقلبه نتيجةً لما هُوَ عَلَيْه من انتظار سَماع حَدَثٍ معـين متوقعـاً

---

(1) الكتاب: ٥٤/١.

(2) الكتاب: ٢٢٤/١.

(3) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، اسعد خلف العوادي: ٢٨١.

(4) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(للبحث): ٢٢.

(5) الكتاب: ٤٨/١.

ومُترقِّباً لحصوله فهو شَغِفٌ مُتلهف لإخباره به. فملامح الوجه والنظرات كلُّها إشاراتٌ ودلائل موحيةٌ على هذا الترقُّب والتوقُّع، فالمُخاطَب يُعبِّرُ عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرة في أعماق نفسه، فملامح الوجه تحكي هذا الانفعال ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الإشارات السيميائية تنتقل إلى المتكلِّم ليصوغ كلامه على وفق تلك الحالة , فيركن إلى أسلوب دون آخر مراعياً الحال التي عليها المُخاطَب ليُرضيَ فضولهُ ويُشبِعَ رغبته في سماع ما يبحث عنه. فالحال التي يكون عليها المُخاطَب كانت مدعاة لتوجيه الكلام وصوغه بناءً وإعراباً في ضوء ما تقتضيه تلك الحال [1].

ومما يشير إلى ذلك مسألة اشتراط تعريف المبتدأ مع اسم كان إذ قال سيبويه: ((فإذا قُلتَ: كانَ زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هوَ معروفٌ عندهُ مثلهُ عندك فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلتَ حليماً فقد أعلَمته مثل ما علمتَ فإذا قلتَ كان حليماً فإنَّما ينتظر أن تعرِّفه صاحب الصفة فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ)) [2].

ومن ذلك أيضا ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في كلامه على ضمير الفصل في باب الأفعال الناقصة، قال سيبويه: ((فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنَّه قد فصلَ الاسم، وأنَّه فيما ينتظر المحدِّثُ ويَتَوقَّعُهُ منه، ممَّا لا بدَّ له من أن يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنَّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدَّ منه، وإلَّا فَسَدَ الكلامُ ولمْ يَسُغْ لكَ، فكأنَّهُ ذَكَرَ هو ليستدلَّ المحدَّثُ أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجهُ مما وجبَ عليه وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه)) [3].

---

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث):٢٢و مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ٧٧.

(٢) الكتاب:١/٤٧-٤٨.

(٣) الكتاب:٢/٣٨٩.

٤ . **مراعاة تنبيه المُخاطَب:** قد يعمد المتكلّم إلى التغيير في تراكيب الجمل العربية ورتبها فيقدم لفظاً أو يؤخر آخر، وما ذلك إلا للعناية والاهتمام ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعاً يُهمّانِهم ويعنيانهم)) [١] والغرض منه كما تبين لنا من منهج سيبويه تنبيه المُخاطَب. ومن ذلك قوله في رفع الاسم المشغول قبل أدوات الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، لأنك تبتدئه لتنبيه المُخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته...)) [٢]

٥ . **مراعاة ظن المُخاطَب:** إنّ الظنّ الذي يخالج نفس المُخاطَب جعل لزاماً على المتكلّم أن يأخذ بالحسبان هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقة صوغه والأسلوب الذي يعتمده في الحديث ملائماً لها فيوظف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزه ذهن المُخاطَب من حالة الظن التي قد تساوره.[٣]

وقد اتضحت معالم هذه الفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحوي في الكتاب ومنها الحكم بامتناع إضمار فعل الغائب في الإغراء والتحذير، قال سيبويه: ((واعلم إنّه لا يجوز أن تقول: زيدٌ، وأنت تريدُ أن تقول: لِيُضرَبْ زيدٌ، أو لِيَضرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلاً, ولا زيداً, وأنت تريد لِيَضرِبْ عمرو زيداً. ولا يجوز: زيدٌ عمراً, إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيداً, إذا أردتَ لِيَضرِبْ زيدٌ عمراً وأنتَ تُخاطِبُني، فإنّما تريد أن أُبَلِّغَهُ أنا عنك أنّك قد أمرتَهُ أن يَضرِبَ عَمْراً، وزيدٌ وعمرٌ غائبانِ فلا يكون أن تُضمرَ فِعلَ الغائب. وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أُبَلِّغَهُ أنا عنك أن يَضرِبَ زيداً؛ لأنك إذا أضمرت فعلَ الغائب ظنّ السامعُ (الشاهدُ إذا قُلتَ: زيداً) أنّك تأمُرُهُ هو بزيد.))[٤]

---

(١) الكتاب: ١/٣٤.
(٢) الكتاب: ١/١٢٧ ويُنظر: ١/١٣٨.
(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ١١٠.
(٤) الكتاب: ١ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

٣. الحال المشاهدة:

وتعني الحال التي يُولد فيها الكلام وهي الأمور المشاهدة في الموقف الكلامي وما يحيط بالشخص وما يلابس ظروفه، ولا شأن له بالسياق اللغوي، وتشكل الحال دليلاً قاطعاً عند النحويين في إتمام ألفاظ الكلام المختزلة لان المشاهدة قد أغنت عنها. وقد أولى النحويون العرب ذلك اهتماماً كبيراً في الوصول إلى المعنى من خلال تقدير المحذوف اعتماداً على ما تدل عليه الحال، وهذا دليل على أن النحاة العرب قد درسوا اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن محيط استعمالها ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يأتلف منه المقام، وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيآت في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات)) [1].

ودلالة الحال أداة لغوية تجيز للمتكلم الاستغناء عن بعض الألفاظ واختزالها لأنها مفهومة لدى السامع من المشاهدة، لذلك نجد النحويين العرب كثيراً ما يفسرون ظواهر الحذف في الجملة العربية بدلالة الحال على المحذوف فكانت اغلب مواضع الحذف في النحو العربي تُعلّل بدلالة الحال، ويطالعنا هذا الأمر في أول كتاب نحوي كتاب سيبويه فقد تكرر فيه مصطلح (الحال) الدال على الأمور المشاهدة عند المتكلم والمخاطب، ونستطيع أن نعدّ سيبويه ومن دون تردد مبتكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتباهى الغربيون بابتكار مصطلحاتها ووضع أسسها ومجالات تطبيقها، وفي كتاب سيبويه عبارات عدة تشير إلى تصريح سيبويه بهذا المصطلح كقوله: ((لما يرى من الحال)) أو ((لما فيه من الحال)) إذ يقول في جواز حذف الفعل: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقَعَ أمراً أو تعرّض له فتقول متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه، وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال، ومثله بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ وذلك

([1]) الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ فتَدَعُ أبايعُك استغناءً لما فيه من الحال))[١] وقال أيضاً في حذف الفعل في التحذير: ((وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال))[٢] وكذلك قوله في حذف عامل الحال: ((وذلك قولك أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ وأقاعداً وقد سار الرَّكْبُ، وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم تقول قاعداً عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ، وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ فأراد أن ينبّهه فكأنّه لَفَظَ بقوله أتقومُ قائما وأتَقْعد قاعدا ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال))[٣].

وغير ذلك مما يشير إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح وتطبيقه، وهو بذلك قد شق الطريق أمام النحاة بعده في الإفادة والتطبيق فقد صرّح المبرد بمصطلح دلالة الحال ومصطلح (المشاهدة) ومن ذلك قوله: ((لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لان الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دال)) [٤] وكذلك استعمله الرماني تبعاً لسيبويه[٥]، وسار ابن جني أيضاً على ما رسمه سيبويه وقد اتّضح عنده هذا المصطلح واتسع مجال تطبيقه فقد جعله ضابطاً نحوياً مسوّغاً للحذف ونائباً مناب الأفعال الناصبة وكأنّه عامل معنوي إذ قال: ((ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادماً:خيرَ مقدم، أي قدمت خير مقدم، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب))[٦] وعقد له باباً اسماه: ((باب في

---

(١) الكتاب: ٢٧٢/١.
(٢) الكتاب: ٢٧٥/١.
(٣) الكتاب: ٣٤٠/١، ويُنظر: ٢٦٤/٣.
(٤) المقتضب: ٢٢٨/٣.
(٥) يُنظر: رسالتان في اللغة، الرماني: ٨١.
(٦) الخصائص: ٢٧٥/١.

أن المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)) (١).

فكل ذلك يغلّب على ظننا أن دلالة الحال قرينة مغنية عن المحذوفات وقد تغني عن الإعراب أيضاً في اللغة المنطوقة إذ إنها تدل على المعاني مستأنسين في ذلك بما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في قصة الإعراب: ((إن لكل كلام ظروفاً ومناسبات، ويعرف المتكلم كما يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليست اللغات مفردات ترد في المعاجم، ولا جملاً منفصلة منعزلة تدوّن في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالاً وثيقاً بالمتكلمين والسامعين، فهم اعرف بمواضعه وملابساته لا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات)) (٢).

ثالثاً- مجالات سياق الحال عند سيبويه:

ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها التي كانت مجالات تطبيقية عند سيبويه يلجأ فيها إلى ملابساتها الحالية ومواقفها التي تُولد فيها فيحللها في ضوء عناصر العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والعلاقة التواصلية بينهما وكل ما يلابس الحديث بغية صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عللها النحوية، ومن الأمور التي شكلت مجالات تطبيقية لتلك النظرية عند سيبويه: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام.

---

(١) الخصائص: ١/٢٩٣.

(٢) من اسرار اللغة: ٢٠٩.

(١) الذكر والحذف:

يعد الذكر القالب المعياري في الجملة العربية؛ إذ إن أصل التركيب فيها هو أن تتألف من المسند والمسند إليه، فهما ركناها اللذان لا يستغني أحدهما عن الأخر، ولا يغني عنه، ولكن لغة الأدب، ولاسيما لغة الشعر تخرج أحياناً على هذا النمط المعياري، وذلك عن طريق الحذف، كما أشار الدكتور الجواري في قوله ((إنّ المنطق يقضي بذكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء ولا يُحذف منها جزء. ولكن الواقع يقفنا على تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة. فإذا جاء النحو المنقاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطر إلى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عمّا قصد إليه صاحب الكلام، ثم يفوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزء من الأسلوب لابد من رعايته في التعبير الأدبي)) [١].

والحذف لا يدخل الجملة إلا بوجود قرينة دالة تمنع حصول اللبس[٢]؛ لذلك اشترط ((النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وان لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي)) [٣].

فظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة، إذ يعمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ ليحقق غرضاً معيّنا في نفسه يؤدي إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن نجاح عملية التواصل يقتضي من المخاطَب معرفة المحذوف، ليتسنى له فهم الرسالة اللغوية. ومن هنا يعتمد المتلقي على قرائن السياق اللغوي والحالي في تقدير المحذوف، وملء الفراغ في العبارة، مما يكسب النصَّ الحركةَ والتفاعلَ، ويقحم المتلقي في خضمّ عملية إنشاء الخطاب وتحليله. ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق

---

(١) نحو التيسير: ٦١.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٧٤ والخصائص: ٢ / ٣٦٢.

(٣) الجملة العربية، تأليفها وأقسامها،د. فاضل السامرائي: ٨٣.

الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعوّل على إثارة حسّهِ وبعث خياله وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير))(١).

وقد تنبَّهَ عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية الحذف، وما يحققه من أغراض بلاغية، فقال: ((هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى تركَ الذكر أفصح من الذكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ)) (٢).

ولاشكَّ في أن الحذف لا يرقى إلى هذه المرتبة من التأثير والبلاغة إلا حين يطابق سياق الموقف، فضلاً عن وضوح المعنى المراد من خلال الدلائل السياقية، فإذا غابت هذه الدلائل اختل المعنى وذهب الجمال عن العبارة.

وقد شكلت هذه الظاهرة مجالاً لسياق الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محذوفهِ إلا من خلال سياق حالهِ وعناصره لذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يستعين بعنصري سياق الحال المتكلم والمخاطب في تعليل مواضع الحذف فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقامية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسعة وكثرة الاستعمال، ويبيِّن أنَّ العرب قد جرت عادتها على الحذف، وحبَّذتْه في غير موضع.قال سيبويه: ((اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطا...)) (٣). وقد أشار سيبويه إلى أهميّة القرائن السياقية في تسويغ الحذف، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل الذي نصَّ عليه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير، فقال:

---

(١) خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى: ١١١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦.

(٣) الكتاب: ١/٢٤-٢٥.

((وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال وبما جرى من الذكر)) (١).

وكذلك في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل)) (٢). وغير ذلك ممّا سيعرضه هذا البحث.

(٢) التقديم والتأخير:

يرى الدارسون المحدثون أن اللغة العربية تقع – من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها – وسطاً بين اللغات الإنسانية. فهي تأتي بين اللغات التي تمتلك ترتيباً حراً كالإغريقية واللاتينية، التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللغات التي تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنكليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الجمود (٣). يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((إن من مزايا العربية هو أن الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسية معينة، أو مجاراة لظروف القول أو ملابساته)) (٤) وما ساعد اللغة العربية على أن تحتل هذا الموقع المتوسط بين اللغات الإنسانية هو العلامات الإعرابية؛ وذلك أنها تعطي ((المتكلم حرية صياغة الجملة وتشكيل عناصرها التشكيل الذي يجعل الجملة اشد إعراباً عن نفسه، وأكثر استجابةً لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب)) (٥).

---

(١) الكتاب: ١ / ٢٧٥

(٢) الكتاب: ١/٢٥٣.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٩٧.

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م، ص: ١٢١.

(٥) المصدر نفسُهُ والصفحة.

والتقديم والتأخير غرضٌ أسلوبيٌ يجعل الكلام أكثرَ تأثيرًا وجمالاً؛ لأنه ينقلُ المعانيَ إلى المخاطبين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعاً لدرجة أهميتها عنده، فيكون التعبيرُ صورةً صادقةً لإحساس المتكلم ومقصده من الكلام[1]. ووصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: ((وهو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعرًا يروقُكَ مسمعُه، ويلطُف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سببَ أنْ راقَكَ ولَطُفَ عندك، أنْ قُدِّمَ فيه شيء، وحُوِّلَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان آخر)) [2].

وقد اهتم النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة وأولوها جُلَّ عنايتهم، ويُعد الخليل بن احمد الفراهيدي أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير، ويظهر أنَّ إشارتَهُ تلك كانت ضمن دراسته للتراكيب في أسلوب التقديم والتأخير قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول:ضرب زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً،وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما)) [3]. وهو بذلك شق طريقاً أمام تلميذه سيبويه في تبيان أسرار هذا الفن وقد اقتفى سيبويه ذلك فكان له فضل السبق في كنه أسراره ((وربما كان أول من طرق سر هذا النوع البلاغي من العلماء، فنحن نلحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكنهم لم يقفوا على أسراره البلاغية)) [4].

فسيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية إذ قال سيبويه: ((كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان

---

(١) ينظر: من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة)، د. عبد الفتاح لاشين: ١٩٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) اثر النحاة في البحث البلاغي، د.عبد القادر حسين: ٨٠.

كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) [1] فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ إنه سبر أغوار نفوس المتكلمين فنفذ إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام وقد اتّخذ ذلك قاعدةً عامةً لتفسير كثير من مواضع التقديم والتأخير فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصباً عند سيبويه لسياق الحال وعناصره، ونرى أن هذا النص يعد الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين.

ووردت أمثلة كثيرة في الكتاب يتبين فيها اعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال في الكشف عن إسرار التراكيب الانزياحية كقوله في باب (أم إذا الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيهم): ((وذلك قولك أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدعٍ أنّ عندهُ احدهما ... واعلم انك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسألهُ عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما)) [2].

فسيبويه يرجح تقديم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنده شك بالذي جاء لا بالمجيء فمن الأفضل أن يقدّم بعد الهمزة الاسم لا الفعل كما ذكر التقديم بعد أو ضمن باب (أو) واستحسانه لتقديم الفعل في قوله ((ألقيت زيداً أو عمراً أو خالداً؟))[3] وذلك يعد إشارة أسلوبية سياقية وان لم تكن مقصودة بذاتها إلا أنها تمثل مادة خصبة لأنه تطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي اتّخذها العلماء أساساً لهذا الموضوع.

---

(١)الكتاب: ٤٢/١.

(٢)الكتاب: ٤٥/١.

(٣) الكتاب: ١٧٩/١.

(٣) التعريف والتنكير:

التعريف لغةً: الإعلام، وهو ضد التنكير. (١)

فالتعريف يرتبط دلالياً بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام والتسمية أمّا التنكير فيرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعيينه، أو تحديده، فهو ضدُّ البيان والوضوح (٢).

ويُعدُّ مفهوم التعريف والتنكير واحداً من المباحث النحوية التي عُني بها النحويون وكانت له أهميةٌ في تفسيرِ كثيرٍ من الأحكامِ النّحوية، وهي ممّا سُمي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنّهم عدوا النكرةَ أصلاً والمعرفةَ فرعاً عليها قال سيبويه: ((واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكُّناً لأنّ النكرة أولُ ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرّفُ به فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة))(٣) والسبب في ذلك أوضحه المبرد بقوله: ((وذلك لأنّ الاسمَ المُنَكَّر هو الواقعُ على كُلِّ شيءٍ مِنْ أُمّتِهِ لا يَخُصُّ واحداً من الجنس دُونَ سائره، وذلك نحو: رجلٌ وفرسٌ، وحائطٌ، وأرضٌ. وكل ما كان داخلاً بالبِنْية في اسم صاحبه فغير مُمَيَّز منه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما.)) (٤) وهذا ما أكّده ابن السراج بقوله: ((كلُّ اسمٍ عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنّما سُمي نكرة من أجل أنّك لا تُعرّف به واحداً بعينه إذا ذكر والنكرة تنقسم قسمين، فأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس، وحجر، وجمل، وما أشبهها. والقسم الثاني أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يسمى إنسان بعمرو فيكون معروفاً بذلك في حيِّه، فإن سُمّي باسمه

---

(١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ١ / ١٨٠ مادة (عرف).

(٢) يُنظر: التعريف والتنكير في النحو العربي، د. أحمد عفيفي: ١٩.

(٣) الكتاب: ٢٢/١.

(٤) المقتضب: ٤ / ٢٧٦.

آخر لم نعلم إذا قال القائل رأيتُ عمراً أيّ العمرين هو؟ ومن أجل تنكُّره دخلت عليه الألف واللام إذا ثُني وجُمع)) [١].

وقد أدرك سيبويه أنّ لسياق الحال وعناصره أثراً في ظاهرة التعريف والتنكير؛ إذ من خلاله تَتَحَدَّد صفة التعريف أو التنكير؛ لأنّهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساسي في تعريف الاسم وتنكيره إذ ((.. انّ التعريف مُعلَّقٌ بمعرفةِ المخاطَبِ دونَ المُتكلّم، وقد يَذكُرُ المتكلّمُ ما يَعرفُهُ هوَ ولا يَعرفُهُ المخاطَبُ فيكونُ منكوراً، كقولكَ للمخاطَب: في داري رجُلٌ، ولي بستانٌ، فتَعْرِفُ الرجُلَ بعَيْنِهِ والبستانَ وهو لا يَعْرِفُهُما.)) [٢] فلذلك نجد سيبويه في اغلب مسائل تحديد النكرة والمعرفة وأحكامهما يجعل سياق الحال وعنصريه أدوات تعليلية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة، والتمييز بين اسم كان وخبرها وغير ذلك مما سيعرضه هذا البحث.

(٤) دلالة الأوجه الإعرابية:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لأكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمداً على سياق الحال واختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على المتغيرات الخارجية المفترض أن تُولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، فيوجه سيبويه معنى كل وجه إعرابي اعتماداً على مقامه الذي قيل فيه؛ فلذلك كان هذا الأمر مجالاً من مجالات تطبيق سياق الحال عند سيبويه فقد نجده يفسر الأوجه الإعرابية المتعاقبة على الكلمة نفسها في الجملة معتمداً على عناصر سياق الحال فيجعل كل وجه يعبر عن

---

(١) الأصول في النحو: ١ / ١٤٨.

(٢) النكت: ١ / ٢١٦.

موقف معين مختلف عن الوجه الآخر تبعاً لقصد المتكلم وفائدة المخاطـب فللرفـع معنى يختلف عن معنى النصب عندما يتعاقبان على الكلمة نفسها ومن الأمثلة علـى ذلك وجها رفع الفعل ونصبه بعد (حتّى، وإذن) ففي جملة حتّى، يكون معنى الرفـع ومعنى للنصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلالـه ففـي جملة سرتُ حتى ادخلها يقرر سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصـب ولكـل من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعياً قصد المتكلم [١] وكذلك وجهـا الرفع والنصب بعد (إذن) [٢] ومن ذلك أيضاً قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء، قـال سيبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ولكنّـك أردت تَذكر الرجل بفضلٍ فيه وأنْ تَجعل ذلك خَصلةً قد استكملها كقولك له حَسَبٌ حَسَـبُ الصالحينَ لأنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلـى هذا الوجهِ رُفِع الصوتُ، وإن شئت نصبتَ فقلت له عِلْمٌ علمَ الفقهاء كأنَّك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ وكأنّه لم يَستكمل أن يقال له عالِمٌ)) [٣].

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلّم على المعنى وهو يتعلّم ويتفقّه ولمّا يصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتغيّر إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً.

ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكـون لكل منهما موقف تُستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلقاً، نصبا، إذ قال: ((فأما الرفع فقولك هذا الرجـل منطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هـذا منطلـق... ولمـا النصب فقولك هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقا، وإنما يريد في هـذا الموضـع أن

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/١٧-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/١٦.

(٣) الكتاب: ١/٣٦١ -٣٦٢.

يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يـذكره بأحـد وإنما أشار فقال: هذا منطلق)) [1].

(هـ) أساليب الكلام:

الأسلوب هو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليهـا فهـو ينتقـي الكلمـات الفصيحة الدقيقة المعنى المنسجمة والأخريات حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الخلل؛ فكلما جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانـت إلـى الكمال اقرب فهو صورة ذهنية ينسجها المتكلم ويُجهد نفسه في بنائها بالتعبير عمـا جال في خاطره وأراد نقلها إلى سامعه[2].

وتختلف هذه الأساليب فيما بينها. فاختلاف الأساليب وأفانين التعبير مسـخرة للأبانة عن المعنى وتقديمه إلى السامع في أحسن صورة من اللفظ[3] فـالتنوع فـي أنماط التعبير تابع من تنوع الغايات المنشودة منها ((فقد دعت الحاجة إلى أن يُنـوع المتكلم الجُمل تبعاً لتنوع دواعي الكلام ولذلك كان لكل داع أسلوب معين يعبر عنه، فللاثبات أسلوب، وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث مغاير وللشرط أسـلوب يختلف عن الأساليب السابقة فحاجة المتكلم تكمن في رغبته في إيصـال المعـاني والأفكار التي يُعبر عنها بأساليب مختلفة بهذه اللغة التي تتباين في أسـاليبها لكنّهـا تشترك في المعاني الذهنية المتكونة.))[4]

ولما كان كتاب سيبويه كتاباً يبحث في التقعيد النحوي واللغوي خدمة للمعاني فقد كان يضع القواعد على أساس المشافهة المنبثقة من متكلم ومخاطب يتحـاوران فنجده يبحث في أساليب الكلام ويفسر دلالاتها اعتماداً على سياق الحال ومقاماتهـا

---

(1) الكتاب: ٢/٨٦-٨٧.

(2) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢١٩.

(3) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٥٦٩.

(4) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: ١٣ ــ ١٤.

التي تُولد فيها بين منشئها ومتلقيها كأسلوب النداء وأسلوب التوكيد وأسلوب الأمـر وأسلوب الاستفهام كقوله في كم الاستفهامية: ((وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماءٌ لعدة، فإذا قال لك: كم لك درهما أو كم درهما لك؟ ففسر مـا يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم))) (١)

وقوله في أسلوب النداء:((إن أول الكلام أبداً النـداء، إلا أن تدعـه اسـتغناءً بإقبال المُخاطَب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلم عليك)) (٢) فاعتمـاد سيبويه على عناصر سياق الحال واضح فهو يجعل مقام الأسلوب موجهـا للمعنـى المقصود.

ويربط سيبويه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاسـتعمال اللغـوي آخـذا بحسبانه العلاقة التواصلية بين المتكلِّم والمُخاطَب، نافـذا إلـى تفسـير أغـراض المتكلِّمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية واضحة خالية من الغموض، إذ يقول سيبويه في أسلوب الاستثناء مفسراً الإضمار في قول المتكلِّم: ما أتاني القـوم ليس زيداً، واتوني لا يكون زيداً ((كأنه حين قال أتوني صار المخاطب عنـده قـد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قـال: لـيس بعضهم زيدا، وترك إظهار (بعض) استغناء)) (٣)

---

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٢.

الفصل الثاني

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

الفصل الثاني

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

١. حذف المبتدأ جوازاً:

قد يستغني المتكلم عن ذكر المبتدأ, ويحذفه من الكلام إذا دلّته القرائن عليه إذ تدعوه الحاجة إلى أن ينوع في كلامه تبعاً لتنوع دواعي الكلام ومقتضيات الأحوال لذا يلزم أن يحذف أو يضيف أو يكرّر تبعاً للمقام الذي هو فيه.

والمبتدأ والخبر ركنان أساسيّان في الجملة العربية يتم بهما المعنى وتتحقق فائدة يحسن السكوت عليها، ولكن قد يستغني المتكلم عن أحدهما بقرينة حال أو مقام اعتماداً على فهم السامع لمراده، إذ قال ابن يعيش: ((اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، فلا بُدّ منهما إلا انه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لانّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظ جاز أنْ لا تأتي به ويكون مراداً وحكماً وتقديرا))(١).

فهذه قاعدة عامة تنطبق على العناصر المكونة للجملة سواء أ كانت الجملة اسميةً أم فعليةً، وسواء أ كان العنصر المحذوف مبتدأً أم خبراً أم مفعولاً به أم غير ذلك، أي أن هناك مستويين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم بالمنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً، ولان المعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من اجل التعبير عنه، فإذا فهم المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ فللمتكلم الخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك

---

(١) شرح المفصل: ١/١٨٢.

دليل لفظي أو حالي في الكلام وما يلابسه، أي إذا أحس المتكلم أن المحذوف جــزء من المعنى كأنما نطق به.(١)

وكان لسيبويه فضل السبق في تبيين العلاقة بين محــيط الأحــداث اللغويــة وملابساتها الخارجية وهيأة النمط التركيبي لجملة المبتدأ والخبر، فقد أدرك ذلك في مسألة حذف المبتدأ وذكر خبره، إذ قال: ((هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك علــى معرفــة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي كأنك قلت: ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله، أو ســمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيــد وربــي، أو مسستَ جسداً أو شممتَ ريحاً فقلتَ: زيدٌ أو المسكُ، أو ذقت طعاماً فقلت: العســلُ، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبدُ الله كأن رجــلا قال: مررت برجل راحم للمساكين بارٌ بوالديه فقلت: فلان والله))(٢).

ولاشك في أنّ هذا النص فريد في نوعه، لكونه النص الوحيد الــذي يشــرك الحواس الإنسانية الخمس جميعاً في عملية التواصل وبناء سياق الكلام، إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بغياب عنصر المُخاطَــب الــذي يشــارك المتكلم في عملية التخاطب والتفاعل.

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يتألف من عناصــر لغويــة خالصــة يلاحظ انه قد يقوم على عناصر أخرى من العالم الخارجي نراهــا أو نســمعها أو نشمها أو نذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنهــا أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ (٣). فهذه آيــات دالة على أنّ سيبويه قد أدرك أنّ بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، لان

---

(١) ينظر:النحو والدلالة: ١٢٤، الدلالة السياقية عند اللغويين:١١٢، المدخل الى دراسة النحــو العربي:١١٣.

(٢) الكتاب: ٢/١٣٠.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، الدلالة والتقعيد النحوي: ٤١٧.

الألفاظ في هذا النص واضحة تدل على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بقدرتها على تقريب الحال المدرك ليكون دليلاً يسوّغ التصرف في بناء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود [1].

وقد علّق الدكتور كريم حسين ناصح على نصّ سيبويه هذا قائلاً: ((ولا يخفى ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه الحواس فهو يوضّح أنّ المقصود هو زيدٌ من خلال مسح يد المتكلّم، أو أنامله بجسد زيد، أو وجهه من غير إعمال لحاسّة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلّم الحكم على أنّ الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستفيداً من حاسة الشمّ، كما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعيناً بلسانه لتذوق طعمه فإنّ أدرك هذه الأمور بحواسّه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكتفي بذكر الخبر؛ لأنّ المخاطب أحاط علماً بهذه الأشياء ممّا أدركه المتكلم بحواسه فاستغنى المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المذاقة))[2].

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يخضع إلى قاعدة نحوية ثابتة تُملي على المتكلم إخراجه على هيأة معينة، وإنما زمام الأمر في ذلك بيد المتكلم وما توفر القرائن الحالية له من جواز الاستغناء عن احد ركني الإسناد.

٢. حذف الخبر بعد لولا:

لما كان قصد المتكلم في كل جملة يطلقها تحقيق الإفادة لمخاطبه وذلك من خلال تبليغ رسالته معناها المراد في ذهنه وتمامه، بصرف النظر عن الألفاظ التي تؤدي ذلك المعنى، فلم تغب عن ذهن النحويين فكرة التلازم في الجملة العربية وضرورة اقتضاه وجود ركنين أساسين من أركانها هما المبتدأ والخبر، ووضع كل

---

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٢١.

(٢) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢١.

واحد منهما في موضعه، لذلك حاولوا تلمس العلل وتوضيح المعاني التي من اجلها يحذف المتكلم احد هذين الركنين.

فقد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام اختصاراً إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول عند تحقق ما يرجوه من فائدة إذ إن كل ما هو مفهوم لدى السامع يجوز حذفه.[1] يقول ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلُّف علم الغيب في معرفته.)) [2].

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) باباً في الحذف استهله بقوله ((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنَّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن.)) [3].

فالحذف هنا أبلغ من الذكر فإذا كان السامع يعلم الخبر وذَكَرَهُ المتكلم تكون هناك إطالة في هذا الكلام والإطالة تؤدي إلى خلل في المعنى وفساد ترفضه البلاغة العربية.

فإدراك المتكلم بأنَّ المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة , والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف. فضلاً عن الأدلة الأخرى الموجودة في داخل النص اللغوي , فالمخاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء التخمين لفهم المعنى الذي رُسم بوساطة الأدوات اللغوية التي استعان بها المتكلم فيعمد أحياناً إلى إشراك المخاطب معه في رسم صورة الفكرة المعبر عنها.[4]

---

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨١.

(٢) الخصائص: ٢/٣٦٣.

(٣) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي:١٨٢.

وما ينضوي تحت هذا حذف الخبر بعد لولا عند النحاة، فمن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود تدخل على جملتين أحداهما اسمية والأخرى فعلية، تقوم بربطهما وتحقق فيهما معنى امتناع الثاني لوجود الأول، والجملة الثانية في تركيب لولا تامة في نظر النحاة في معيارهم اللفظي، خلافاً لسابقتها فإنها مختزلة غير تامة لفظاً محققة لمعناها؛ لذلك قالوا بالحذف ولجأوا إلى التقدير فيها فكان المحذوف عندهم الخبر(١).

لذلك بحثوا عن تفسير لهذا الحذف يصحّح تقديرهم، فأرجع سيبويه ذلك إلى قصد المتكلم واستعماله، مفسراً إياه في ضوء سياق الحال، قال سيبويه:((هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبدُ الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... وكأنّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا كذا، فكأنه قال:لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام)) (٢).

ونرى سيبويه في هذا النص يفسّر الحذف بعد لولا في ضوء استعمال المتكلم، لان ما يكثر استعماله يكون معلوماً، مفهوم القصد، لذلك يعمد المتكلم إلى الإيجاز والاختصار لان ((الكثرة الاستعمال اثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: ايش والمراد: أي شيء، وقالوا: ويلُمِّهِ، وقالوا: لا ادر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))(٣).

ونلاحظ أن سيبويه منذ ذلك الحين يعد كثرة الاستعمال سبباً في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الانفعال والتأثير، فأجاز الحذف ليبقى السياق مؤثراً ومعبراً،

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٨٤-١٨٥.

(٢) الكتاب: ٢/١٢٩.

(٣) شرح المفصل: ٤/٢٧٦.

فكثرة الاستعمال تجعل الشيء بالياً، وتذهب بالقوة الانفعالية والتأثيرية للكلمات بما كانت عليها في حالة إطلاقها، وهذا يؤكد أن اللغة اجتماعية عند سيبويه تخضع لقوانين التغير وتتعرض دلالاتها للبلى والاندثار نتيجة لكثرة استعمالها [1].

لذلك ان كثرة الاستعمال جزء من عناصر سياق الحال مرجعه إلى المتكلم تكسب المخاطب المعرفة بالمحذوف وتؤدي إلى التخفيف بحذف احد عناصر الجملة لعلم المخاطب بالمحذوف، وذلك لكثرة جريان الاستعمال اللغوي بتلك التركيب، مما يجعل هذه العلة جزءاً من عناصر سياق الحال.[2]

وكثرة الاستعمال في تركيب لولا سوّغت للمتكلم الحذف، ويبدو أن سيبويه قصد بكثرة الاستعمال هنا أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف، ففي قولهم: ((لولا عليّ لهلك عمر)) لم يُشك في أن المراد: وجود الإمام علي (عليه السلام) منع من هلاك عمر (رضي الله عنه) لذلك كان الحذف واجباً إذا كان الخبر كوناً مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذوف، ومنع إذا كان كوناً خاصاً لا دليل فيه على الخبر المحذوف بل انه واجب ذكره [3].

وكان سيبويه أحياناً ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تُفسّر في ضوء محيطها وملابساتها ولا يمكن عزلها عن ذلك أو تفسيرها بعيداً عنه، لأنه كان يتعامل مع اللغة المنطوقة ويعالجها بعد أخذها من أفواه مستعمليها، غير أن النحويين بعده قد أبحروا بالنحو بعيداً عن شواطئ استعماله على هدي صنعتهم اللفظية، فقد ذهب الكسائي إلى أنّ الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، وذهب الفرّاء إلى أنّ الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل

---

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين:١٠٨.

(٢) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي:٤٢٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٨٥، شرح التسهيل، ابن مالك:١/٢٧٦،شرح الكافية للرضي: ١/٢٤٥.

مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. وذهب جماعة إلى انه مرفوع بـ(لولا)، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر [1].

وفي الحقيقة أن هذه تفسيرات تنأى باللغة عن غايتها واستعمالها، وتحمل النصوص ما لا تحتمله من تقديرات وتأويلات، الغرض منها توافق وظائف العوامل مع معمولاتها ممّا لا يقصده المتكلم أبداً.

٣. التناوب بين الخبر والحال:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لأكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يترتب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترض أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر، ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تُستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجلُ منطلقٌ، رفعاً، وهذا الرجلُ منطلقاً، نصباً، إذ قال: ((فأما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق... وأما النصب فقولك هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقاً، وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق)) [2].

وواضح من خلال هذا النص مراعاة سيبويه الجانب الاجتماعي أو ما يُسمى بالأفكار السياقية المتبادلة، بين المتكلم والمُخاطَب المنتسبين إلى بيئة اجتماعية

---

(١) يُنظر: همع الهوامع، السيوطي: ٢٣٨/١.

(٢) الكتاب: ٨٦/٢-٨٧.

واحدة، فيقف عند كل وجه إعرابي يترتب عليه موقف معين، ثم يحال ذلك آخذاً المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمُخاطَب بالحسبان [1].

فكلمة (منطلق) بالرفع تكون دلالة جملتها خبرية، ويكون قصد متكلمها الإخبار عن الانطلاق لا عن الرجل، لأنه يريد أن يُعلم المُخاطَب بانطلاق هذا الرجل، أما نصب (منطلق) فيكون على الحالية، وبذلك يختلف قصد المتكلم، لأنه يريد أن يذكر مخاطبه بمن عرفه لأنهما مستويان في ذلك، والذي يدل على ذلك النصب على الحالية إذ إن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة عند انتفاء مسوّغ تنكيره.

وسيبويه بذلك يكون قد رسم منهجاً للنحاة بعده في بحث مسائل اختلاف الأوجه الإعرابية على وفق العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب والموقف الملابس للحديث،فما جاء على نحو ذلك تفسير الزجاج (ت٣١١هـ) النصب في قوله تعالى:﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾(هود: من الآية٧٢) فقد قال: (((شيخاً) منصوب على الحال...وذلك انك إذا قلت: هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لا يعرف زيدا انه زيد، لم يجز أن تقول: هذا زيد قائما، لأنه لا يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول للذي يعرف زيداً: هذا زيدٌ قائماً، فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه، لأنه هذه إشارة إلى ما حضر)) [2].

وما يدل على صحة تفسير سيبويه للنصب على الحالية بتذكير المُخاطَب وتنبيهه، أن زوجة نبي الله إبراهيم (ﷺ) عندما قالت: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾ لم ترد

([1]) يُنظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة: ٦٩، ١٠٣، القاعدة النحوية، تحليل ونقد، د.محمود حسن الجاسم: ١١٣.

([2]) معاني الزجاج: ٣/٥٢، ويُنظر: مجمع البيان، للطبرسي:٥/٢٧١.

أن تخبر ضيوفهم عن بعلها لأنهم جهلوه إذ إنهم يعرفونه، وإنما أرادت أن تنبههم إلى شيخوخته [1].

٤. فائدة ضمير الفصل:

تقع بين عنصري الجملة الاسمية – المبتدأ والخبر – صيغة ضمير الرفع المنفصل، سواء أ كانت الجملة الاسمية غير منسوخة أم منسوخة، وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل، ويسميها الكوفيون عماداً ودعامة.[2]

وقد اشترط النحاة لدخوله في الكلام أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (التكلم والغيبة) وان يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها وان وأخواتها، وان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة بالألف واللام أو ما أشبههما.[3]

وقد جاء منه في القرآن الكريم في مواضع عدة، نحو قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف:من الآية١٥٧) وقوله تعالى:﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: من الآية٢٥٤) وقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: من الآية٧٦) فلا بد من وجود فائدة تقع وهذا الضمير خلاف ما لم يكن واقعاً في الكلام، إذ إنّ المتكلّم عندما يقول: زيد هو العاقل، يختلف عن قوله زيد العاقل، إذ إنّ وراء كل منهما قصد وغاية يؤديها كل منهما.

ويبيّن سيبويه تلك الفائدة نقلاً عن أستاذه الخليل، الذي أدرك اجتماعية اللغة وضرورة ربطها بمحيط استعمالها وتفسير ظواهرها على أساس ذلك، وهذا ما

---

(1) يُنظر: مجمع البيان:٥/٢٧٢.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢/٣٨٩،المقتضب: ٤/١٠٤، الأصول في النحو: ٢/١٢٥، شرح المفصل: ٣/٥٩.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٣/٥٩، مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٣-٦٤٤.

انتهجه تلميذه بعده، ففائدة ضمير الفصل يُرْجِعُها الخليـل وتلميـذه سـيبويه إلـى المُخاطَب لأن المتكلّم يبتغي وصول رسالته إلى المتلقي بوضوح بعيدة عن اللـبس والإيهام إذ ينقل سيبويه عن الخليل قائلا: ((هذا باب ما يكون فيه هو وأنـت وأنـا ونحن وأخواتهن فصلاً، اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كلُّ فعلِ الاسمُ بعده بمنزلتهِ في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلامـاً بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المُحَدَّثُ ويتوقعه منه ممّا لا بُدَّ له من أن يذكره للمحدث لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقـد وجـب عليـك مذكور بعد المبتدأ لا بُدَّ منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك فكأنه ذكـر هـو ليسـتدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه هـذا تفسير الخليل رحمه الله)) (١).

فالاعتماد على المُخاطَب يظهر في هذا النص بجلاء مـن خـلال عبـارة (المُحَدَّثُ) إذ هو الأساس في تقرير الإتيان بضمير الفصل في الكلام؛ ليزيل التوهّم من ذهن المُخاطَب، ولا يتركه ينتظر ويترقب الخبر، لان عدم إيراد الضمير يـبهم عليه أن الاسم المذكور بعد المبتدأ صفة أو تابع له محتاج إلى خبر يسند إليه فيُؤتى بهذا الضمير لبيان أن ما بعد المبتدأ خبر ليس صفة، لذلك سُمي فصـلاً، إذ يقـول الأعلم: ((اعلم أن أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدث بأنَّ الاسم قد تَمَّ ولـم يبقَ منه نعت ولا بدل، ولا شيء من تمامه، وان الذي بقي من الكلام هو ما يلـزم المتكلّم أن يأتي به وهو الخبر)) (٢).

يتضح من ذلك أنّ المتكلّم إنما يأتي بضمير الفصل ليكون قرينة لفظية تـؤمن اللبس مع المُخاطَب،لان قصد المتكلّم وصول كلامه بوضوح وفهمه تحقيقاً لغرضه.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٨٩.

(٢) النكت: ٣٥٠.

واتضح لنا أيضا أن كل ما قاله النحويون ـــ بدءاً بالخليل وتلميذه سيبويه ومن جاء بعدهما ـــ في فائدة ضمير الفصل، إنما محوره الأساس المُخاطَب، فقد أورد النحويون الأخرون بعد سيبويه عللاً أُخرَ لفائدة ضمير الفصل، لكن مرجعها تفسير الخليل، إذ يقول الرضي: ((قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً؛ لأنه فُصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيدٌ القائمُ، جاز أن يتوهَم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه خبراً لا صفة)) (١)

وهذا القول وان كان يراعي المُخاطَب في الفائدة إلا انه مشتق من قول الخليل وسيبويه ومآل المعنيين إلى شيء واحد بل إن الأول أرجح وأحسن.(٢)

وقال قسم من البصريين: ((إنما أُتي به ليُؤذنَ أن الخبر معرفة، أو ما يقوم مقامها)) (٣) أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة المجيء بضمير الفصل، بل حتى في تسميته فهو يسمى(عماداً) عند الفرّاء وأكثرهم، وبعضهم يسميه(دعامه)(٤) وفائدته عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده(٥). وقال الفرّاء: ((أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت.)) (٦) وبذلك يكون الفرّاء متابعاً للبصريين.

فكل هذه الأقوال مع اختلاف المصطلح سواء أ كان فصلا أم عماداً أم دعامة إنما الغاية الأساسية فيها مراعاة المُخاطَب إذ لولاه لما جيء بهذا الضمير، لذلك إنّ اغلب الظن أن الفائدة من الإتيان بهذا الضمير هي دفع توهّم المُخاطَب ولمن

---

(١) شرح الكافية: ٦٣/٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٣) النكت: ٣٥٠.

(٤) ينظر: معاني الفراء: ٣٧/٣، ارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٠٦/٢ –٧٠٧، شرح المفصل: ٥٩/٣.

(٦) معاني الفراء: ٣٧/٣، الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

اللبس؛لان ضمير الفصل قرينة لفظية تدفع توهم السامع كون الخبر صفة أو تابعاً، وان القول بان ضمير الفصل يفصل بين الخبر والتابع، أو الدلالة على كون الاسم أو المبتدأ تامًا واحتياجه إلى ما بعده ما يتممه. أولى من القول بأنه يؤذن بأن الخبر معرفة أو القول بأنه يعمد الاسم ويقويه، والذي يدل على ذلك هو اشتراطهم في ما بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها؛ لان الخبر المعرفة يلتبس بالصفة، ولو كان نكرة لما حدث هذا الالتباس؛ لان التابع على متبوعه في تعريفه وتنكيره، وكذلك لا حاجة لنا بضمير الفصل عند قيام قرينة يؤمن بها التباس الخبر بالصفة كالعلامة الإعرابية، وذلك عند تخالف العلامة الإعرابية في الجزأين، أو عندما يكون المبتدأ ضميراً، إذ إن الخبر لا يلتبس بالنعت وهذه الحالة، فلا ينعت الضمير مطلقاً، لذلك جعل النحاة دخول ضمير الفصل في هذه المواضع من باب التوسع، يقول الرضي: ((ثم أن اتسع في الفصل، فادخل حيث لا لبس بدونه أيضاً وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو: كان زيدٌ هو القائمَ، وما زيدٌ هو القائمَ، وان زيداً هو القائمُ، وعند كون المبتدأ ضميراً، نحو: ﴿أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الـرَّحِيمُ﴾[1] وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك: الدين النصيحة)) [2]. وربما يكون اللبس قائماً في الأمثلة التي أوردها الرضي ما عدا الآية، لان اسم إنّ فيها ضمير، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى، والوقف على المعرف بأل يكون بالسكون فتختفي هنا العلامة الإعرابية، وبذلك يظل اللبس الذي يرفعه الفصل محتملاً، ولما المثال الأخير(الدين النصيحة) فعند انعدام الفصل يحتمل البدلية [3].

(١) الحجر: من الآية٤٩

(٢) شرح الكافية للرضي: ٦٥/٣.

(٣) يُنظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة: ١٢١.

٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام:

الاسم المشغول عنه يتأرجح بين حالتين إعرابيتين هما: الرفع والنصب، فالرفع – كما قرّر النحاة – بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه؛ لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في نحو: زيد ضربته.[1] وقد أكّد ذلك سيبويه فقد جعل الفعل بمنزلة منطلق في قولنا: زيد منطلق، أي خبر [2].

أما النصب نحو: زيداً ضربته، فإنّهُ على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل ههنا للاستغناء بتفسيره تبعا للرأي البصري.[3] أو انه منصوب بالفعل الواقع على الضمير، وذلك لان المكني هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به على رأي الكوفيين[4] وتبعاً لذلك وقع الاسم المشغول على حالات خمس بين الوجوب والجواز والترجيح[5].

لكن النحاة لم يفرقوا بين معاني هذه الحالات التي يقع عليها الاسم، بل نظروا إليها بمقياس الصنعة الإعرابية فحسب، حتى تساوى لديهم الرفع والنصب، ولم يكن عندهم فرق بينهما في نحو قولنا: محمد أكرمته، ومحمداً أكرمته، على الرغم من أن لكل وجه إعرابي معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإنْ أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً.[6]

وقد أدرك ذلك الدكتور فاضل السامرائي فقال: ((كان من المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم محمدٌ أكرمته، وهو بمعنى كذا، ومحمداً أكرمته،

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٢٢/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٨١/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٨١/١، الإنصاف: ٨٢/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف: ٨٢/١، شرح المفصل: ٣٢٣/٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٥٢٠/١.

(٦) يُنظر: معاني النحو: ١١١/٢.

وهو بمعنى كذا، فإنْ أردتَ المعنى الفلاني تعين الرفع، وان أردتَ المعنـــى الآخـــر تعين النصب)) [1].

ولعل ما أراد السامرائي من النحاة أن يقولوه لا يتحقق إلا من خلال الـــربط بين هذه الأساليب ومقتضيات أحوالها ومقاماتها، ولم يغفل عن ذلك سيبويه وأدركـــه فجعل المُخاطَب الأساس في تعيين احد الوجهين؛ لان لكلٍ وجه مقتضى حال ومقام ونجد ذلك واضحاً عند حديث سيبويه عن جواز رفع الاسم ونصـــبه قبـــل الفعـــل الطلبي أو أدوات الاستفهام في نحو: زيداً اضربْهُ، وزيدٌ اضربْهُ، وزيدٌ كـــم مـــرّةً رأيتَهُ. إذ يقول: ((الأمرُ والنهيُ يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنمـــا همـــا للفعل...لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهراً أو مضمراً... وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدُ الله اضـــربْه ابتـــدأتَ عبـــدَ الله فرفعتـــه بالابتداء ونبَّهتَ للمخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمه ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلـــك فـــي الخبر)) [2] وقال ذلك أيضاً عن الاستفهام:((هذا باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ ثم تَستفهم بعدَ ذلك، وذلك قولك زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَـــه وعبدُ الله هل لقيتَه..)) [3].

فرفع الاسم مختلف عن نصبه عند سيبويه، لان الرفع لتنبيه المُخاطَـــب لـــه، وتعريفه به وجعله مدار الاهتمام؛ لان الطرف المستقبل للحديث تتباين حالتـــه بـــين الإقبال والإنصات ومن الصدود عن الباث، مما يجعل المتكلّم يتنبه إلى هذه الأحوال التي تطرأ على المُخاطَب، فيصوغ عباراته على وفق تلك الحال مـــن الإقبـــال أو الانصراف، فيختار من الألفاظ والتراكيب ما يجذب انتباه مخاطبه وينبهه له.

(١) معاني النحو: ٢/١١١.

(٢) الكتاب: ١/١٣٧-١٣٨.

(٣) الكتاب: ١/١٢٧.

وقد تبين لنا من خلال الكتاب أن مسألة(تنبيه المُخاطَب) تكاد تشكل ظاهرة عند سيبويه، وان هناك علاقة كبيرة بين تنبيه المُخاطَب وبين الرفع، والتقديم، والإشارة[1]، والنداء[2].

فالعلاقة واضحة بين التنبيه والرفع والتقديم عند سيبويه، والمُخاطَب هو الموجه أيضاً للمتكلم في هذا الأمر، لان التنبيه إعلام ما في ضمير المتكلّم للمخاطب و((في اللغة هو الدلالة عما غفل عنه المُخاطَب. وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل، إعلاما بما في ضمير المتكلّم للمخاطب)) [3].

وجرياً على ما نهجه سيبويه هنا فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك العلاقة القائمة بين التنبيه والرفع والتقديم كما بينها سيبويه، إذ يقول الجرجاني:((وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له... وإذا كان كذلك، فإذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق، وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام)) [4].

وهذا ما سار عليه ابن الزملكاني تبعاً لسيبويه بقوله: ((فإذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: قام، أو قعد، أو نحو ذلك كنت ذاكراً له بعد أن تأنس به فيقبله القلب قبول المطمئن إليه،

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٢/٧٨، ٢/٣٥٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢/٢٢٩، ٢/٢٣١، ٢٣٢.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٥٤.

(٤) دلائل الإعجاز:١٥٣.

وذلك أشد في الثبوت وأنفى للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشيء غفلاً عن تقدم التنبيه، ليس كإعلامك به بعد تقدم التنبيه عليه)) [١].

وهذا الذي شرّعه سيبويه قد سلكه المحدثون كما سلكه القدماء فجعلوا مناسبات القول ومقامات الحديث أساساً يفرّقون بها بين معاني الإعراب، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن معنى الرفع غير معنى النصب في حالات الاسم المشغول إذ يقول:((ونرى انه إذا قصد بزيد أن يكون مسنداً إليه فلا بُدَّ من رفعه...وإذا قصد بزيد..أن يُقدمَ للاهتمام به فقد وجب نصبه؛ لأنه ما يزال مفعولاً للفعل الظاهر وان قدّم للاهتمام به، أو اتصل الفعل بضميره)) [٢].

فمعنى الرفع على رأيه لا يختلف عما قاله سيبويه في جعله مسنداً إليه، أما النصب فمتأتٍ من موافقته للمذهب الكوفي في انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر نفسه وان اشتغل عنه بضميره لكونهما ــ أي الاسم والضمير ــ واحداً [٣].

وفرّق الدكتور فاضل السامرائي بين معنى الرفع ومعنى النصب، إذ يرى أن معنى رفع الاسم هو جعله مُتَحَدَّثاً عنه، وفي النصب يكون المتحدث عنه المتكلّم لا الاسم المتقدم، فالفرق بين قولنا: محمداً أكرمته، ومحمدٌ أكرمته، انك في الأخيرة جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، أما الأولى فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة اقل من العمدة لان الإخبار عن المتكلّم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمداً بحديث، أي أن تقديم المنصوب هو للحديث عنه بدرجة اقل من المبتدأ، لان المبتدأ متحدث عنه، بخلاف المشغول فإنّ الحديث يدور على غيره.[٤] أي انه في الرفع يكون الحديث عن الاسم وفي النصب يكون الحديث عن الفعل.

---

(١) البرهان الكاشف: ٢١٤، وينظر: التبيان في علم البيان:٩٥.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٣.

(٣) يُنظر: المصدر نفسُهُ والصفحة.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ٢/١١٣-١١٤.

٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين:

قد يعمد المتكلم في بعض الأحيان إلى ضرب من الأسلوب في الكلام تعبيراً عن أفعاله فيسند فعلين إلى اسم واحد، وهذان الفعلان قد يطلبان هذا الاسم فاعلاً أو مفعولاً، وقد يطلبه احدهما فاعلاً ويطلبه الآخر مفعولاً أو على العكس من ذلك، كما في نحو: قام وقعد زيد، ورأيت وضربت زيداً، وضربت وضربني زيد، ضربني وضربت زيداً.

ولم يغفل عن ذلك النحاة إذ وجدوه وارداً في الكلام العربي، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف: من الآية٩٦) وقوله تعالى:﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ)(الحاقة: من الآية١٩) وجاء في الحديث: ((ونخلع ونترك من يفجرك)) وقد ورد في الشعر أيضاً إذ قال الفرزدق[١]:

ولكنّ نصفاً لو سبَبْتُ وسبّني بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهاشمِ

وغير ذلك.[٢]

فقد تناول النحاة هذا التركيب ابتداءً بسيبويه إذ بحثه في باب: ((باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك))[٣] وسماه النحاة فيما بعد (باب التنازع) ويسمى (باب الإعمال)عند الكوفيين[٤].

وقد أثار هذا الباب خلافاً بين النحويين وجدلاً واسعاً نظراً إلى ما قرّروه من قواعد مبنية على أساس نظرية العامل، فوقع بينهم الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل في الاسم، فقال قسم منهم بأولوية إعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون، وقال

(١) يُنظر: ديوانه: ٨٤٤، ويُنظر: الكتاب: ٧٧/١.
(٢) يُنظر: الإنصاف: ٧٣/١.
(٣) الكتاب: ٧٣/١.
(٤) يُنظر: شرح التصريح: ٤٧٤/١.

قسم منهم بأولوية إعمال الثاني لقربه إلى الاسم من الأول، وهم البصريون. وجاء كل فريق من هؤلاء بما يسند مذهبه بالنقل والقياس [1].

ولكننا لو رجعنا إلى سيبويه لوجدناه يبحث هذه المسألة في ضوء محيط استعمالها، وقصد المتكلم ومراعاته لمخاطبه على خلاف النحويين ممن جاء بعده الذين عالجوها على أساس القياس اللفظي والمنطقي، فلما كان مذهب سيبويه إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين فإنَّ ذلك مبني على أساس المعنى الذي يقصده المتكلم عند مراعاة المُخاطَب مبتعداً عن التناقض إذ يقول سيبويه: ((وإنّما كان الذي يليه أولَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنىً وأنَ المخاطَبَ قد عرَفَ أنْ الأولَ قد وقع بزَيْدٍ... ومما يقوّي تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَبِ قولُه عز وجلّ ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾[2] فلم يُعمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأولُ استغناءً عنه...)) [3].

وذلك يعني أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى عند سيبويه لقرب جواره للاسم من الأول، ولأنه لا يغير معنى إذا اعمل في الاسم، أما الفعل الأول فإنَّ المُخاطَب قد عرف وقوعه بالاسم.[4] وهنا يتضافر السياقان اللغوي من خلال جانب القرب والمجاورة بين الألفاظ، والمقامي من خلال مراعاة المُخاطَب، إذ يقول المبرد: ((وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عبد الله، وجلست وجلس إلي أخواك، وقمت وقام إلي قومك، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أنَّ الأول قد عمل؛ كما عمل الثاني، فحذف لعلم المُخاطَب)) [5].

---

(١) يُنظر: الإنصاف: ١/٨٣-٩٧م(١٣).

(٢) الأحزاب: من الآية ٣٥.

(٣) الكتاب: ١/٧٤.

(٤) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٠.

(٥) المقتضب: ٤/٧٢.

فالقرائن الحالية والمقامية هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجزء مــن البناء اللغوي، لان ذكر ما يعرفه المُخاطَب ربما يكون فيه إســهاب لا طائــل منــه فإدراك المنشئ لحال المتلقي هو الذي يحدد طبيعة البناء اللغوي ويقرر مقدار الكمية اللفظية المحذوفة من الكلام. لذلك فأغلب الظن أنّ المحدد الأساس للعمل فــي هــذا التركيب هو المتكلم لا غير، فليس الأولى إعمال الثاني أو إعمال الأول، وإنما الذي يقرّر ذلك المتكلم تبعاً لما في ذهنه من فكرة ينوي التعبير عنها بمراعاة المُخاطَــب، فلذلك نرى أنّ المتكلم إذا قصد الحديث عن الفاعل فانه يعمل الفعل الطالب للفاعــل نحو: جاء وأكرمني زيد، فإن الحديث هنا عن الإكرام وفاعله لا عن المجيء، وإذا قصد الحديث عن المفعول فانه يعمل الفعل الطالب له نحو: جاء وأكرمــت زيــداً، وضربني وضربت زيداً.

٧. إضمار فاعل كان التامة:

ذكر سيبويه نوعين لــ(كان) في باب((الفعل الذي يتعدى اسم الفاعــل إلــى اسم المفعول واسم الفاعــل والمفعول فيه لشيء واحــد)) [(١)] احدهما: كان الناقصة مما لا يستغني عن الخبر.[(٢)] والآخر: كان التامة التي يُقتصر على الفاعل فيهــا.[(٣)] واستشهد للأخير بقول مقّاس العائذي:

فِدًى لبني ذُهْل بن شيبانَ نــاقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكب اشْهَبُ

أي إذا وقع.[(٤)]

فــ(كان) في قول الشاعر جاءت تامة بمعنى وقع مكتفية بفاعلها غير مفتقــرة إلى خبر، مكتملة التركيب، لكن المتكلّم قد يعمد في بعض الأحيان إلى التصرف في

---

(١) الكتاب: ٤٥/١.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٥/١.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٦/١.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٧/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٢/١، النكت: ٦٤.

الهيأة التركيبية لجملة كان التامة فيختزل فيها إيجازاً أو اختصاراً. كما في قول الشاعر الذي نسبه سيبويه لعمرو بن شاس:(١)

بَنِي أسَدٍ هَلْ تَعْلَمُون بَلاءَنَا إذا كان يَوْماً ذا كَواكِب أشْنَعا

فنجد سيبويه يربط هذا البيت بعناصره السياقية كي يقف على ما أُضمر ويعلل ذلك الإضمار لأنه لا يكون دائماً اختيارياً من لدن المتكلّم، وإنما يتم بناء على شروط معينة تكاد تجتمع عليها آراء النحاة ويقرها الواقع اللغوي، ولعل أهم شرط عنده للحذف وجود الدليل على المحذوف أي يكون المُخاطَب عالماً به، فيعمد المتكلّم على بديهة السامع في فهم المحذوف (٢).

فالشاعر في هذا البيت اقتصد في القول واختصر مُوجِزاً، معتمداً على المُخاطَب بالجزء المحذوف من النص اللغوي وقد أسهمت لفظة (يوماً) الموجودة في البيت في إعلامه بما حذف فكانت دالة على ما استغنى المتكلّم عن ذكره؛ لذلك يقول سيبويه: ((اضمر لعلم المُخاطَب بما يعني، وهو اليوم)) (٣).

ومن ذلك يتّضح أنّه على وفق العلاقة بين المتكلّم والسامع تحدّد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثمّ تتحد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلّم على ذلك، فضلاً عن ذكاء المُخاطَب إذ انه حال يحمل المتكلّم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأنّ مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول (٤).

وهذا مما تنادي به مناهج الدرس الدلالي الحديث إذ ((إنه كلما كان المتلقي على علم مسبق بفحوى الخطاب، كلما كان استيعابه للدلالة أكثر، واتخذ الخطاب

---

(١) يُنظر: المصادر أنفسها والصفحات.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

(٣) الكتاب: ٤٧/١.

(٤) يُنظر: البلاغة الاصطلاحية، د. عبدة عبد العزيز قلقيلة: ٣٢.

نمط الإيجاز والاقتصاد، أما إذا كان المتلقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لاعتبارات شتى، فإنّ ذلك يقتضي التبسيط في بنيته)) (١).

فالأرجح في ذلك أن تكون (كان) هاهنا بمعنى وقع والمحذوف فاعلها و(يوما) منصوب على الحال وأشنعا حال أيضا.(٢) بخلاف ما ذهب إليه احد الباحثين في تقدير المحذوف اسماً لـ(كان) وقد حذف لعلم المُخاطَب (٣). يدل على ذلك انه لو كان المحذوف(اليوم) اسماً لـ(كان) لما كانت هناك فائدة للمُخاطَب في الإخبار عنه باليوم أو بأشنع.

وكذلك نجد سيبويه في موضع آخر يجعل علم المُخاطَب مبرّراً لإضمار فاعل كان التامة، وكأنه يتخذ علم المُخاطَب علة مطّردة ومسوّغاً لإضمار الفاعل في مثل هذا الموضع، وذلك نحو: إذا كان غداً فأتني، إذ قال: ((وهي لغة بني تميم والمعنى أنّه لقي رجلاً فقال له إذا كان ما نحن عليه من السّلامة أو كان ما نحن عليه من البَلاء في غدٍ فأتِني ولكنّهم أضمروا استخفافاً لكثرةِ كانَ في كلامهم... وإنّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَراً استخفافاً ولأن المُخاطَب يعلم ما يعني)) (٤).

وفي هذا النص نجد سيبويه يفزع إلى المُخاطَب متّخذاً من علمه أداةً يفسّر بها ما اضمر المتكلّم من بني تميم، لان المتكلّم هنا اضمر اعتماداً على ما بينه وبين مخاطبه من حال معلومة أغنت عن اللفظ بالمرفوع، إذ إن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه: إذا كان غداً فأتني، يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني، فكان ههنا بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فأتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر (٥).

---

(١) علم الدلالة، أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل:١٢٥.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٣) د. كريم حسين ناصح، مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث:٢٣.

(٤) الكتاب: ١/٢٢٤.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٥٥.

فالمتكلّم آنس بعلم مخاطبه ما يعني فآثر أن يستخف في كلامه ويوجز لتصل رسالته بيسر وتؤدي معناها بسهولة، فحذف المسند إليه لعلم المُخاطَب به وهو ما نحن عليه من السلامة أو من الحال، ليكون المعنى المفهوم هو إذا لم يحدث لك مانع أو حال تُعذَرُ في التخلف لحدوثها فالقني.(١)

٨. التعريف والتنكير بعد كان وأخواتها:

ربط النحاة – ابتداءً بسيبويه – بين الابتداء وظاهرة التعريف والتنكير، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابتداء ويُبعِدُ التنكير عن ذلك الموقع، خشية اللبس الذي ينتج عن اجتماع التنكير والابتداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به اللبس فيكون مسوغاً لاجتماعهما. وقد جعل النحاة ذلك قاعدةً مطلقةً لكل ما ينتسب إلى الابتداء نحو كان وأخواتها وان وأخواتها وغيرهما.

وقد جعل سيبويه ذلك ضابطاً لتعيين اسم كان وخبرها في حال اختلافهما في التعريف والتنكير، وبالاستناد إلى هذا الضابط، وتحقق مبدأ الإفادة يتميز اسم كان من خبرها، وكل ذلك مُلقى على عاتق العلاقة التواصلية القائمة بين المتكلّم والمُخاطَب، والأخير هو الباعث للمتكلم في تحقيق الإفادة.

فإذا اجتمع بعد كان ((نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ لأنّه حدُّ الكلام لأنّهما شيء واحدٌ... بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، تبتدئ بالأعْرَف ثم تَذكر الخبر)) (٢) ففي جملة (كان زيدٌ حليماً) يكون التعريف الفيصل في تعيين الاسم والإخبار عنه لتتم الفائدة للمخاطب، إذ إن المتكلّم والمُخاطَب يتساويان في المعرفة ويختلفان في النكرة، لذلك تكون الفائدة منوطة في الخبر بعد الابتداء بما هو معروف إذ يقول سيبويه: ((فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١١٨، النكت: ١٤٥.

(٢) الكتاب: ١/٤٧.

معروفٌ عنده مثلُه عندك فإنّما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ، فإذا قلتَ: كان حليماً فإنّما ينتظِر أن تعرّفه صاحبَ الصفة فهو مبدوءٌ في الفعل وإنْ كان مؤخّراً في اللفظ فإن قلتَ: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأتَ بنكرةٍ ولا يستقيم أن تُخبِرَ المُخاطَب عن المنكور وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المُخاطَب منزلتَك في المعرفة فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ)) (١).

فنجد سيبويه في هذا النص يتّخذ من عنصري سياق الحال المتكلّم والمُخاطَب معياراً أساسياً لبناء القاعدة النحوية، ونراه موجهاً للمتكلم في مراعاة مخاطبه لإيصال رسالته الابلاغية والوصول إلى فهم المُخاطَب. فالمتكلّم عندما يبتدئ بالاسم الذي يعرفه المُخاطَب، كما يعرفه هو، فإنما ينتظر مخاطبه الخبر الذي لا يعلمه، فإذا قال المتكلّم حليماً، فقد اعلمه مثل ما قد علم مما لم يكن يعلم، ولو قال كان حليماً، فقد أفاد وقوع حلم لا يدري لمن هو، فإنما ينتظر صاحبه، فإذا قال: زيدٌ علم أنَ الحلم الذي قد أفاد وقوعه لزيد هذا المعروف، فهو جائز وان كان مؤخراً في اللفظ (٢).

أما إذا بدأ المتكلّم بالنكرة فهو غير مستقيم لعدم تحقيق الفائدة، لحدوث اللبس على المُخاطَب، لأنه غير مساوٍ للمتكلم فيها، إذ يقول السيرافي:((حكم الخطاب المفهوم أن يساوي المُخاطَب المتكلّم في معرفة ما خبره به، فإذا قال: كان زيدٌ عالماً، فقد كان المُخاطَب عالماً بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلّم اياه، فقد ساواه في الأمرين جميعاً، وإذا قال: كان عالمٌ زيداً، فعالم منكور لا يعرفه المُخاطَب، ولم يجعله خبراً فيفيده...فلم يساو المُخاطَب المتكلّم؛ لان المنكور في الإخبار لا يعرفه المُخاطَب، وان كان المتكلّم قد رآه وعرفه)).(٣)

---

(١) الكتاب: ١/٤٧-٤٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٣٠٣.

(٣) المصدر نفسُه: ١/٣٠٤.

أي أن من أهم شرط في الخطــاب أن يكــون مبنيــاً علـــى المعادلـــة بـــين المُتخاطبين، فإذا اخبر المتكلّم المُخاطَب عن اسم بخبر لا يعرفُه جاز أن ينصـــرف عن استماع خبره لأنَّ الإنسان لا يهتم بخبر من لا يعرفُه، ومع هذا يكون المتكلّم لم يَعدل في المُخاطَبة، إذ لم يستوِ علمٌ من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مـــع علمِـــه، فإذا كان المُخبر عنه معرفة اهتم المُخاطَب به وتساويا في المُخاطَبة، فلهذا اختير أن يكون المبتدأ معرفة. (١)

لذلك نجد سيبويه يحظر على المتكلّم الابتداء بـــالنكرة خشـــية اللـــبس علـــى المُخاطَب، لان النكرة لا يمكن الإخبار عنها بما يفيد المُخاطَب؛ لان الخبـــر يبقـــى مبهماً لا يخص واحداً بعينه أو شخصـــاً معروفـــاً لـــدى المُخاطَـــب.(٢) إذ يقـــول سيبويه:((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النكرة ألا ترى أنّك لو قلت كان إنســـانٌ حليماً أو كان رجل منطلقاً كنتَ تُلبِسُ لأنّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللّبس ويَجعلوا المعرفة خبـــراً لمـــا يكـــون فيـــه هـــذا اللبسُ)).(٣)

ومما تقدم يمكن القول: إن سيبويه كان يراعي في أحكامه إدراك المُخاطَـــب وعلمه، ويراعي أن لا يحدث في الكلام لبساً فتختلط المعاني وتتـــداخل فـــلا يعلـــم المقصود منها، لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح فـــي الكلام والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطَب المعنى المراد من غيـــر لـــبس أو خلط في الدلالة.(٤) وكذلك يتضح أن الموجه الأساسي في هذه القاعدة النحوية عند سيبويه هو المُخاطَب وكذلك عند النحاة بعد سيبويه فهذا ابن عصفور (ت٦٦٩هـــ) يقول: ((إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإما أن يكونـــا معـــرفتين أو نكـــرتين، أو

(١) يُنظر: العلل في النحو: ١٢٥.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(البحث): ٢٥.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(للبحث): ٢٥.

معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدِّر أنّ المُخاطَب يعلمه الاسم، والذي تُقدِّر إنّ المخاطب يجهله الخبر)) [١].

ويمكن مما سبق أن نصل إلى نتيجة مفادها: إنّ ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم احد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلّم وموقفه من المُخاطَب وهذا يشير إلى تنبه سيبويه إلى اثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يساوقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة [٢].

فهذا منهج يسلكه سيبويه في تحليل النصوص تحليلاً دلالياً معتمداً على التواصل بين المتكلّم والمُخاطَب، وكأنه ينفذ إلى نفوس المتكلّمين ليكشف عن أعماقهم وما يختلج في صدورهم، فكأنه يعلل صنيع العرب في أساليبها تعليلاً نفسياً.[٣]

ولما كان المُخاطَب هو المعيار في تحديد الفائدة من الإخبار فقد جاز الإخبار بالنكرة التي منع النحويون الإخبار بها على وفق شروط خاصة وهذا الأمر راجع إلى مبدأ الإفادة التي يسعى المتكلّم إلى تحقيقها مع المُخاطَب من خلال رسالته وتتحقق الفائدة من النكرة في مواضع أشار إليها النحاة منها[٤]:

١. أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً نحو عند زيد نمرة وفي الدار رجل.

٢. أن يعتمد على استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

---

(١) شرح جمل الزجاجي:١/٢٠٣، وينظر: المقرِّب: ١٠٦.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣، الدلالة والتقعيد النحوي: ٣٩٠-٣٩١.

(٣) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٦.

٣. أن يعتمد على نفي نحو ما أحد أفضل منك.

٤. أن يوصف نحو: لعبد مؤمن خير من مشرك.

٥. أن يكون عاملاً فيما بعده: رغبة في الخير خيرٌ.

٦. أن يكون مضافا نحو.خمس صلوات كتبهن الله على العباد.

وقد ذكر سيبويه في ((باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)) انه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المنفية إذا كان اسمها وخبرها نكرتين متكافئتين، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وذلك قولك: ما كان احد مثلك، وما كان احد خير منك، وقد ارجع سيبويه سبب ذلك إلى المُخاطَب إذ هو الذي يحدد جواز الابتداء بالنكرة فقد قال:((وإنّما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيثُ أردتَ أن تَنفيَ أنْ يكونَ في مثل حاله شيء أو فوقَهُ لأنَّ المُخاطَب قدَ يحتاج إلى أن تُعلِمهُ مثلَ هذا... وحسُنَتِ النَكرةُ ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعلِ الأعرفَ في موضع الأنكرِ وهما مُتكافِئان كما تكافأتِ المعرفتان ولأنَّ المُخاطَب قد يَحتاج إلى عِلم ما ذكرتُ لك وقد عَرَفَ من تَعْني بذلك كمعرفتك))[1] إنّ الفائدة المتحققة في هذا الموضع إنما تتجت من خلال أمرين: احدهما نفي النكرة وهذا نفي للعموم، والآخر تكافؤ النكرتين إذ إن موضع كان موضع الإخبار للفائدة فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ومتى بعدت من الفائدة لم يجز استعمالها والمُخاطَب هو المجوّز للإخبار بالنكرة بتحقق الفائدة لديه. [2]

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابتداء علاقة غير محكومة بقاعدة نحوية تمنعها وتجوّزها، وإنما يحكمها طرفا العملية الكلامية: المتكلّم والمُخاطَب، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما، والاستناد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق الفائدة يصلح الإخبار عنه سواء أ كان نكرةً أم معرفةً. فقد ورد في شرح

(١) الكتاب: ١/٥٤، ٥٥.

(٢) يُنظر: العلل في النحو:١٢٦-١٢٧، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

الكافية: ((إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لان الغرض من الكلام إفادة المُخاطَب)) [1].

وكلام النحويين في هذا الموضع يذكرنا بمبدأ الإفادة عند التداوليين الذي يقصدون به ((حصول الفائدة لدى المُخاطَب من الخطاب،ووصول الرسالة الابلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلّم وقصده)) [2]

فالإفادة عند النحويين هي الضابط الذي يميز الاسم من الخبر وهذا ضابط دقيق لا غبار عليه، فضلا عن ذلك فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي: ((إن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل ايّاً شئت منهما اسماً أو خبراً، وليس المعنى واحداً)) [3].

٩. التعريف بعد لا النافية للجنس:

قرّر سيبويه والنحاة من بعده أنّ (لا) التي لنفي الجنس لا يقع بعدها إلا النكرة ليتحقّق المعنى المقصود بنفيها، إذ قال سيبويه:((فلا تعمل (لا) إلا في نكرةٍ كما أنّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أنّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة)) [4] وقال أيضاً:((واعلم أنّ المعارفَ لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً)) [5].

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين، فـ(لا) في هذا

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/٢٠٣.

(٢) التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٣) معاني النحو: ١/٢٢٦.

(٤) الكتاب: ٢/٢٧٤.

(٥) الكتاب: ٢/٢٩٦.

المعنى نظيرة (رب) و(كم) في الاختصاص بالنكرة لان (رب) للتقليل وكم للتكثير وهذا الإبهام أولى بهما))[1].

فعلى الرغم من هذه القاعدة الصارمة التي خرج بها النحاة باستقراء الكلام العربي، إلا انه قد ورد عن العرب كلامٌ اجتمعَ فيه التعريفُ و(لا) النافية للجنس، مع إرادة المعنى المقصود بنفي العموم، من ذلك ما ذكره سيبويه في قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطي [2]

وقول ابن الزُّبير الأسدي[3]:

أرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ … نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وقول عمر ابن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ بحق الإمام علي بن أبي طالب ﴿رضي الله عنه﴾: ((قضية ولا أبا حسن لها)) [4] ففي كل ذلك كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة مقصود بها نفي الجنس لا الخصوص، ما أدّى إلى لجوء النحاة إلى التأويل ومن ثَمَّ اختلافهم في ذلك.[5]

ونجد سيبويه يلجأ إلى أستاذه الخليل ليفسّر له ذلك عندما يسأله عن قول العرب ((قضية ولا أبا حسن لها)) إذ يقول:((قلتُ فكيف يكون هذا وإنّما أراد علياً رضي الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنّما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المُخاطَب أنه قد دخل

---

(١) شرح المفصل: ٢/٤٦٠، وينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤.

(٢) لم يعرف قائله، ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤/٣، شرح المفصل: ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤، خزانة الأدب: ٦١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: معاني النحو: ٣٣٠/١-٣٣١.

في هؤلاء المنكورين علي وأنه قد غيب عنها، فإنْ قلتَ إنه لم يرد أن ينفي كلَّ مـــن اسمه علي فإنّما أرادَ أن ينفي منكورين كلّهم في قضيته مثلَ علي كأنّه قال لا أمثال علي لهذه القضية ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها)) (١).

فالذي يلاحظه مَن يتعم النظر في هذا النص أن الخليل يستعين بسياق الحـــال لتفسير هذه العبارة التي خرجت على قاعدة النحويين، وما الفيصـــل فـــي ذلـــك إلا المُخاطَب، فكما جاز الابتداء بالنكرة بعد (كان) إذا علم المخاطب، جاز هنـــا أيضـــاً نفي المعرفة بـــ(لا) النافية للجنس إذا علم المخاطب قصد المتكلّم في ذلك، فالموجـــه للمعنى عند عجز القاعدة النحوية هو المخاطب، فبعلمه يجوز مـــا لا يجـــوز عنـــد النحويين، قال ابن يعيش: ((قولهم قضية ولا أبا حسن لها، فالمراد علي بـــن أبـــي طالب رضوان الله عليه، أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم فـــي صـــفة علي، أي لا فاصل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكيـــر لا نفي هؤلاء المعروفين، وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين... فالعَلَمُ إذا اشتهرَ بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال علـــى ذلـــك المعنـــى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير)) (٢).

وقال الرضي: ((يجعل العلَم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنه اسم جنس موضـــوع لإفادة ذلك المعنى لان معنى: ((قضية ولا أبا حسن لها)) لا فيصل لها، إذ هو كـــرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات... كما قالوا: لكل فرعون موســـى، أي لكـــل جبّار قهّار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور)) (٣) .

يُفهمُ من ذلك أن سياق الحال بين المتكلّم والمخاطب هو الذي يُحَـــدّد المعنـــى للمخاطب، والمعنى هو الذي يسوّغ التنكير بعد لا لنفي عموم الجنس. فـــإذا شُـــهر

---

(١) الكتاب: ٢/٢٩٧.

(٢) شرح المفصل: ٢/٤٦٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٩.

العلم ببعض الصفات أصبح كاسم الجنس، وهذه الشهرة لأي اسم علم متعلقة بمعرفة المخاطب.

١٠- إلغاء أفعال القلوب:

أفعال القلوب مصطلح أطلقه النحاة على الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلب، وهي التي تؤدي معنى الشك أو اليقين فيما تدخل عليه، وهي ظَنَّ وأخواتها ما عدا أفعال التحويل التي تشترك معها في العمل.(١)

وهذه الأفعال بحثها سيبويه في ((باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى)) وهي: ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ورَأَيتُ، وزَعَمْتُ،وما يَتَصرَّفُ من أفعالهن.(٢) تدخل على جملة مكونة من مبتدأ وخبر فتعمل فيهما النصب جميعاً على المفعولية فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها على الرغم من أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي لأمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك، فإذا قال المتكلم: علمت زيداً منطلقاً، فإنّما وقع علمه بانطلاقه إذ كان عالماً به من قبل فالمتكلم والمُخاطَب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.(٣)

وعمل هذه الأفعال متعلق بالمتكلم معتمد على نيته وقصده، وإنما عملت لان المتكلم قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو بمعلوم كما أن قولك: ذكرتُ زيداً، يتعدى إلى زيد لان الذكر اختص به وان لم يكن مؤثرا فيه؛ فلذلك تعدت هذه الأفعال وان لم تكن مؤثرة لتعلقها بظن المتكلم أو بعلمه.(٤)

ومن الأشياء التي اختصت بها هذه الأفعال عند النحاة جواز إلغاء عملها اعتماداً على قصد المتكلم، والإلغاء الخاص بهذه الأفعال يعني عند النحويين:((ترك

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٤٥٠-٤٥١، النكت:١٠٦، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١١٨/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٤٥٠، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣٤٤/٧.

العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو: زيد ظننتُ قائمٌ)) (١). وقد حدَّد النحاة مواضع جواز إلغاء هذه الأفعال بوقوعها وسطاً، نحو زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو آخراً، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وقيل الإعمال والإلغاء سيّان وسطاً، والإعمال أحسن، وان تأخرت فالإلغاء أحسن.(٢)

وحقيقة الأمر أن إعمال أفعال القلوب وإلغاءها لا يُحَدِّده موضع أو موقع الفعل، ولا عمل وعامل، وإنما الذي يُحَدِّده قصدُ المتكلم ونيتُهُ لا غير، إذ إنَّ هذه الأفعال متعلقة بهواجس القلب لا يؤدي معناها إلا متكلمها ومن ثَمَّ تأتي الحركة الإعرابية بياناً للمعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا الأمر قد قرَّره سيبويه من خلال ربط هذه الظاهرة بقصد المتكلم ليبينَ متى يجوز الإعمال ومتى يجوز الإلغاء خلافاً لمن بعده من النحاة. إذ قال ((هذا باب الأفعال التي تُستعملُ وتُلغَى، فهي: ظَنَنْتُ، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وأريتُ ورأيتُ، وزعمتُ وما يتصرفُ من أفعالهنَّ فإذا جاءتْ مستعملةً فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل في الخبر والاستفهام وفي كلُّ شيء، وذلك قولك: أظُنُّ زيداً منطلقاً، وأظنَّ عمراً ذاهباً... فإن ألغيتَ قلت:عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك وفيها أُرَى أبوك، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى... وإنما كان التأخيرُ أقوى لأنه إنما يجيء بالشكِّ بعدما يَمْضي كلامُه على اليقين،أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدرِكُه الشكُّ، كما تقول:عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغني... فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشك أعْمَلَ الفعلَ قدَّم أوْ أخَّر، كما قال: زيداً رأيتُ ورأيتُ زيدا)) (٣).

وما يلقيه المتأمل في نص سيبويه، انه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلم وقصده وهذا واضح من خلال عباراته، إذ يقرِّر أن نية المتكلم هي التي تُحَدِّد إعمال ظن وأخواتها أو إلغاء عملها، وذلك على وفق حالة ذلك المتكلم، فإذا

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤٣٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: (٤٣٣/٢).

(٣) الكتاب: ١١٨/١-١٢٠.

كان شاكاً في كلامه اعمل الفعل فيقول: أظن زيداً ذاهباً، أما إذا غلب يقينه شكه أخَّرَ الفعل ظن وبذلك يضعف تأثيره في إضفاء معنى الشك، لذا يتوقف بناء جملة الشك وترتيب موضع فعل الظن على نية المتكلم وإرادته.

لذلك نجد أن معنى إلغاء هذه الأفعال يعني أن المتكلم غير شاك في كلامه متيقناً منه، قال السيرافي: ((وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو تقدم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شك، فحُملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك)) (١).

أي أن المتكلم يبدأ كلامه وليس في قلبه منه مخالجة شك، فإذا مضى كله أو بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك أمّا إذا ابتدأ الاسم وفي نيته أن يأتي بفعل الشك نصب. إذ يقول السيوطي: ((فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال)) (٢).

يظهر أنَّ سيبويه جعل المعنى الذي يقصده المتكلم هو المقرِّر في جواز الإعمال والإلغاء والتقديم والتأخير لأفعال القلوب، ويبدو أن النحاة بعد سيبويه نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعامل حسب، وأهملوا الناحية المعنوية التي توجب الإعمال والإلغاء، لذلك جَوّزوا إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة أمّا سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك (٣). وقد ذهب الانباري (ت٥٧٧هـ) إلى أنَّ أفعال القلوب إنما جاز إلغاؤها إذا توسّطت أو تأخَّرت لأنَّ هذه الأفعال لمّا كانت ضعيفةً في العمل وقد مرَّ صدر الكلام على اليقين لم يغيِّروا الكلام عمّا اعتمدت عليه.(٤)

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٣/١.

(٢) همع الهوامع: ٤٩٠/١.

(٣) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٩.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ٩٩.

فالنحاة بعد سيبويه قد خرجوا بالنحو عن غايته التي وضع من اجلها بسبب تعلقهم بنظرية العامل وأصولها في العوامل والمعمولات واغفلوا المعنى الذي يؤديه كل تركيب بعينه.

وقد تنبه إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي فرأى ((إن قول النحاة انه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يُفْهَمُ منه انه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون النظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى)) (١).

وقد توصل السامرائي إلى نتيجة مفادها:((إن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد، فقولك: محمداً قائماً ظننتُ، مبني على الشك ابتداءً، وقولك: محمدٌ قائمٌ ظننتُ، مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وان بنيته على اليقين رفعت)) (٢). ورأي الدكتور السامرائي هذا ما هو إلا رأي سيبويه عينه، إذ إنَّ معنى الإعمال عند سيبويه أنَّ الكلام مبني على الشك، وهذا واضح من خلال قوله: ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك اعمل الفعل قدّم أو أخّر)) (٣) ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين، ويتّضح ذلك من قوله: ((...لأنه إنما يجئ بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين)) (٤).

---

(١) معاني النحو: ٢/٢٩.
(٢) المصدر نفسُهُ والصفحة.
(٣) الكتاب: ١/١٢٠.
(٤) الكتاب: ١/١٢٠.

١١- الاقتصار في مفعولي ظن وأخواتها:

يعمد المتكلم أحيانا إلى ضرب من الأسلوب في أجزاء الجملة العربيـــة، فقــد يذكر أجزاء الجملة جميعاً في نمط من التعبير شعوراً منه بأنّ ذلــك يحقــق إبــلاغ رسالته إلى سامعه، وقد يعمد إلى حذف بعض أجزاء الجملة وصـــولاً إلـــى تأديــة المعنى بأيسر السبل، وهذا الحذف يقسم تبعاً للاســتعمال علـــى نـــوعين:احـــدهما، الاختصار: وهو الذي يتم لدلالة على المحذوف، والآخر الاقتصار: وهو ما لا دلالة فيه على المحذوف، ولا إرادة له. فمثال الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت، فـــي جواب من قال: أ ضربت زيداً؟ فيحذف زيداً لفهم المُخاطَب المعنى. ومثال حـــذف الاقتصار أن يقول المتكلم: ضربت وأكلتُ، يريد أن هذين الفعلين قد وقعا منـــه. ولا يخبر بأي شيء وقع.[١]

فالكلام في وثاق المتكلم يعبر عنه كيفما شاء، وعلى وفق ما يقتضيه المعنـــى وتوجيه الدلالة، لا انه في وثاق الضوابط النحوية الصارمة وعلى وفق ما يقتضـــيه الشكل والصورة كما رسم هذا الأمر بموجب الدراسة النحوية المنطقية الجدلية.[٢]

والاقتصار في مفعولي ظنّ يقع على ضربين: احدهما أن يقتصر المتكلم على الفعل والفاعل من دونهما أي يقتصر على المفعولين كليهمـــا، فيقـــول: ظننـــتُ، أو علمتُ، وما أشبه ذلك. وهذا مختلف فيه عند النحويين وفيه مذاهب عدّة بين المنـــع والجواز والتفصيل [٣].

---

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٤٤، همع الهوامع: ١/٤٨٧.

(٢) يُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٦. ص:٧٠

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٤٥، همع الهوامع: ١/٤٨٧.

والأخر أن يقتصر المتكلم على احد المفعولين من دون الآخر، وهو أمر غير جائز عند النحاة أصلاً، ولا خلاف في منعه بين احد من النحويين، فلا يجوز أن يقول: ظننتُ زيداً، يريد وقع منه ظن بزيد [1].

وقد فسَّر سيبويه هذا الأمر مستنبطاً إيّاه من خلال قصد المتكلم ونيته في الاستعمال، فعدم جواز الاقتصار يفسِّره المعنى الذي يحتِّم على المتكلم أن يحقق الفائدة لمخاطبه، فلما كانت هذه الأفعال داخلة على جمل هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها، فلذلك لم يجز الاقتصار على احد المفعولين دون الأخر، إذ يقول سيبويه:((وإنما منعك أن تقتصر على احد المفعولين ههنا، انك إنما أردتَ أن تبينَ ما استقرَ عندكَ من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكّاً، وذكرتَ الأوّل لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين.)) [2].

فسيبويه ينفذ إلى نفس المتكلم فيفسِّر له ما لا يجوز من التراكيب معتمداً على المعادلة المتحققة من قصد المتكلم والمعنى والفائدة، فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين لان الثاني معتمد الفائدة والأول معتمد البيان، إذ إن هذه الأفعال إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتدأ وخبر لتُيقِّن اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني لان المتكلم إذا قال: زيدٌ منطلقٌ، فإنما يفيد المُخاطَب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إذا قال: حسبت زيداً منطلقاً، فالشك في انطلاقه لا في ذاته، ولا بد من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة. ولا بد من ذكر الثاني، لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك.[3]

---

(1) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٤٥.

(2) الكتاب: ١/٤٠.

(3) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٤٥٠، شرح كتاب سيبويه للرماني:١/١٩٧، النكت:٥٧.

وقد تابع قسم من النحاة سيبويه في ذلك منهم المبرد، فقد قال: ((واعلم انك إذا قلت: ظننت زيداً أخاك، أو علمتُ زيداً ذا مال، انه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، لان الشك والعلم إنما وقَعَا في الثاني، ولم يكن بُدٌّ من ذكر الأول ليُعلم من الذي عُلم هذا منه أو شك فيه من أمره)) (١) وقد سلك ذلك أبو بكر بن السراج، والسيرافي، والأعلم، وابن يعيش، وغيرهم (٢).

وجعل الدكتور فاضل السامرائي الحذف هنا معلقاً بغرض المتكلم فلذلك يرى أن الاقتصار جائز لأنه عائد إلى غرض المتكلم لا إلى ضابط نحوي أو تركيبي يُحتِّم على المتكلم نوعاً من الأسلوب في الكلام.(٣)

ولعلَّ في هذا الرأي صواباً وهو اقرب إلى الحقيقة ما دام قصد المتكلم ما يُفسِّر القاعدة، لا ما تمليه القاعدة على المتكلم.

١٢- عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن:

المعروف في كلام العرب أنَّ الجمل بعد فعل القول تُحكى كقولنا: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحكى بها وإنما تَحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلتُ زيدٌ منطلقٌ لأنه يَحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل قلت)) (٤).

لكنَّ العرب قد يُجْرُونَ القول مَجْرَى الظن فيقولون: أ تقول: زيداً منطلقاً، على إجراء تقول بمعنى تظن، فينتصب ما بعدها على الظن، وهم في ذلك على

(١) المقتضب: ٢/٣٤٠، ٣/٩٥.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو:١/١٨٠-١٨١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/٤٥٠، النكت: ٥٧، شرح المفصل: ٧/٣٤١-٣٤٢، ويُنظر:المقتصد، الجرجاني:١/٤٩٩، أسرار العربية: ٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/١٤٦،شرح التصريح، الأزهري:١/٣٧٨.

(٣) يُنظر: معاني النحو:٢/٣٧-٣٨.

(٤) الكتاب: ١/١٢٢.

مذهبين: احدهما يجري القول مجرى الظن مطلقاً، وهذا يمثل لهجة عربية قديمة تنسب إلى بني سليم، إذ يجعلون باب (قلتُ) اجمع مثل (ظننتُ) [(١)].

والمذهب الآخر يُجْرُونَ القول مجرى الظن عند تحقق شروط أربعة فيه، نظراً إلى المعنى المشترك بين القول والظن، إذ إن هذه الشروط يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها[(٢)]، وهذا المذهب يمثل عامة العرب [(٣)].والشروط هي[(٤)]:

١. أن يكون الفعل مضارعا.
٢. أن يكون الفعل للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقاً باستفهام.
٤. ألاّ يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف والمجرور ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدهما لا يضر.

والملاحظ في هذه الشروط أنها متى ما توافرت في فعل القول حققت فيه معنى الظن وأبعدته عن معنى القول إذ إن اشتراط المضارعة في الفعل منطلق من دلالته على الاستقبال وانه لم يقع فلا يكون في الغالب إلا مظنوناً خلاف الماضي، والاستفهام متوافق في معناه مع الظن لان المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق كالظان. والفصل يبعد الفعل عن أداة الاستفهام فيصير الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام أما اشتراط إسناد الفعل إلى المُخاطَب فإنّه منطلق من العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب المبنية على قاعدة الفهم والإفهام في العملية الخطابية من خلال مراعاة المعنى[(٥)].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١/١٢٤، ويُنظر: لهجة قبيلة سليم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة العرب، ج٧، ٨س٣٣، ص:٧٣..

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٥.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/ ٢٤٤-٢٤٥، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨.

(٤) يُنظر: المصدران أنفسهما.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٥.

وبناءً على ذلك فإنّ العرب لا يُجْرُونَ القول المسند إلى متكلم أو غائب مجرى الظن في نحو: أ قلتَ: زيدٌ منطلقٌ. وأ يقول: زيدٌ منطلقٌ، وقد بحث هذه المسألة سيبويه متّخِذاً سياق الحال وعناصره آلة تحليلية بياناً لتلك الظواهر اللغوية إذ قال: ((وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام، شبّهوها بـ(تظنُّ) ولم يجعلوها كـ(يظنُّ) و(أظنُّ) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يَستفْهِمُ المُخاطَب عن ظَنّ غيره ولا يُستَفهَمُ هو إلا عن ظنّه)) (١).

فتجد سيبويه في هذا النص يصف أدقّ حالات المُخاطَب، وهو يتوغل في ما يفكر فيه السامع ويظنه، لذا يقتصر الحكم على ظن المُخاطَب لأنه لا يسأل عن ظن غيره لان الظن الكامن في نفوس الناس لا يسأل عنه إلا من يبطنه. وكأنما يصنف سيبويه موضوعات الاستفهام إلى معانٍ فردية خاصة لا يعلمها إلا الفرد، وهي الخفي المستكن من خواطره وهواجسه ونواياه وظنونه (٢).

يتّضح أن سيبويه اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المُخاطَب احد عناصر الحال عند المحدثين؛ لان المُخاطَب يُقرّب معنى فعل القول من الظن، فإذا سأل المتكلم مخاطبه عن قوله فإن ذلك بمنزلة السؤال عن الظن ((وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتصورها في القلب وهو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان وهو القول)) (٣) لذلك بالغ بنو سُليم في ذلك حتى جعلوا القول بمعنى الظن عامة، وهذا نابع من فهمهم لمعنى القول بمعنى الظن والاعتقاد (٤).

وقد سار بعض النحاة على هذا المنهج السياقي الذي انتهجه سيبويه في التحليل اللغوي إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((... وإنما يُفعلُ في المُخاطَب إذا

---

(١) الكتاب: ١/١٢٢.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(البحث): ٢٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٨.

(٤) يُنظر: لهجة قبيلة سليم: ٧٣.

استفهم عن ظنّه؛ لان أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أ تقول كذا وكذا في كـذا، أو ما تقول في كذا؟ إنما يريد ما يعتقد إلى أي شيء يذهب... فإذا قـالوا للمخاطـب أ يقول زيد عمرو منطلق، حكوا؛ لأنه لم يكـن أن يسـتفهم المُخاطَـب عـن ظـن غيره))(١).

ويقول ابن يعيش: ((وإما اشتراط الخطاب فلانَّ الإنسان لا يُسأل عـن ظـن غيره، إنما يُسأل عن ظنِّ نفسهِ)) (٢).

وهذا ما سار عليه ابن عصفور أيضاً تبعاً لسـيبويه فـي منهجـه، إذ قـال: ((أشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب؛ لان المُخاطَب قد يُستفهَم عن ظنّه ولا يكاد أن يُستفهم الإنسان عن ظنّ غيره، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك))(٣).

وهذا يجعلنا نقول إن التحليل اللغوي للنصوص والظواهر النحوية واللغويـة في ضوء محيطها وملابساتها الخارجية وعناصر ذلك المحيط، منهج عَرَفَهُ سيبويه واتَّبعَهُ وشرّعهُ للنحاة بعده.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٩.

(٢) شرح المفصل: ٧/٣٣٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٥.

الفصل الثالث

سياق الحال في المنصوبات

الفصل الثالث

سياق الحال في المنصوبات

١. حذف عامل المفعول به جوازاً:

قد يؤدي المتكلم عبارته بأقل عدد من الألفاظ مستغنياً عما لا يحتاجه مؤدياً المعنى الذي يقصده، وفي ذلك إيجاز بالقول ورشاقة بالعبارة، ولا يتأتى ذلك إلا بقرائن حالية أو مقالية مغنية عن النطق باللفظ، قال ابن يعيش: ((إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أُتي باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يُؤتَ به فللاستغناء عنه)) [١].

ومن ذلك الاستغناء عن فعل المفعول به جوازاً لدلالة الحال، وقد بحث سيبويه هذه المسألة، إذ قال: ((وأما الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر (ضَرْب) تريد: اضْرِبْ زيداً.)) [٢] وقد درس مواضع حذف الفعل مبيِّناً التقديرات التي يتطلبها الموقف، مفسّراً لأمثلتها اعتماداً على قصد المتكلم واستغنائه عن الألفاظ لدلالة أحوالها عليها وعلم مخاطبه بمضمونها، ومن ذلك قوله: ((هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعل المستعملِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل، وذلك قولك زيداً وعمراً ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلت: زيداً أي أَوْقِعْ عملَك بزيد، أو رأيتَ رجلاً يقول أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ فقلتَ زيداً، أو رأيتَ رجلاً يحدِّثُ حديثاً فقطَعَهُ فقلتَ: حديثَك، أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثَك، استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مستخبَرٌ

---

(١) شرح المفصل: ١/٢٤٥.

(٢) الكتاب: ١/٢٩٧.

فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه)) [١] فسيبويه يجعل حذف الفعل جائزاً للمتكلم عند علم مخاطبه بمضمونه عن طريق الحال الدالة عليه التي يعيها كل من المتكلم والمُخاطَب فيكتفي المتكلم بها عن اللفظ بالفعل لأنها تقوم مقام العامل الناصب، قال الرماني: ((الذي يجوز في اضمار الفعل المأمور به أو المنهي عنه حذفه إذا كانت الحال دالة على المعنى، تقوم مقام اللفظ به، وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس، والإفهام به كالإفهام باللفظ المحذوف... ولهذا جاز أن يغيِّروا الكلام عن حدِّه في الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال، فلا يحتاج إلى التكلُّم به على هذه الشريطة ويكون الحذف أولى من الذكر، لأنه اقرب في إفهام المعنى واقل كلفة فيما يُعمل من النطق به)) [٢].

فعناصر سياق الحال هنا هي التي أغنت عن الفعل وجوزت اضماره، وهي المتكلم ودلالة الحال والمُخاطَب، فالمتكلم تغنيه الحال المشاهدة التي تُحقِّقُ علماً للمخاطب بالمحذوف، قال الرماني: ((إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم إلا أن يُفهم المُخاطَب كما ليس عليه لو أتمَّ الكلام)) [٣].

وكذلك اعتمد سيبويه على تلك القرائن الحالية في تفسير اضمار الفعل في غير الأمر والنهي، بقوله: ((هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفِعْلُ المستعملُ إظهارُه في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيتَ رجلاً متوجِّهاً وِجْهَةَ الحاجِّ قاصداً في هيأة الحاجِّ فقلت: مكّةَ وربِّ الكعبة، حيث زكِنْتَ أنّه يريد مكّةَ كأنك قلت: يريد مكّةَ واللهِ، ويجوز أن تقول مكّةَ واللهِ على قولك أرادَ مكّةَ واللهِ، كأنّك أخبرتَ بهذه الصفةِ عنه أنّه كان فيها أمسِ فقلتَ مكة واللهِ أي أراد مكّةَ إذ ذاك)) [٤].

---

(١) الكتاب: ٢٥٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤٥/٢-٥٤٦.

(٣) المصدر نفسُهُ: ٥٤٦/٢.

(٤) الكتاب: ٢٥٧/١.

فيدل نص سيبويه على أنّ اختيار المتكلم لنظام ما أو لترتيب دون سواه يكون بمراعاة الظروف والأحوال التي يكون عليها المخاطب فالرؤية العينية للمخاطب كانت مسوّغاً للمتكلم لصياغة نسق تعبيري يوائم تلك الحالة فمثلاً رؤية رجلٍ يحمل متاع السفر في موسم الحج قاصداً مكة فهذا المَشْهَد يوحي للمتكلم بأنّ هذا الرجل يريد أداء مناسك الحج لأنّ هيأته تدل على ذلك، فحذف المتكلم ما كان مُشاهداً [1].

واعتمد على ذلك أيضاً في قوله: ((أو رأيتَ رجلاً يسدِّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي يُصيبُ القِرطاسَ، وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أي أصاب القرطاسَ، ولو رأيت ناساً يَنظرون الهلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ الهلالَ وربِّ الكعبةِ أي أبْصروا الهلالَ، أو رأيتَ ضَرْباً فقلت على وجهِ التَّفاؤُلِ عبدَ اللهِ أي يَقَعُ بعبدِ اللهِ أو بعبدِ اللهِ يكونُ، ومثلُ ذلك أنْ ترى رجلاً يريد أن يوقِعَ فِعْلا أو رأيتَه في حالِ رجلٍ قد أوْقَعَ فعلا أو أُخبرتَ عنه بفعلٍ فتقول زيداً، تريد اضربْ زيداً أو أتَضربُ زيداً)) [2].

فكأن سيبويه هنا يقدم مشهداً مسرحياً يظهر فيه جماعة يترقبون الهلال وبعيداً عنهم يقف المتكلم وهو عارف بخبرهم، فإذا كبَّروا عرف المتكلم أنهم قد أبصروا الهلال لأنّ التكبير عندهم وعنده في مثل هذا المقام علامة رؤية الهلال، ويتّخذ المُخاطَب موقفاً قريباً من المتكلم ناظراً إلى الجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم: الهلال، فهم منه المُخاطَب أن الجماعة قد أبصرت الهلال[3].

فالنصُّ الذي قدمه سيبويه نجده يتضمن عناصر سياق الحال ومتعلقاتها وهي:

١) الجماعة المراقبون لولادة الهلال، وهؤلاء عند فيرث (المشتركون في الحديث ممّن لهم علاقة بالحدث اللغوي).

٢) المتكلم وموقعه البعيد عن الجماعة، وهو احد عناصر نظرية فيرث.

---

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ١/٢٥٧.

(٣) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦.

٣) معرفة المتكلم الضمنية بما اجتمعوا لأجله.
٤) العادات الاجتماعية تفرض سيطرتها على السلوك اللغوي المتمثلة بتلازم التكبير ورؤية الهلال.
٥) المُخاطَب وموقعه من المتكلم وهو احد عناصر نظرية فيرث أيضاً.
٦) رؤية المُخاطَب أو معرفته بوجود الجماعة.
٧) عدم معرفة المُخاطَب لسبب اجتماعهم.
٨) سماع المُخاطَب تكبير الجماعة (١).

والملاحظ في كل هذه المواقف التي عرضناها أن سيبويه أجاز أن يكتفي المتكلم بنطق كلمة واحدة في سياقات مختلفة وعدّها كلاماً مقبولاً نظراً لكونها مفهومة من السامع لها، لان الموقف التي قيلت فيه هذه الكلمة كفيل بإيضاح المقصود، وهذا دليل على اهتمام سيبويه بدراسة اللغة الحية المنطوقة داخل سياقها الاجتماعي بعيداً عن الافتراضات.

فهذا منهج سيبويه في تحليل النصوص وبيان المحذوف وتقديره، وهو منهج سياقي اجتماعي مستنبط من واقع اللغة كونها ظاهرة اجتماعية تعبر عن أفكار وتؤدي وظائف اجتماعية، لذلك كان الأولى أن يتمسك النحويون بعده بهذا المنهج مستعينين بدلالة الحال على اغناء الألفاظ المذكورة بالمعنى المقصود من غير حاجة إلى التقديرات المستنبطة من معادلات العوامل والمعمولات التي تنأى باللغة عن وظيفتها وغايتها الأصلية.

---

(١) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦ –٢٠٧.

٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل:

إن النسق التعبيري في الجملة الفعلية يتكون في اغلب الأحيان من فعل وفاعل ومفعول به، إلا أنَّ هذا النظام قد يُعدَل عنه أحياناً فيحذف المتكلم ركناً من أركان الجملة مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاقتصاد والاختزال في الحديث، ولم يكن ذلك اعتباطاً من المتكلم، فقد يستغني المتكلم عن ذكر فعل في الجملة بما يجده محققاً لقصده ومبتغاه لاطمئنانه أن مخاطبه يعلم ما اضمر.

وحذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي وقد اهتم بها النحاة لأمرين: احدهما أن الفعل ركن أساسي فلا بُدَّ من تقديره. والآخر: كونه عاملاً تحتاجه صنعة النحو من تعليل وقياس، ويمكن القول أن للمعنى حكماً في ذلك، وهذا يتأتّى من ارتباط اللغة بمحيط استعمالها وعناصر الخطاب فيها كالمتكلم والمخاطب [١].

وقد أغنى سيبويه هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، فقد درسها في أبواب عدّة من كتابه وبيَّن متى تُحذف الأفعال ويُستغنى عنها وما يصح من تقدير لها.[٢] ولعلَّ هذا مبني على أساس معرفة سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، وإدراكه أن الجملة جزء من سياق كلام موصول. ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي كلاً واحداً فيفتقر حذف احد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه [٣].

وقد قسَّمَ سيبويه الفعل تبعاً للإضمار والإظهار على ثلاثة مجار:((فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره))[٤]. ولم يغب عن ذهن سيبويه في ذلك أنَّ هذا الإضمار متوقف على ما توفّره طبيعة اللغة واستعمالها من قرائن حالية أو مقالية تجعل الإضمار حسناً

---

(١) يُنظر: البنى النحوية واثرها في المعنى، احمد عبد الله العاني، اطروحة دكتوراه:٨٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي:٨٩.

(٤) الكتاب: ١/٢٩٦.

مقبولاً لتوقف المعنى على ذلك. وهذا راجع إلى قدرة المتكلم على الإجادة في بلاغة عبارته ووجازتها ليشتدَّ أثرها في مخاطبه، وكذلك قدرة المخاطب على فهم المراد إذ يقول سيبويه: ((فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فأنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضَرْب) ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً. أو يكون موضعاً يقبح أن يُعرّى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك))[1].

فللسياق الحالي الحكم الأخير في إضمار الأفعال، فما فيه دليل حالي اضمر وما لم يكن فيه ذلك الدليل وجب إظهاره، لانّ المتكلم يضع في حسبانه الموقف وملابسات حديثه، وفطنة مخاطبه كي يتصرف في بناء جمله وعباراته فمتى ما توافر ذلك جاز له الأمران إذ يقول سيبويه: ((وأما الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضَرْبٍ، تريد اضرب زيداً))[2]. زيداً))[2].

ومن المواضع التي تناولها سيبويه في حذف الأفعال، حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل من أقوال العرب نحو: هذا ولا زعماتك، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٌّ، وكلَّ شيءٍ ولا هذا وما أشبهه، وقد عزا ذلك سيبويه إلى كثرة الاستعمال ودلالة الحال بما يهيّئ للمتكلم الظروف المناسبة للاستغناء عن الفعل في هذه المواضع إذ يقول سيبويه: ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: هذا ولا زعماتك. أي: ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديارَ ميّةَ إذ مَيٌّ مساعفةٌ ... ولا يرى مثلها عَجَمٌ ولا عرَبُ[3]

---

(1) الكتاب: ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧.

(2) الكتاب: ٢٩٧/١.

(3) يُنظر: ديوانه: ٣ والخزانة ٣٧٨/١.

كأنه قال: اذكر ديار ميّةَ. ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلــك فــي كلامهــم، واستعمالهم إياه، ولما كان من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتــك لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله ممّا يرى من حاله انه ينهاه عن زعمه))[1].

فالمتكلم في مثل هذه العبارات يستغني بكثرة استعمال الألفاظ التــي جعلتهــا معلومة لدى المخاطب ومفهومة ولا داعي إلى ذكرها، واســتدلال مخاطبــه أيضــاً بالموقف الذي يجمع كلاً من المتكلم والمخاطب وحال الحديث المتمثلــة بــالنهي إذ يقول الرماني: ((الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام به كالمثل، انــه إذا كثر إلى حدٍّ يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهــور المعنى بما أُبقِيَ من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمنزلة اســتعمال مــا لا يحتاج إليه المعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم: هذا ولا زعماتك، فالمعنى فيه: هذا عظيم ولا اتوهم زعماتك معه. استعظاماً لها في القبح وفيــه معنــى النهــي عــن الزعم))[2].

ومن ذلك أيضاً ما ذكر سيبويه في قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ (النســاء: من الآية١٧١) فقد فسّر الحذف فيها تبعاً لسياق الحــال مراعيــاً اهتمــام المــتكلم بمخاطبه إذ قال سيبويه: ((وإنما نصبتَ خيراً لك... لأنك حين قلت: انتهِ فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنــى، كأنك قلت: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفتَ أنّكَ إذا قلت لــه: انتَهِ، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّــاه في الكلام، ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً مــن قوله: ائت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك))[3].

---

(١) الكتاب: ٢٨٠/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٩١/٢ ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٨/٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٣/١-٢٨٤.

ونجد الخليل وسيبويه يفسران الحذف في هذه الآية الكريمة مُراعيَينِ عناصر سياق الحال من متكلم ومخاطبه وما يلابس الحديث من أمر ونهي، فهمـا يقـدران فعلاً لدلالة سياق الحال عليه وقد حذف هذا الفعل لكثرة الاستعمال ولعلم المخاطـب بحال الحديث ((وهكذا فان إضمار الفعل من حيث الوجوب والجواز عنـد سـيبويه مظهر لغوي متاح في الاستعمال بشرط أن تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة حاليـة، لما إذا أدى الإضمار إلى لبس أو غموض في الدلالة نظراً للافتقار إلى ما يدل عليه من السياق بشقيه فإنّه يصبح أمراً مرفوضاً وغير جائز))[1] لكن غير سـيبويه لـم يراع ذلك في تفسير الحذف في هذه الآية وتقديره، فقد ذهب الكسائي إلـى تقـدير المحذوف بـ (يكن الانتهاء خيراً لكم) وقد حُذِفَتْ (كان) واسـمها وبقـي الخبـر، وذهب الفراء إلى التقدير بـ (انتهوا انتهاءً خيراً) أي أن المحذوف مصـدر لفعـل الأمر وخيراً نعت له. وقد رُدّ هذان القولان[2].

٢. عدم جواز إضمار فعل الغائب:

الإضمار هو الحذف ومرادف له، يدلنا على ذلك اسـتعمال سـيبويه لهـذين المصطلحين، فقد وجدناه يستعمل المصطلحين للدلالة على مفهوم واحـد، ويناوب بينهما في الموضع نفسه، ففي حديثه عن حذف الخبر بعد لولا نجد أن عنوان الباب هو ((باب من الابتداء يُضمر فيه ما يبنى على المبتـدأ)) [3] فيسـتعمل مصـطلح الإضمار، ولكنه عندما يعلل لهذه الظاهرة يقول: ((ولكن هـذا حـذف حـين كثـر استعمالهم إياه في الكلام)) [4] فيستعمل مصطلح الحذف وهذا يدل علـى أن هـذين

---

(١) اثر السياق في مبنى التركيب ودلالته، فتحي ثابت علم الدين، اطروحة دكتوراه: ١٦.
(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١٨١.
(٣) الكتاب: ٢/١٢٩.
(٤) الكتاب: ٢/١٢٩.

المصطلحين بمعنى واحد [1]. خلافاً لما ذهب إليه بعض النحويين في التفرقة بين الحذف والإضمار، بأنَّ الحذف يكون للمتروك إظهاره والإضمار للمستعمل إظهاره، إذ يقول ابن مضاء(ت٥٩٢هـ):((النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون – اعني حذاقهم – إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فأن كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فمنهم من يقول هذا النصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب الا بناصب)) [2] فليس شرطاً أن يكون المحذوف للمتروك إظهاره، والمضمر للمستعمل إظهاره، واستعمال سيبويه يدل على ذلك أيضاً إذ يقول: ((هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه)) [3] فقد استعمل الإضمار للمتروك إظهاره، وقال أيضاً في موضع آخر: ((فعل مضمر متروك إظهاره)) [4] فلذلك نجد أن ما توصل إليه احد الباحثين من نتيجة مفادها: ((الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره، والحذف لما يترك إظهاره، وعلى هذا فإنَّ الإضمار ليس مرادفاً للحذف)) [5].

إنما هو أمر غير موفق ونتيجة غير دقيقة، مفتقرة إلى الاستقراء في كتاب سيبويه، فضلاً عن ذلك نجد هذا الباحث يناقض نفسه فيقول في موضع آخر: ((هذا يحملنا على الاستنتاج أن الحذف ليس مغايراً للاضمار ولكنه ليس مرادفاً له، فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما استعمل اظهاره، في حين أن الحذف يختص

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١/٢٢٤.

(٢) الرد على النحاة: ١٠٥-١٠٦.

(٣) الكتاب: ١/٢٧٣.

(٤) الكتاب: ١/٢٩٦.

(٥) الباحثة هنادي رشيد دية، في رسالتها للماجستير: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، المقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٩٨، ص: ٥٠.

بما تُرك اظهاره، فالحذف إذن نوع خاص من الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره))[١].

وعلى هذا لا نرى فرقاً بين الحذف والإضمار فكلاهما يعطي معنى واحداً والإضمار يوضع موضع الحذف وكذا القول عن الحذف فانه يوضع موضع الإضمار.[٢] والإضمار عند سيبويه يقع على ثلاثة لضرب هي[٣]:الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره، نحو: أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضَرْب) ولم يخطر بباله، فتقول زيداً، فلا بد له من ان تقول له: اضرب زيدا. [٤] والثاني فعل مضمر متروك إظهاره نحو:إيّاك كأنك قلت:نحِّ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتق [٥]. والثالث: فعل مضمر مستعمل اظهاره، نحو قولك: زيداً لرجل في ذكر (ضَرْب) تريد اضرب زيدا.[٦]

ومن خلال اطلاعنا على مواضع الإضمار أو الحذف في كتاب سيبويه ولاسيما الإضمار المستعمل إظهاره أي الجائز، اتّضح لنا أنّ المحدِّد لذلك الإضمار أو الحذف للمتكلم إنما هو المُخاطَب، فكلّما كان المُخاطَب على علم بفحوى الرسالة كان المتكلم على سعة في إخراج النمط التركيبي للجملة.

فهناك تناسب عكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجب ذلك تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري [٧].

---

(١) العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه: ٥٠-٥١.

(٢) يُنظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: ١٣٤/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

(٧) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٣٢.

وما يدل على ذلك في مسألة الإضمار، انه لا يجوز إضمار أي فعل ما لم يكن مسنداً لمخاطب، فلذلك لا يجوز اضمار فعل الغائب عند سيبويه كي لا يؤدي إلى اللبس على المُخاطَب، لان المحدد لإضمار الفعل المُخاطَب، فإذا اضمر فعل الغائب جرَّ ذلك إلى اللبس في الكلام إذ قال سيبويه: ((واعلم أنّه لا يجوز أن تقول زيدٌ وأنت تريدُ أن تقول لِيُضرَبْ زيدٌ أو لِيَضرِبْ زيدٌ إذا كان فاعلاً ولا زيداً وأنت تريد لِيَضرب عمرو زيداً، ولا يجوز زيدٌ عمراً إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيداً إذا أردتَ لِيَضرِب زيدٌ عمراً وأنت تخاطبُني فإنّما تريد أنْ أُبلِغَه أنا عنك أنّك قد أمرتَه أن يَضرِبَ زيدٌ عمراً وزيدٌ وعمروٌ غائبانِ فلا يكون أن تُضمِرَ فِعْلَ الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً وأنت تريد أن أُبلِغَه أنا عنك أن يَضرِبَ زيداً لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظنّ السامعُ الشاهدُ إذا قلت زيداً أنك تأمُرُه هو بزيد فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذْ من الفعل نحوُ قولك عليكَ،أن يقولوا عليه زيداً لئلاً يشبَّهَ ما لم يؤخَذْ من أمثلة الفعل بالفعل وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطِبِ المأمورَ كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّهَ عليكَ ورُوَيْدَ بالفعل)) (١).

نجد سيبويه في هذا النص يتخذ دور الموجه اللغوي لمتكلم اللغة في ضرورة مراعاة مخاطبه من خلال امن اللبس عن طريق الابتعاد عمّا يُولد هذا اللبس، لان المتكلم لا يضمر ولا يحذف إلا إذا كان لدى مخاطبه علم بما اضمر، فكيف إذا اضمر كلام موجه لغيره فإنّ ذلك يجعل المُخاطَب يظنُّ أن الكلام موجه له فيتولد اللبس عنده، ونجد في هذا النص السيبويهي تعاملاً مع اللغة من خلال أفرادها وملابساتها، وممّا يَدلُّ على ذلك عبارات الخطاب الواردة في هذا النص نحو: (تخاطب) و(تخاطبني) و(السامع)، إذ يقول كارتر (Carter) في هذا المقام:((إنّهُ من الصعب في أنْ نجادل أن اللغة بالنسبة لسيبويه كانت دائماً تعمل أو تتواجد في

---

(١) الكتاب: ١/٢٥٤-٢٥٥.

سياق حقيقي بين المتكلم والمستمع، وان الحذف ممكن فقط عندما يجعل السياق الحقيقي العناصر المحذوفة بيّنة)) [1].

٤. حذف الفعل في التحذير:

التحذير في اللغة مصدر الفعل حذّر بتشديد الذال، التخويف أو هو تخويف شيء من شيء وتبعيده منه.[2]

أمّا في الاصطلاح فهو: تنبيه المُخاطَب على أمر مكروه ليجتنبه[3]، ويقول ابن الناظم ((التحذير: تنبيه المُخاطَب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه)) [4] والأصل في التحذير أن يكون موجهاً إلى المُخاطَب.[5]

والتحذير أسلوب يلجأ إليه المتكلم تنبيهاً للمخاطب لاجتناب مخوف قد يقع به، فهو أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المُخاطَب ويتمُّ هذا الأسلوب بطرائق عدّة:

أولها: ضمير الخطاب (إيّا) مسنداً إلى مخاطب معين ويذكر معه المحذر منه الذي يكون معطوفاً نحو: إيّاك والأسدَ، أو مجروراً نحو:إيّاك من الأسد.[6] وثانيها: المحذر منه مضافاً إلى ضمير المحذر ومعطوفاً عليه محذر منه آخر، نحو: رأسك والسيف، ونفسك والأسد. وثالثها: ذكر المحذر منه فقط، إما مكررا نحو: الأسد الأسد، أو مفردا نحو:الأسد [7].

---

(١) M.G. Carter , Elision in the proceedings of the colloquim on Arabic grammar.p,١٢٦. نقلا عن التقدير النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، سعد حسن ضاروب، الجامعة الامريكية في بيروت، ١٩٩٦، ص: ٨٧.

(٢) يُنظر: لسان العرب: ٩٢/٣ (حذر)، كشاف اصطلاحات الفنون:٣٩٧/١.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحوية:١٠١.

(٤) شرح ابن الناظم:٤٣٢.

(٥) يُنظر: المصدر نفسهُ:٤٣٣، ارتشاف الضرب، ابو حيان:١٤٧٧/٣.

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٤٣٢، شرح الكافية للرضي: ٥/٢-٨.

(٧) يُنظر: المصدران انفسهما.

وأيّاً ما كانت الطريقة التي يتمُ بها أسلوب التحذير، سواءً بـ(إيّا) أم باسم مكرر أم مفرد، فإنّهُ يكون فيه الاسم نصباً، وقد أثار هذا النصب من دون عامل أحدثه النحاة، وكعادتهم في البحث عن العوامل فلا بُدَّ من أن يكون – في نظرهم – فعل قد احدث النصب. فاتفقوا على أن هذا الأسلوب لا يخلو من فعل ناصب للاسم، واختلفوا في تقدير الفعل المحذوف، وكان ممّا قدروه: أحذِّر، واحذرْ، واتّقِ، وباعِدْ، ونحِّ، وخلِّ، ودعْ، وبعّدْ، وما أشبه ذلك. وكان لسيبويه السبق في تقرير ذلك بقوله: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذِّر: إيّاك،كأنك قلت:إيّاك نحِّ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتقِّ، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتقِّ نفسك))[1] وعلى نهج سيبويه سار المبرِّد، وابن السراج[2].

وقدّر الانباري الفعل (أحذِّر) إذ يقول:((فإنْ قيل: فلمَ انتصب قولهم: إيّاك والشرَّ؟ قيل لان التقدير فيه: إيّاك أحذِّر)) [3] وذكر ابن يعيش أنّ تقدير هذا الفعل: اتّقِ، أو جانب.[4] وقدّره ابن عصفور بـ(باعد) واحذر.[5]

ويبدو أن هذا الأسلوب لا يتوقف على تقدير معين دون آخر بل كل ما يؤدي المعنى يصحُ تقديره، إذ إنّ سيبويه لم يقدر فعلاً محدداً بعينه، وإنما ذكر تقديرات عدّة ثم قال وما أشبه ذا.[6] فقد جاء في حاشية الصبان:((والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد، ولا على تقدير: احذر، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، إذ المقدَّر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه)) [7].

---

(١) الكتاب: ٢٧٣/١.
(٢) يُنظر: المقتضب: ٢١٣/٣، الأصول: ٢ / ٢٤٩-٢٥٠.
(٣) أسرار العربية: ١٠٢.
(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣١٢/٢.
(٥) يُنظر: شرح الجمل: ٢ /٢٥٢.
(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، معاني النحو:٩٣/٢.
(٧) حاشية الصبان: ١٨٩/٣.

أما حكم هذا الفعل من حيث الإضمار والإظهار ففيه حكمان عند النحاة: أحدهما عدم جواز إظهاره، وذلك إذا كان التحذير بـ(إيّا) مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان التحذير بغير (إيّا) وكان المحذر منه مكرراً أو معطوفاً.(١) غير أن من النحويين من قال بجواز إظهاره نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل (٢).

والحكم الآخر: جواز ذكر فعل التحذير وذلك إن كان التحذير بغير إيّا والمحذّر منه مفرداً غير مكرر، إذ قال سيبويه: ((فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتّقِ رأسك، وأحفظ نفسك واتّقِ الجدار)) (٣).

وقد اوجب النحويون إضمار الفعل في التحذير بـ(إيّا) أو المكرر أو المعطوف وشدّدوا على ذلك حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة ففي قولهم: إياك والأسد، إياك اسم مضمر منصوب الموضع، والناصب له فعل مضمر وتقديره ايّاك باعد وإياك نحّ وما أشبه ذلك (٤).

وقد فسّر سيبويه هذا الحذف في أسلوب التحذير في ضوء عناصر سياق الحال إذ إنّ هذا الفعل المقدّر يحذف لكثرة استعماله من قبل المتكلمين ممّا أدّى ذلك إلى فهمه من قبل المُخاطَب، ولدلالة الموقف التحذيري عليه ما أدّى إلى الاستغناء عنه إذ يقول سيبويه: ((وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام فصار بدلا من الفعل)) (٥) وقال في موضع آخر مفسّراً الحذف في المحذر المكرر والمعطوف: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في

---

(١) يُنظر: الكتاب:١/٢٧٣، المقتضب:٣/٢١٥، أسرار العربية:١٠٢، شرح المفصل: ٢/٣١٢-٣١٣.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٧.

(٣) الكتاب: ١/٢٧٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٣١٢.

(٥) الكتاب: ١/٢٧٤.

كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الـــذكر، وصــــار المفعــول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل)) (١).

وهذا يعني أن سيبويه قد استعان بالسياقين اللغوي والحالي في تفســير هــذه الظاهرة، فهو هنا يستعين بدلالة حال المتكلم الدالة على انه يحذر المُخاطَب مــن أن يذكر الفعل، كما يستغني بدلالة إياك نفسها على التحذير عن ذكر الفعل، وذلــك أن العرب اكتفت بإيّاك عن الفعل، فصارت إيّاك بمنزلة اللفظ بالفعــل، وكــذلك نجــد المُخاطَب في هذا الأسلوب قد اكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير عن ذكر الفعل وبذكر إياك الدالة على التحذير كذلك (٢).

ونجد سيبويه في النص الثاني يستعين بالسياقين أيضاً للدلالة على المحــذوف من الجملة، إذ إنَّ حال التحذير تدل على هذا الفعل فلا داعي إلى ذكــره، كمــا أن التكرار – وهو من السياق اللغوي – سوّغ لأحد الاسمين أن يقوم مقام الفعل، وذلك لان التكرار هذا يُفهِم التحذير، فإذا ذكرتها مفردة لم تدل على معنى الفعل لذا يحسن إظهاره(٣).

والظاهر أن للقصد والمقام وما يقتضيه الحال أثــراً فــي صــياغة الكــلام وأساليبه، إذ إن هذه الأمور هي التي تتحكم في حذف الفعل وذكره لا لشــيء آخــر مرتبط باللفظ وما شابهه، فلما كان غرض المتكلم تحذير المُخاطَب بأقصر الطريــق وبما يحفظ المُخاطَب من الوقوع في المحذور، إذ إنَّ التطويل قد يؤدي إلى تفويــت هذا الغرض تطلب منه ذلك إيجاز كلامه واختصاره بطريق الحذف، ولاسيما كون الحال أو المقام دالاً على الفعل المحذوف وقد علم المُخاطَب به.

وهذا أمر قد تنبه إليه حُذّاق النحويين مراعين المحيط الذي تُولد فيه الأساليب الخطابية وصياغتها وفقا له، فقد قال الرماني:((لانَّ التحذير ممّا يخاف منه وقــوع

---

(١) الكتاب: ١/٢٧٥.

(٢) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٢٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسُهُ:٤٢٣.

المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام)) [١] ووجد الرضي الاستراباذي أن الحذف إنما وجب((لان القصد... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المُخاطَب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق))[٢] وهذا ما صرّح به الجامي.[٣]

٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:

قد يحذف العامل في المفعول المطلق وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياماً لا قعوداً، أي: قُمْ قياماً ولا تقعدْ قعوداً، والدعاء نحو: سقياً لك، أي سقاك الله، وبعد الاستفهام التوبيخي، نحو: أقياماً وقد قعد الناس، وكذلك يحذف وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، نحو: زيد سيراً سيراً، وما زيد إلا سيراً، ويحذف أيضاً إذا قُصِدَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوت صوتَ حمار[٤].

وقد بحث سيبويه حذف العامل في هذه الأنواع وفسّر ذلك الحذف لكل نوع وبيّن تقديره مراعياً سياق الحال وعناصره من متكلم ومخاطب ودلالة حال فقد قال في حذف العامل بعد الاستفهام: ((وأمّا ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك: أقياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ وأجُلوساً والناسُ يعدُون، لا يريد أن يُخبر أنه يَجلس ولا أنّه قد جلس وانقضى جلوسُه ولكنه يُخبر أنّه في تلك الحال في جُلوس وفى قيام)) [٥] فسيبويه يعتمد على المتكلم والمُخاطَب والحال في تفسير معنى هذه

---

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٣٠٧.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/٨.

(٣) يُنظر: الفوائد الضيائية، الجامي: ١/٣٧٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ١/٢٢٢-٢٣٠، شرح الكافية للرضي: ١/٢٧٤-٢٨٩، شرح ابن عقيل: ١/٥٦٣-٥٧١.

(٥) الكتاب: ١/٣٣٨.

الجملة، فدلالة حال المُخاطَب من القيام والجلوس أغنت المتكلم عن ذكر فعل القيام أو الجلوس، وهذا ما نجده في حذف عامل المكرر إذ قال: ((وكذلك إنْ أخبرتَ ولم تَستفهم تقول: سَيْراً سيراً عنيتَ نفسك أو غيرك وذلك أنَّك رأيتَ رجلاً في حال سيرٍ أو كنتَ في حالِ سيرٍ أو ذُكر رجل بسيرٍ أو ذُكرتَ أنت بسيرٍ وجَرى كلامٌ يَحسن بناءُ هذا عليه كما حسن في الاستفهام)) [١].

وكذلك يَتَّضِحُ اعتماد سيبويه على سياق الحال في تقدير حذف عامل المصدر التشبيهي في قولهم: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، بقوله: ((هذا باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشَبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلى... فإنّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ ولم ترد أن تجعل الآخِرَ صفةً للأول ولا بدلاً منه، ولكنَّك لمّا قلتَ: له صوتٌ عُلم أنه قد كان ثَمّ عَمَلٌ فصار قولك له صوتٌ بمنزلة قولك فإذا هو يصوِّتُ فحملتَ الثاني على المعنى)) [٢] فالفعل هنا مضمر وما يدل عليه الحال الذي يمر به المتكلم فينقله بقوله: (له صوتٌ) الذي فيه دلالة على العمل الذي يقوم مقام الفعل فينتصب (صوت) الثانية إذ إن الحال المشاهدة من المتكلم بمنزلة العامل الذي ينصب لأنه عمل.

وهذا دليل على اعتماد سيبويه على حواس المتكلم ويعلل بها حذفه لألفاظ اقتضى القياس اللغوي أن تذكر في الكلام، وكأنّما أحسَّ بأنَّ الأفكار لا تتناقل بالألفاظ فحسب فقد يدرك السمع ما يريد اللسان التعبير عنه لذا لا يذكر المتكلم الألفاظ التي عرَفَها المخاطَب[٣].

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل المضمر منصوباً، إذ انه يدل على موقف قائماً في حال مرور المتكلم به، أمّا إذا ارتفع فالمعنى مختلف، لذلك نجد سيبويه يفرّق

---

(١) الكتاب: ١/٣٣٩.

(٢) الكتاب: ١/٣٥٥ -٣٥٦.

(٣) مراعاة المخاطب في النحو العربي:٩٥.

بين وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب تبعاً لسياق حالها، ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ولكنك أردت تذكر الرجل بفضلٍ فيه وأنْ تجعل ذلك خَصلةً قد استكملها كقولك له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحينَ لأنَّ هذه الأشياءَ وما يُشْبِهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ، وعلى هذا الوجهِ رُفْعَ الصوتُ، وإن شئت نصبتَ فقلت له عِلْمٌ علمَ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلُّمٍ وتفقُّهٍ وكأنه لم يَستكمل أن يقال له عالمٌ)) [1].

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعني وهو يتعلم ويتفقه ولمّا يصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. فهذا هو الفرق بين النصب والرفع في هذا الباب، قال سيبويه: ((وإنما فُرِّق بين هذا وبين الصَّوت لأنَّ الصوت عِلاجٌ وأنّ للعِلْم صار عندهم بمنزلة اليَدِ والرِّجلِ... وإذا قال له صوتٌ صوتَ حمارٍ فإنّما أخبر أنّه مرّ به وهو يصوِّت صوتَ حمارٍ، وإذا قال له علمٌ علمُ الفقهاء فهو يُخبِر عمّا قد استقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمْعِه منه أو رآه يَتعلَّم فاستدلَّ بحُسْن تعلُّمِهِ على ما عنده من العلم ولم يردْ أن يُخبِر أنّه إنما بدأ في علاج العلم في حال لُقْيِّه إيّاه)) [2]. فترى المتكلم والمُخاطَب هما الأساس الذي يبني عليه سيبويه اغلب تفسيراته للظواهر اللغوية والتراكيب ويفرّق به بين الأوجه الإعرابية المتعاقبة على مفردات الجملة الواحدة.

---

(1) الكتاب: ١/٣٦١ -٣٦٢.

(2) الكتاب: ١/٣٦٢.

٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء:

يحذف عامل المصدر عند النحويين وجوباً، وذلك إذا قصد به المتكلم دعاءً لإنسان أو عليه وذلك نحو: سقياً ورعياً، ونحو: خيبة ودفراً، وجدعاً، وعقراً وبؤساً، وغيرها ممَّا يُقصد به الدعاء.(١)

فهذه المصادر جاءت منصوبة على هذا المعنى وقد فسَّر النحاة النصب فيها على إضمار فعل إضماراً لازماً والتقدير في (سقياً): سقاك الله سقياً، ورعياً: رعاك الله رعياً. والمصدر هنا نائب عن الفعل المحذوف (٢).

وقد بحث سيبويه هذه المسألة في ضوء سياق الحال جاعلاً قصد المتكلم المسوغ لنصبها وحذف أفعالها، إذ إنَّ هناك علاقةً كبيرة في مثل هذه الأنماط اللغوية بين هيأتها التركيبية وحالاتها الإعرابية وقصد باثها، ومن ثَمَّ نستطيع الوقوف على معانيها، إذ قال سيبويه مفسراً نصب هذه المصادر: ((وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكرَ مذكور فدعوت له او عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبةً، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب وإنما اختزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل... ومما يدلك أيضا على انه على الفعل نصب، أنَّك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وانك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.)) (٣).

فما يُحدِّد نصب هذه المصادر وحذف عواملها المعنى الذي يقصده المتكلم عند سيبويه، إذ إنَّ المتكلم إذا قصد بهذه المصادر الدعاء فإنَّها منصوبة على فعل دعائي من لفظ المصدر وقد ناب هذا المصدر مناب الفعل لأنه يؤدي معناه ويساق توكيداً له. وكذلك فإنَّ هذه المصادر لم يذكرها المتكلم ليخبر عنها بشيء كما يخبر

---

(١) يُنظر: الكتاب: ١/٣١٢-٣١٣، شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١/٣١٢،شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٣) الكتاب: ١/٣١٢.

عن زيد إذا قال: زيدٌ قائمٌ، وإنّما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه، وقد لجأ المتكلم في هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه وتؤدي معناها المراد عنده لذلك يأتي بالمصدر مجرداً من فعله مضمراً في نيته لعلم مخاطبه بقصده وربما يأتي به توكيداً فيقول: سقاك الله سقياً.(١)

فنجد المتكلم في كثير من الظواهر النحويّة عند سيبويه يلجأ إلى ما يزيد عبارته وضوحاً، وتلك هي غاية سيبويه ومنشوده، لذلك إنّ من الأشياء التي تزيد في إبانة الدعاء بالمصدر هنا، الإتيان بالمصدر المنصوب مشفوعاً بجار لضمير المخاطب المعني بالدعاء، فيقول: سقياً لك، ورعياً لك، ولك هنا للتبيين عند سيبويه إذ يقول: ((ولمّا ذكرهم (لك) بعد سقياً، فإنّما ليبيّنوا المعني بالدعاء . وربّما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنّه قد عُلم من يعني. وربّما جاء به على العلم توكيدا.))(٢).

ونجد سيبويه في هذا النص يتّخذ عنصر المتكلم الأساس الذي يتكأ عليه في تفسير مكونات هذا التركيب الدعائي،إذ إنّ الدعاء معنى راجع إلى قصد المتكلم لذا كان منحى سيبويه في تفسير الظواهر النحوية مرتبطاً بالمعنى الذي يؤديه التركيب والذي يرتبط بالقصد والفائدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفسير النصوص في ضوء ملابساتها ومستعمليها.

ويضع سيبويه هنا قاعدة تُعدّ في العلم الحديث من المعايير التداولية، وهي قاعدة تمييزيّة بين الخبر والإنشاء يكون أساسها قصد المتكلم، فقصد المتكلم هو ما يفرق بين كون الكلام خبراً أو إنشاءً، فإذا كان قصد المتكلم الدعاء فإنّ المصدر ينتصب، وإذا كان قصده الإخبار فإنّه يرتفع.(٣)

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٢٠٥، شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٢) الكتاب: ١/٣١٢-٣١٣.

(٣) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: ٧٨.

٧. حـذف المستثنى:

قد يُحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد (إلا) و(غير) المسبوقتين بـ(لـيس) ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، وذلك نحو: ليس إلا وليس غير، والمراد ليس إلا ذاك، وليس غيـر ذاك.[١]

فالمتكلّم هنا لجأ إلى الاختزال في الهيأة التركيبية لجملة الاستثناء وأورد ذلك على جهة الاختصار، لغرض دلالي قد يؤديه هذا التركيب ما لا يؤديه غيره، وقـد فسّر سيبويه هذا الاختزال بقوله:((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك ليس غير وليس إلا كأنّه قال ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعنى)) [٢].

فسيبويه كي يُحلّل هذه العبارة التي جعلها الحذف على تلك الهيأة ينفـذ إلـى سياق حالها ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه، فيتخيل قائلها عارفاً مقصده وهـذا واضح من قول سيبويه (كأنه قال ليس إلا ذاك وليس غير ذاك) وبعد ذلك يَعَلّلُ قول هذا المتكلّم بالعلاقة التواصلية بينه وبين مخاطبه فالمتكلّم يروم الخفـة كـي يـؤدي رسالته بيسر وسهولة اكتفاءً بعلم مخاطبه ما يعني وفي ذلـك قـال ابـن يعـيش: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير، وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يُسـتثنى به من ألفاظ الجحد؛ لعلم المخاطب بمراد المتكلّم، وذلك قولك ليس غير ولـيس إلا والمراد ليس إلا ذاك وليس غير ذلك))[٣].

فالذي يبدو أن المتكلّم هنا يروم الاختصار والإيجاز لتوافر الأسـباب التـي يمكن أن تُغني عن المحذوف لقدرة الألفاظ على الدلالة على ما حذف مـن الكـلام فضلاً عمّا يمتلك المخاطب من معرفة بقصد المتكلّم كل ذلك جعل المتكلّم يميل إلـى

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥، المقتضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

(٢) الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/٤٤٧، وينظر: المقتضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

أشبه ما تكون علاقة الجزء بالكل، ومن هنا استعملت أكثر أدوات الاستثناء لتأكيد نفي المراد ومنها ليس ولا يكون.(١) ففي قولنا: حضر الطلاب ليس زيداً، كأنَّ المُخاطَب تصوّر أن زيداً هو الذي حضر، فنفينا ذلك عنه، وفي قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((يُطبع المؤمن على كل خلق)) كأن المُخاطَب تصور أيضاً انه يُطبع على الكذب والخيانة فنفى ذلك عنه فقال: ((ليس الكذب والخيانة)) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.(٢)

وما دام معنى الاستثناء يفهمه المُخاطَب فاغلب الظن انه لا حاجة بنا إلى تقدير المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) إذ المعنى تام ولا يحتاج إلى هذا التقدير، اللهم إلا إذا كانت الغاية منه تعليمية لإيضاح القاعدة النحوية، وعلى ذلك فإنَّ الأولى أن يكون المنصوب بهما مستثنى لأنه كما يقول الخليل: ((مخرج مما أدخلت فيه غيره)) (٣) لان جَعْلَهُ خبراً يستتبع تقدير اسم له ولو أُظهِرَ هذا الاسم لجرّدَ الكلام من كل سمات الاستثناء، فضلاً عن ذلك فإنَّ الضمير المستتر هنا عائد لغائب وهذا خلاف ما قرره النحويون من أنّ الضمير الواجب الاستتار إنما هو ضمير المتكلّم وضمير المُخاطَب (٤).

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء الأصل فيهما رد على كلام سابق، كأنّ قائلاً قال: حضر خالد لا الطلاب، فقيل له: حضر الطلاب ليس خالداً، وهما يحملان معهما معنى النفي (٥).

---

(١) يُنظر: الكليات، أبو البقاء: ٦٧، التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: ٣٥٤..

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

(٣) الكتاب: ٢/٣٣٠.

(٤) يُنظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٥٩.

(٥) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

واغلب الظن أنّ ما ذهب إليه ربما يصدق على نوع من الكلام ولا يصدق على نوع آخر فقد لا يكون لهما علاقة أو اتصال بأي كلام سابق لان المتكلّم قد يقصد أنْ يخبر المُخاطَب عن شيء لم يكن في خلد مخاطبه منه علم.

٩. حذف عامل الحال:

الحال لابُدَّ لها من عامل إذا كانت معربة ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال والعامل فيها الفعل المذكور (جاء) أو يكون العامل فيها جارياً مجرى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، نحو: زيد ضارب عمراً، قائماً، فالعامل اسم الفاعل (ضارب).

أو يكون العامل فيها معنى فعل كقولنا: زيد في الدار قائماً، فـ(قائماً) حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار [١].

وهذا العامل قد يُحذَف من جملة الحال، جوازاً أو وجوباً، ولا يَتمُّ ذلك إلا بقرينة دالة عليه، إما حالية وهي دلالة الحال المشاهدة، أو مقالية وهي تقدم ذكره[٢].

وقد عرض سيبويه هذه المسألة ودرسها في ((باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم)) نحو: أقائماً وقد قعد الناس أو قاعداً علم الله وقد سار الركب [٣]. وكذلك في ((باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل)) نحو: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى [٤].

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٣٧٥-٣٧٦، شرح الكافية للرضي: ٢/٥٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٤٠٠، شرح الكافية للرضي: ٢/٨٤.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١/٣٤٠.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/٣٤٣.

فنجد سيبويه وهو بصدد أداء مهمته في إيضاح هذه الأنماط التعبيرية المسموعة عن العرب وتحليل الظواهر الإعرابية لها تعبيراً عن وظائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه (الحال) أي المقام الذي قيلت فيه [١].

١٠. الحال الجامدة:

الأصل في الحال عند النحويين الاشتقاق[٢]. لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق.[٣] وهذا الغالب عليها لكن ليس باللازم، فقد جاءت في بعض المواضع جامدة والدلالة فيها على هيأة واضحة، وشرط ذلك صحة تأوله بمشتق[٤]. والحق انه لا حاجة إلى ذلك التأويل؛ لان كل ما دل على هيأة صحَّ أن يقع حالاً، إذ إنَّ الحال هو المبين للهيأة، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلف تأويله بمشتق.[٥]

والمواضع التي قد تأتي فيها الحال جامدة محددة عند النحويين، وهي الدلالة على السعر في نحو: بعْهُ مداً بدرهم، إذ المعنى بعه مسعَّراً كل مدٍّ بدرهم، والدلالة على التفاعل نحو: بعتُهُ يداً بيد، أي مناجزةً، أو كلَّمتُهُ فاهُ إلى فيَّ، أي مشافهةً، والدلالة على التشبيه نحو: كرَّ زيدٌ أسداً، أي مشبهاً الأسد، والدلالة على الترتيب نحو: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً [٦].

---

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب ابو جناح: ٢١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٧٠، شرح ابن عقيل: ١/٦٢٨، معاني النحو:٢/٢٤٤.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٦٩.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/٦٢٨.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٦٩.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/٦٢٨.

واغلب الظن أن هذه المواضع التي حدّدها النحاة لوقوع الحال جامدة، ما هي إلا معانٍ معبرة عن هيآت مهما كان نوع الحال فيها بصرف النظر عن شرط الاشتقاق والجمود، فالسعر فيه تعبير عن هيأة البيع، والتفاعل فيه تعبير عن هيأة أيضاً، وفي التشبيه والترتيب كذلك.

وقد بحث سيبويه هذا الموضوع في ضوء الجانب الاجتماعي للغة، إذ إنّ هذه الهيآت تتمُّ في ضمن أعراف اجتماعية لا تخلو من التفاعل بين متكلم ومخاطب ولا يتّضحُ المعنى فيها إلا في ضوء سياق حالها الذي جرت فيه.

وقد بحث سيبويه هذه المواضع، فعرض لأنماط متعارفة في الاستعمال مثل قولهم: كلمتُه فاهُ إلى فيّ، وبايعتُهُ يداً بيد، فلا يكتفي بأنْ يخرج لها معانيها النحوية، بل يمضي يفسر التلازم التركيبي بين عناصره، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية (١).

إذ إنّها جرت في محيط استعمالها بين متكلم ومخَاطَب وفهمت في ضمن سياق حالها فيجب أن تستعمل في ضوئه ((وذلك أنّه لا يجوز أن تقول كلّمتُه فاه حتّى تقول إلى فيّ، لأنّك إنّما تريد مشافَهةً والمُشافهةُ لا تكون إلاّ من اثنين فإنّما يَصحّ المعنى إذا قلت: إلى فِيّ، ولا يجوز أن تقول بايعتُه يداً، لأنْك إنّما تريد أن تقول أخَذَ منّي وأعطاني فإنّما يَصحَ المعنى إذا قلت: بيدٍ، لأنهما عَمَلانِ)) (٢).

والملاحظ في ذلك أن هذه الجمل يتضافر في تحقيق معناها السياقان اللغوي والحالي، فاللغوي لان المعنى لا يتم باقتطاعها، إذ إنّ المشافهة والأخذ والعطاء ينتج من خلال التركيب. كما يسهم السياق الحالي في ذلك لان المعاني لا تتم إلا بين اثنين، قال ابن يعيش: ((هذه الأسماء... لا ينفرد منها شيء، ولا بد من إتباعه بما بعده فلا يجوز (كلمته فاه) حتى تقول: إلى فيّ، لأنك إنما تريد المشافهة، والمشافهة

---

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ١/٣٩٢.

والحال المؤكدة قد تؤكد مضمون جملة وهـي التـي يسـتفاد معناهـا مـن مضمون الجملة قبلها نحو: هو المتنبي شاعراً، فالمتنبي مشهور بالشعر، معـروف به، فقولك (شاعراً) يؤكد مضمون الجملة قبله، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وان يكون طرفاهـا – وهمـا المبتدأ والخبر – معرفتين جامدتين، ولا بُدَّ من أن تتأخر الحال عنهما معـاً وعـن عاملها، وان يحذف عاملها وصاحبها وجوبا [1].

وقد تناول سيبويه هذين القسمين من الحال، وفرّق بين معنى كل جملـة فـي القسمين من خلال العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وملابسات الحديث بينهمـا فلكـل نوع من الحال معنى يؤديه اعتماداً على عناصر العملية الخطابية، فمعنـى جملـة الحال المؤسسة في نحو قولنا: هذا عبدُ اللهِ منطلقاً، كما يقول سـيبويه: ((والمعنـى انك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرّفه عبد الله؛ لأنك ظننت انـه يجهلـه، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله))[2].

أي أنَّ المتكلم عندما يطلق هذه الجملة الحالية لا يريـد أن يُعـرّف مخاطبـه بشخص يظن انه يجهله، لان هذا الشخص معروف من الطرفين، وإنما يكون قصد المتكلم أن يثبت للمخاطب الانطلاق وينبهه إليه.

ولذلك إنَّ العامل في هذه الحال هو التنبيه أو الإشارة عنـد سـيبويه أي أنَّ التقدير: انظر إليه منطلقاً، والمقصود انك أردت أن تنبّه المُخاطَب للخبر في حـال الانطلاق، ولم ترد أن تعرّفه إياه وأنت تقدر انه يجهله [3].

أما معنى جملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة عند سيبويه فقد استنبطه أيضاً من التحليل المعتمد على عنصري الخطاب والموقف، فمعنـى جملـة: هـو زيـد معروفاً، يفسره وفقاً لقصد المتكلم وفائدة المُخاطَب، إذ قال: ((وذلك أنّـكَ ذكـرتَ

---

(1) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٣٩١-٣٩٢، النحو الوافي: ٢/٣٤١، معاني النحو: ٢/٢٦٦.

(2) الكتاب: ٢/٧٨.

(3) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٤٠٦.

للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننتَ أنه يجهله، فكأنك قلت أُثْبِتُهُ أو الزمه معروفاً، فصار المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلتَ معروفاً ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرِّفُ ويُؤكِّدُ..)) (1).

فكلتا الجملتين حاليتان لكن على معنى مختلف تبعاً لملابسات الحديث، وغاية المتكلم مع المُخاطَب، ففي الحال المؤسسة يكون المُخاطَب عالماً بالخبر عارفاً به ويريد المتكلم أن ينبّهه على الحال المتممة لمعنى الجملة، أما في الحال المؤكدة فلا يكون المُخاطَب عارفاً بالخبر بل يجهله، لذلك يعمد المتكلم إلى تعريفه به وتوكيده بالحال، وتظهر هنا قدرة سيبويه على دمج منهجين في تحليل اللغة والتقعيد لها، المنهج الأول نحوي، يقسم فيه الكلام على عنصريه الأساسيين: هما المسند والمسند إليه، والمنهج الآخر دلالي يلتفت فيه إلى المعنى الذي تفيده العبارة مشيراً إلى نية المتكلم في تنبيه المُخاطَب إلى مراده من الكلام.

وجملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون غير جائزة تبعاً لقصد المتكلم وذلك إذا قصد الإخبار عن عمل أو صفة ولم يقصد فيها تعريف المُخاطَب ما يجهله نحو: هو زيد معروفاً، أو الفخر، نحو: أنا عبدُ الله كريماً، وهو عبدُ الله شجاعاً، أو التصغير، نحو: إني عبدُ الله آكلاً كما تأكل العبيد، لأنه لا يحسن أن يخبر المتكلم مخاطبه عن خبر يعرفه، قال سيبويه: ((وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرّفه بأنّه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تُصَغِّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرف ما تُرَى أنه قد جُهل أو تُنزلُ المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إيّاه باسمه))(2) فالاعتماد في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب واضح يشير إلى اهتمام سيبويه

---

(1) الكتاب: ٢/٧٨-٧٩.

(2) الكتاب: ٢/٨٠.

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾(١) فاستعمال النداء فيهم تنبيهاً على بعدهم عن الحق)) (٢).

والنداء أسلوب خاص بالمتكلم موجّه إلى المُخاطَب، يَتِمُّ بحروف خاصة يهتف بها المتكلم لتنبيه المنادى، ويستعملها ليجذب من خلالها انتباه المنادى وإقباله عليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:((إن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك، فهو أوّل كلّ كلام لك به تعطف المكلم عليك))(٣).

ولتحقيق هذا الغرض يستعين المتكلم بأدوات النداء التي لكلٍّ منها استعمال خاص يحقق بها المتكلم نداءه وإقبال مخاطبه عليه، وقد أدرك سيبويه هذه المسألة ودرسها في ضوء سياق استعمال المتكلم لكل أداة من هذه الأدوات، فالتفريق الدلالي بين هذه الأدوات وتباين استعمالها يكون على وفق المنادى أو ما في حكمه، ودرجة قربه من المتكلم، فقد خصصت مجموعة منها لنداء القريب، وأخرى للمتوسط، وثالثة للبعيد. وما خالف هذا الاستعمال يكون لعلّة ما ويبحث له عن تفسير يوجهه، وهذا ما قرّره سيبويه إذ قال:((هذا باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدعو، فأمّا الاسم غير المندوب فيُنَبَّهُ بخمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك مقبلاً عليك توكيدا))(٤).

---

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن:٤٨٦.

(٣) الكتاب: ٢/٢٠٨.

(٤) الكتاب: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

ويتّضِحُ في هذا النص إدراك سيبويه للعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، فالمتأمّل في هذه الحروف يجد لها دلالات مختلفة على وفق استعمال المتكلم وتنبيه المُخاطَب تختلف عن دلالة غيرها من الحروف فالأدوات (يا وهيا وأيا وأي) لهـا اسـتعمال يختلف عن استعمال الهمزة إذ ينادى بها البعيد المعرض عن المتكلم، إذ يقول ابـن السراج:((الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف، وهذه ينبّه بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشـيء المتراخي عنه أو للإنسان المعرض أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجـوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً)) [١].

فهذه الحروف المنتهية بالألف لها القدرة على مدّ الصوت، لأنّ صوت الألف ذو قوة إسماع عالية يمنح المتكلم القابلية على مدّ الصوت به طويلاً، وصوت الألف يناسب الحياة البدوية، لان الأشخاص فيها يكونون على مسافات بعيدة يحتاج المتكلم فيها إلى أن يمد صوته بهذه الأحرف.[٢] وفي ذلك يقول ابن يعيش:((الغـرض مـن حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادى متراخياً عن المنـادي أو معرضاً عنه لا يقبل إلا بعد اجتهاد، أو نائماً قد استثقل في نومه اسـتعملوا فيـه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي يا وأيا وهيا وأي، يمتـد الصـوت بهـا ويرتفع، فإن كان قريباً نادوه بالهمزة.. لأنها تفيد تنبيه المدعو، ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها، ويجـوز نـداء القريب بسائر حروف النداء توكيدا))[٣].

فيتضح فيما يبدو أنّ هناك علاقة وثيقة ما بين استعمال أدوات النداء وقصـد المتكلم وتنبيه المُخاطَب والطاقة الصوتية التي تمتلكها كل أداة ما يُمكّننّا من القـول

---

(١) الأصول في النحو: ١ /٣٢٩.

(٢) يُنظر:مراعاة المخاطب (البحث): ٢٠، مراعاة المخاطب في النحو العربي:٨٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/٢٩٠.

فصول النداء، إلا انه على سبيل التفجّع، فالمتكلم يدعو المندوب وان كان يعلم أنَّهُ لا يستجيب، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن.(١)

فالندبة أسلوب يلجأ إليه المتكلم للتعبير عمّا يُلِمُّ به من شدة الحـزن والألـم، فيجعله متفجعاً أو متوجعاً، فيبين للمخاطب بوساطة هذا الأسلوب شدة الألم والمرارة التي لحقت به، وينقل أحاسيسه له مبيناً له تفجعه على من يندبـه، إذ قـال المبـرد: ((إن الندبة عذر المتفجع، وبها يخبر المتكلم انه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم)) (٢).

وقد التفت النحاة إلى أن توظيف أدوات النداء في الندبـة أمـر يلجـأ إليـه المتكلم، لما وجده من خصائص في هذه الأدوات تمكنه من التعبير عمّا فـي نفسـه من لوعة وشدّة عنايةٍ بالمندوب، فكان اختيار المتكلم لأسلوب النداء معبّراً به عـن الندبة نابعاً من وجود ترابط بين المعاني التي تحملها أدوات النداء، وبين ما يكمـن في نفسه ويبتغي البوح به (٣).

ويتم أسلوب الندبة بأحد حرفي النداء (وا) أو (يا) في أوله وألف وهـاء فـي آخره يتوسطه اسم مندوب، وهذا التركيب مناسب لطبيعة هذا الأسلوب، فهو يـوفّر للمتكلم مدّاً للصوت بكون الاسم المندوب واقعاً بين صوتين مديدين (٤).

لذلك قال سيبويه: ((فإنْ شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنّ الندبة كـأنّهم يترنّمون فيها))(٥) فهذا يتوافق مع طبيعة الندبة اللاحقة للنادب، ومـا يلزمهـا مـن تصويت للدلالة على ما عند النادب من حزن وتفجّع وذلك يلزمه مد الصوت بالألف إظهاراً لشدة التفجّع وإخباراً بأنّ المدعو في غاية البعد.(٦) فكُلُّ ذلك يظهر لنا ما بين

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٢٨٧.

(٢) المقتضب:٤/٢٦٨.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٥.

(٤) يُنظر: أسرار العربية:١٣٥.

(٥) الكتاب: ٢/٢٢٠.

(٦) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٢٠.

بين هذا الأسلوب ومحيط استعماله من ارتباط شديد إلى الحد الـذي لا يمكـن فيـه التفسير في حال عزل هذا الأسلوب عن سياق حاله، لأنه يَتِمُّ بين متكلم ومخاطَـب وهو راجع إلى المتكلم يلجأ فيه إلى كل ما يساعده في التعبير عمّا في داخله، لـذلك كان على المتكلم لزاماً أن يبتعدَ عن كلِّ ما يسبِّب الإبهام واللبس ويكون فـي غايـة التبيين ((وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجّع)) (١) فلذلك لا يجوز ندبـة النكـرة أو المبهم فلا يقال: وارجلاه ويا رجلاه قال سيبويه: ((زعم ـ الخليـل رحمـه الله ـ ويونس انه قبيح وانه لا يقال)) (٢) فكان على المتكلم أن يسلك أيسر السـبل التـي تكفل له العذر في تفجّعه وحزنه من السامعين، وانطلاقاً من منهج الخليـل وتلميـذه في التحليل اللغوي لظواهر النحو المختلفة في ربط الظـاهرة بمحيطهـا وتحديـد عناصرها الكلامية نجد الخليل يفسّر ذلك في ضوء سياق الحال معتمداً على المتكلم إذ قال سيبويه: ((وقال الخليل ـ رحمه الله ـ إنما قَبُحَ لأنك أبهمت. ألا ترى انـك لو قلت: واهذاه كان قبيحاً، لأنك إذا ندبتَ فإنّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرف الأسماء، وان تَخُصَّ ولا تبهم؛ لان الندبة على البيان... وإنما كرهوا ذلك انه تفاحش عنـدهم أنْ يحتلطوا وان يتفجّعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عنـدهم فـي المـبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تخبر انك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم مـن الأمـر، فلا ينبغي لك أن تُبهم)) (٣).

يَتَّضِحُ من خلال هذا النص أن الأمر يقع على عاتق المتكلم في الندبة، فلمّـا كانت غاية المتكلم في هذا الأسلوب وصول رسالة حزنـه وألمـه إلـى السـامعين بوضوح لتكون سبباً في عذر تفجّعه وقد يشاركه من سمعه في ذلـك، كـان علـى النادب أن يتفجّع بأعرف أسماء المندوب ولا ينكر ولا يبهم فلا يفهمـه سـامعه، إذ

---

(١) الكتاب:٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب:٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب: ٢/٢٢٧.

فهذا منهج سيبويه يربط الظواهر النحوية بعناصر العملية الكلامية فيفسر ما يطرأ على تراكيب الكلام وعلامات الإعراب في ضوء مستعملي اللغة ومقاصدهم، لان غاية سيبويه الوصول إلى المعنى الحقيقي، فلما كان قصد المتكلم في هذا الأسلوب هو الاختصاص بهذا الاسم المعرفة لتبيين ما قبله لا الإخبار به عما قبله جاء هذا الاسم منصوبا لأنه لو رفع لتغير القصد إلى الإخبار، وفي حقيقة الأمر انه ليس هناك فعل مضمر ولا يظهر، ينتصب به الاسم، لكن سيبويه شبه النصب هاهنا كأنه بفعل إلا أن المتكلم قد اكتفى بعلم المُخاطَب ما يعني من معنى الاختصاص لا انه اكتفى بعلم المُخاطَب فاضمر الفعل.

١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة:

الاختصاص أسلوب متعلق بالمتكلم أيضاً يجري على طريقة النداء فيشابهه في الهيأة ويفارقه في المعنى والغرض، يعمد إليه المتكلم لغرض الإيضاح والتبيين والابتعاد عن الإبهام فليس الغرض منه نداء المخاطَب، أو طلب إقباله، بل يريد المتكلم أن يخصّ شيئاً من بين سائر أمته، أما في النداء فالاختصاص يقع على واحد من جماعة ليعطف أو يقبل عند توهم الغفلة.(١)

وقد بيّن ذلك سيبويه إذ قال: ((وذلك قولك أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ونفعل نحن كذا وكذا أيها القوم وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة وأيها الرجل أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيدا ولا تدخل (يا) ها هنا لأنك لست تنبه غيرك)) (٢).

---

(١) يُنظر: شرح المفصل:٢/٢٩٧،٢٩٥.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٢.

فغرض المتكلم في الاختصاص واضح من خلال نص سيبويه وهو التبيين والإيضاح بعد أن يختص، فعندما يسوق المتكلم ضميراً فانه يختص ثم يأتي بعده بما يزيل عنه الإبهام والالتباس فيتبعه بما هو أوضح منه وهو الاسم الظاهر المعرف بالألف واللام وهذا يشبه إثبات حرف النداء في حال الإقبال وعدم الغفلة لغرض التوكيد كما بين سيبويه، فالغرض من الاختصاص هو التخصيص وإزالة الإبهام من نفس المخاطَب بضمير يسوقه المتكلم في الكلام وتقريبه من ذهن المخاطب بوساطة ما هو اعرف منه.(١)

فلما كان قصد المتكلم تحقيق الإيضاح فراراً من الإبهام لذلك كان من شرط الاختصاص عدم وقوع المبهم والنكرة فيه بعد المضمر، وقد درس ذلك سيبويه في ضوء قصد المتكلم وتوجيهه له كي لا يأتي بما فيه إبهام على مخاطبه، إذ قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول إني زيدا أفعل ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان)) (٢).

فهذا النص يؤكد أن التفكير النحوي عند سيبويه يقوم على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار بأيسر السبل وغرض النحو الوصول إلى غاية الإفهام والإيضاح لان النحو في نظر سيبويه إنما وضع لتسهيل العملية الخطابية بين المتكلم والمخاطب فالتنكير والإبهام، على المتكلم الابتعاد عنه في مواضع البيان كالاختصاص الذي شبهه سيبويه بالندبة لان الغرض منها أيضاً البيان، فكما لا يجوز أن يندب المبهم والنكرة كذلك لا يجوز اختصاصهما هنا، إذ إن الإبهام والبيان دائماً في تفكير سيبويه يتعاقبان في الكلام.وهذا ما جعل النحويين يؤمنون

(١) يُنظر: المقتضب: ٣/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٦.

الفصل الرابع

سياق الحال في المجرورات وموضوعات أُخر

١. حـذف المضـاف:

قد يستغني المتكلّم عن ذكر بعض أجزاء الكلام، إذ تميل العربية إلى الإيجـاز والاختصار، فيعمد المتكلّم إلى الاقتصاد في القول حين يجد أنّ الكلام وافٍ محقـق الفائدة المرجوة، من ذلك حذف المضاف، ويتم بطريقتين في العربية: إحـداهما أن يُحذفَ ويبقى المضاف إليه دالاً عليه قائماً مقامه في إعرابه، نحـو قولـه تعـالى: ﴿ واسأل القريةَ ﴾ (يوسف: من الآية ٨٢) إنما المراد أهل القرية، لكـن اختصـر، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل [١]. ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية٩٣) أي: حُبَّ العجلِ، وكقوله تعـالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: من الآية٢٢) أي أمرُ ربِّك، فحذف المضاف وهـو حـب وأمر، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، لدلالته عليه[٢]. ولأنّ إسناد الفعل هنا إلى الفاعل لا يستقيم في المعنى فيُقدّر المضاف لذلك.

والطريقة الأخرى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه بشـرط أن يعطف المضاف المحذوف على مضاف مماثل له، ليكون قرينةً دالةً مسوّغةً لحذفـه وإبقاء المضاف إليه على جره، كقول ابي دؤاد[٣]:

أكُلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَأً   ونَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْـلِ نَـارَا

والتقدير: وكل نارٍ، فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً [٤].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٢١٢/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٥٥٨/٣، ٥٦٣، شرح ابن عقيل: ٧٨/٣-٧٩.

(٣) يُنظر: ٣٥٣، خزانة الأدب: ٥٩٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٧٩/٣.

بالمبهم، لان درجة التعريف في المبهم أعلى ممّا فيه الألف واللام، وعلى وفق ذلك نجد سيبويه يعرض هذه المسألة بين المتكلم والمُخاطَب ليبين علة امتناع نعت المعرف بالألف واللام بالمبهم بقوله: ((وإنما منع (هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنّما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بـ(هذا) لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فإنّما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص)) [1].

فيكون ذلك انطلاقاً من القاعدة التي وضعها سيبويه التي تحكم النعت والمنعوت بكون المنعوت اخص من النعت، إذ هما جزءان مترابطان يكمل احدهما الآخر. والنعت يتمم المنعوت ويوضحه لدى السامع فكان أساس ذلك منسجماً مع مقدار الإفهام الذي يتحقق من التراكيب اللغوية للمخاطب وتسلسلها مرتبة على وفق هذه الغاية، إذ يذكر المتكلم الأسماء للمخاطب، فإذا اتّضحت لديه اكتفى بذكرها دون الوصف، وان لم تكن كذلك أتى بما يوضحها ويبينها، فالمحدّد الأساس في امتناع النعت في هذه المسألة التواصل بين المتكلم والمُخاطَب [2].

فالاسم المبهم عندما يذكره المتكلم يكون قد عرّف مخاطبه الشيء بعينه وبقلبه أما الألف واللام فتعرّف الشيء بالقلب فقط، فلذلك كان ما يعرف بشيئين اخص ممّا يعرف بشيء واحد، قال الرضي: ((وإنما كان اسم الإشارة اخصّ واعرف من المعرف باللام، لان المُخاطَب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف بأحدهما)) [3] وهذا الأمر متأتٍ ممّا اقرّه سيبويه أنّ حق النعت

---

(1) الكتاب: ٧/٢.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢م٣٤٠-٣٤١.

(3) شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

أن يكون تعريفه انقص تعريفاً من المنعوت، ولا يجوز أن ينعت الاسم بالأخص، لانّ المتكلم إذا كان قصده تعريف مخاطبه وجب أن يذكر له اخص الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت وإذا ذكر أخصّها لم يخلُ المخاطب من أنْ يعرفه أو لا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان وإن أشكل عليه بين بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب[1].

ولعل سيبويه في تحليله هذه المسألة قد سبق ما توصل إليه اللسانيون المحدثون من القواعد التداولية في علم الخطاب بما يسمى بالاشاريات التي منها أسماء الإشارة وأداة التعريف الألف واللام وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك أطلق عليها المبهمات[2]. إلا أنها عامل مهم في تكوين بنية الخطاب، فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات[3]. فالاشاريات ((هي تلك الأشكال الاحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الاشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الاشارية البعيدة عنه)) [4].

ويمكن أنْ نفهم من كلام سيبويه أن الاقتصاد اللغوي مؤثر في صياغة المعاني في السياقات الجملية إذ تنتفي الحاجة إلى ذكر المزيد من المعاني الموضحة إذا اكتملت الصورة في ذهن المُخاطَب حينما يذكر له نعتاً مخصصاً جامعاً، يحقق المراد ويؤدي وظيفة إعلام المُخاطَب، وهذا الكلام ينمُّ عن أن فكرة مراعاة مقتضى الحال في الدرس البلاغي قد كان لسيبويه فضل السبق فيها في بناء الأحكام النحوية

---

(١) يُنظر: العلل في النحو: ٢٣٥.

(٢) يُنظر: التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عيد بليع، مجلة فصول ٦٦٤ سنة ٢٠٠٥، ص٤١:٢.

(٣) يُنظر: المقاربة التداولية، فرانسواز ارمينكو: ٤١.

(٤) استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي الشهري: ٨١.

فقد انسجمت مع الواقع اللغوي وبينت أن المتكلم يطلق ألفاظاً على قدر الحاجة المقتضية إليها ويسلسلها مرتبة على وفق ذلك[1].

٢. النعت الجامد (كل):

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً نحو: مررت برجلٍ ضاحكٍ، ومررت برجلٍ طويلٍ، وقد ينعت بالجامد كالمنسوب، نحو: مررت برجلٍ بصري، والموصول نحو: مررت بالشخص الذي فاز، ومن ذلك النعت بـ(كل) و(جد) و(حق) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى نحو: مررت برجل كل الرجل، وجد الرجل[2]. وهنا تخرج الصفة عن دلالتها الأصلية وهي التخصيص والتوضيح إلى غرض آخر، عندما يطمئن المتكلم إلى أن المُخاطَب على علم بالشخص الذي يتحدث عنه، يأتي بصفة يكون القصد فيها تعظيم المذكور أمام المُخاطَب. وقد أدرك سيبويه ذلك في بعض التراكيب اللغوية التي لا يفهم معناها إلا في مواقفها وملابساتها التي تولد فيها إذ إن التراكيب لا يمكن أن تفسر في بنيتها السطحية لذا يلجأ سيبويه إلى البنية العميقة، ومن ذلك تحليله لجملة النعت الجامد بـ(كل) في نحو: مررت برجلٍ كلُّ الرجل، فإنّه قال: ((ومن الصفة أنت الرجلُ كلُّ الرجل ومررت بالرجلِ كلِّ الرجلِ، فإن قلت: هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ أو هذا أخوك كلُّ الرجل فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال. ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب كقولك: هذا زيدٌ، فإذا خفتَ أن يكون لم يعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال)) [3].

---

(1) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥٤.

(2) يُنظر: شرح المفصل:٦٠٢/٢، شرح الكافية للرضي: ٣١٤/٢-٣١٥، معاني النحو: ١٥٩/٣-١٦٠.

(3) الكتاب: ١٢/٢.

فسيبويه هنا يعتمد على ما يجري بين المتكلم والمُخاطَب لتحليل هـذا النـوع من جمل النعت فينفذ إلى بنيتها العميقة محدداً طرفي الخطاب ليقف علـى معانيهـا المرادة، فالمتكلم قد يذكر اسماً ويطمئن إلى معرفته من مخاطبه لكنه يسوق له صفة ليشير إلى انه وصل بهذه الصفة نحو درجات الكمال والرقي، فالغايـة مـن ذلـك المبالغة في مدح الموصوف وتعظيمه.

فمعرفة المُخاطَب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عـن معنى المبالغة في الوصف، لان المتكلم يعلم انه رجل ولن يفيده قوله: أنت الرجـل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفها، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصـفة وهـي الرجولة[1].

فكلام سيبويه في هذا النص يشير إلى انه تجاوز حدود المادة اللغوية وتتبـع بعمق ما يكتنفها من ظروف خارجية في موقف المتكلم وحال المُخاطَب والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال، وهذا ما يجب أن يقع في ضمن اهتمـام الـدرس النحوي.

٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً:

نتيجة للعلاقة القائمة بين النعت والتعريف امتنع وصـف بعـض المعـارف وجاز وصف بعضها الآخر، أو امتنع الوصف بهـا وجـاز ببعضـها الآخـر، إلا الضمائر فإنها حرمت الأمرين فلا تنعت ولا ينعت بها [2]. والمضمر احد المعارف الخمسة عند سيبويه، وربما يفوقها في درجة تعريفه؛ لذلك عدّ اعرف المعارف[3].

---

(1) يُنظر :مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث):٢٣.

(2) يُنظر: الكتاب: ١١/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

(3) في هذه المسألة خلاف بين النحويين، فقد نُسب إلى سيبويه أن المضمر اعـرف المعـارف واخصها، وذهب الكوفيون والسيرافي إلى أن العلم اعرفها، وعد ابن السراج المبهم اعرفها. يُنظر: الكتاب: ٥/٢-٧، شرح المفصل: ٦١٦/٣، شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

وقد علل سيبويه كون الإضمار معرفة مستعيناً بما يجري بين المتكلم والمُخاطَب في العملية الخطابية فقال: ((وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدِّث قد عرف من تعني، وانك تريد شيئاً يعلمه))[1]. فالضمائر إنما اكتسبت تعريفها من طرفي الكلام، ولولا ذلك لكانت نكرات مبهمة لا يفهم المراد منها، وهذا يعني أن المضمرات لا يتم فهمها إلا بمقاماتها وعناصر تلك المقامات، ولذلك لا يُكتفى بالدلالة بها من دون قرينة دالة على ذلك ((فتقدم اسم الغائب قرينة، وحضور المتكلم والمُخاطَب قرينة، والذي عرّف الضمير غاية التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب هو الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم)) [2] فالمتكلم والمُخاطَب هما من يكسب الضمائر تعريفها، إذ إن المُخاطَب يُدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلا من أن يذكر الاسم يُكتَفى المتكلم عن هذا الاسم بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغني عنه قال السهيلي (ت٥٨١هـ): ((...إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أومأ إليه المتكلم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره. فإذا أضمره في نفسه ــ أي أخفاه ــ ودل المُخاطَب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مضمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمره استغناءً عن لفظه الظاهر)) [3] ولعل ذلك يدل على أن سيبويه لا ينفك عن تفسير ظواهر اللغة وأحكامها وبيان عللها في سياقاتها الحالية وظروفها المقالية، مما يدل أيضاً على انه كان يتعامل مع لغة حية يشافه متكلميها ويقف عند استعمالهم إياها.

وعلو درجة الضمير في التعريف المكتسب من طرفي الكلام – المتكلم والمُخاطَب – أغناه عن النعت ونحّاه عن الموصوفية، فاكتسب ميزة لم يرقَ إليها

---

(1) الكتاب: ٦/٢.
(2) شرح اللمع، ابن برهان:١/٣٠٢.
(3) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠.

أي من المعارف الأخرى وهي خروجه من محيط الإتباع والمتبوعية، وقد أوضح سيبويه هذه المسألة وفسّرها بقوله: ((اعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل انك إنما تضمر حين تُرى أن المُحدَّث قد عرف من تعني)) [1].

ويمكن أن نفهم من ذلك أن الصفة لما كانت تساق توضيحاً أو تخصيصاً للاسم وزيادة في بيانه استغنى عنها الضمير بقرائنه الحالية الدالة عليه والموضحة له كونه معهوداً بين المتكلم والمُخاطَب، فهو لا يذكر في الكلام إلا وقد سبق ذكر الاسم الذي يعود عليه فلذلك لا يلتبس هذا المضمر بغيره فقد قال ابن يعيش: ((فأما المضمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المُخاطَب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك الوصف)) [2] وقال الرضي: ((اعلم أن المضمر لا يُوصف... لان المتكلم و المُخاطَب منه اعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل..)) [3].

٥. قطع النعت على المدح والتعظيم:

قد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توضيحاً أو تخصيصاً وإنما يكون لغرض آخر يؤديه، وهو المدح والتعظيم أو الذم، فلا يريد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم وتحقير، وتعريف المُخاطَب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو: جاءني زيدٌ العاقلَ الكريمَ الفاضلَ، يريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال

---

(1) الكتاب: ١١/٢.

(2) شرح المفصل: ٦١٧/٣.

(3) شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

الحميدة، أو يقول في الذم: رأيت زيداً الجاهلَ الخبيثَ، قاصداً ذمه لا فصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف [١].

وفي هذا الأمر ينتفي إتباع الصفة موصوفها في الإعراب، فيكون الفارق بينه وبين النعت المساق لغرضه الأصلي، المخالفة الإعرابية بين النعت والمنعوت، ويسمى ذلك (القطع) وذلك بأنْ يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوبا[٢]. وبهذا يُحقّق النعت غرض المدح والتعظيم أو الذم والشتم فيكون في ذلك على ثلاثة أوجه إعرابية[٣]:

الوجه الأول: الصفة وإتباع الثاني الأول، والقصد فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء. **الوجه الثاني:** النصب بإضمار فعل يُقدر بـ(اذكر) او (اعني).الوجه الثالث: الرفع على الاستئناف بإضمار الابتداء.

وبذلك تحصل مخالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها فلا تجري عليه عن طريق القطع، وقد كان لسيبويه السبق في تبيين هذه المسألة وكشف غوامضها وتحليل شواهدها باسترجاع عنصري الخطاب والعلاقة التي تربطهما آخذاً في حسبانه العادات الاجتماعية التي تُولد في أجوائها هذه النصوص اللغوية مستلهماً ذلك من شيخه الخليل إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ والملكُ للهِ أهلَ الملكِ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً... وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناءً وتعظيماً

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٦٠١/٣.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ١٦٥/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٥/٢.

ونصبه على الفعل كأنه قال أنكر أهل ذاك وأنكر المقيمين ولكنه فعـل لا يسـتعمل إظهاره)) [١].

فالخليل هنا يجعل قصد المتكلم فيما يريد إيصاله إلى مخاطبيه أساساً في تحديد معنى المدح والتعظيم، إذ المتكلم لم يرد أن يخبر المُخاطَب بأمر قد جهلـه، ولكنـه ومخاطبه يستويان بمعرفة الموصوف الذي يعظمه المتكلم وفي ذلك قال السـيرافي: ((الذي يصيره مدحاً وثناءً، أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصـد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس)) [٢].

فيتّضح من ذلك أن سيبويه قد وضع العلاقة بين المتكلم والمُخاطَـب أساسـاً لتحديد المعاني لان اعتقاد المتكلم يغني المُخاطَب عن إخباره بما غرضـه الفائـدة، ويجعله يسوق عبارته وهو يقصد معاني أخرى يعينها السياق والقرائن الحالية [٣].

فالقطع الإعرابي يبيّن قصد المتكلم مدحاً وتعظيماً، ويلفت نظر السامع إلـى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وذلك لانّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فـإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كالعلامة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير الانتباه[٤]. فقد جاء في حاشية يس على التصريح: ((فـإنْ قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مـدح أو ذم أو ترحُم؟ قلت: في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فانه دليـل على الاهتمام)) [٥].

---

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ٦٥-٦٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٥/٢.

(٣) يُنظر :مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث):٢٦.

(٤) يُنظر: معاني النحو:١٦٧/٣.

(٥) حاشية يس على التصريح: ١١٧/٢.

وكذلك فإن القطع يعني أن المُخاطَب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، إذ إن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: مررت بمحمد الكريمَ، بالنصب، كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به بخلاف قولك: مررت بمحمد الكريمِ، بالجر، فانك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به[1].

والمدح والتعظيم غرض يُؤدّى بالنعت ولكن ليس كل موصوف ينعت يكون تعظيماً له، وليس كل صفة تحقّق هذا الغرض بل لذلك شروط يحدّدها سياق الحال الذي تُولدُ فيه جملة التعظيم، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وعلمه، وقد عرض سيبويه ذلك وأوضحه قائلا: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يُعَظّم بها. ولو قلت مررت بعبدِ الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّاز لم يكن هذا مما يُعظّم به الرجل عند الناس ولا يُفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأنْ تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح)) [2] وهذا يجري أيضاً على الشتم أو الذم قال سيبويه:((تقول: أتاني زيدٌ الفاسقُ الخبيثُ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه... قال عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمرَ ثُمّ تكنّفوني   عُداةَ الله من كذبٍ وزورِ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطَبين)) [3]

---

(1) يُنظر: معاني النحو: ٣/١٦٨-١٦٩.

(2) الكتاب: ٢/٦٩.

(3) الكتاب: ٢/٧٠.

وهذا يعني أن الأعراف الاجتماعية لها اثر مهم في تحليل النصوص اللغوية والجمل وتحديد العلاقات الإعرابية وهذا منهج سيبويه منذ القدم، وهو ما ينادي به أصحاب المناهج الحديثة بضرورة ربط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية.

فهذا النص يشير إلى مسألتين(١): أحداهما تتعلق بمضمون الرسالة، إذ لا بُدَّ من أن تكون الصفة التي يُعَظَّمُ بها صفة مدح وثناء ورفعة، أو تكون هذه الصفة مما يليق وقوعها على الممدوح. والأخرى: أن يكون المعظم قد عرفه المُخاطَب وعلم فضله، وذلك إما أن يشتهر عنده ما عُظِّم به نحو: مررت بعبدِ الله الصالحَ، إذا كان عبد الله مشتهراً بالصلاح عند المُخاطَب قبل التعظيم والمدح، فقد قال السيرافي: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: احدهما: أن يكون المعنى الذي عظّم به فيه مدح وثناء ورفعة. والآخر: أن يكون المُعظَّم قد عرفه المُخاطَب وشُهر عنده ما عظم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المُخاطَب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها للتعظيم))(٢).

٦. تفريق النعت:

إذا تعدد المنعوتون قد يأتي النعت مجموعاً أو مفرقاً ولكلِّ حالة حكمها الإعرابي الخاص، قال ابن مالك:

ونَعْتُ غيرِ واحدٍ:إذا اختَلَفْ فعاطِفاً فَرِّقْهُ،لا إذا ائتَلَفْ

أي انه إذا نعت غير الواحد، فإمّا أن يختلف النعت أو يتّفق، فإنْ اختلف وجب التفريق بالعطف، نحو: مررت بالزيدين الكريمِ والبخيلِ وبرجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ (٣).

---

(١) يُنظر: الدلالة والتقعيد النحوي: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٣٩٩، ويُنظر: شرح الكافية للرضي: ٢/٣٤٢.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢/٢٠١-٢٠٢.

وقد بحث سيبويه هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة التي يلجأ في بعضها إلى التحليل على وفق مقتضيات سياق حالها وعناصره وكان ذلك واضحاً في حديثه عن مسألة جمع المنعوت وتفريق النعت المختلف وبيان أوجهه الإعرابية في نحو: مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ، إذ إنَّ حالة النعت الإعرابية تأتي تبعاً لما يقصده المتكلم، أو ما يعتقده أن مخاطبه يريد معرفته، فيفسّر سيبويه الأوجه الإعرابية تبعاً لذلك، فقد قال: ((ومنه أيضاً مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ جمعتَ الاسمَ وفرّقتَ النعتَ، وإن شئتَ كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأنّه أجاب مَن قال: بأيِّ ضربٍ مررتَ؟ وإن شاءَ رَفَعَ كأنّه أجاب مَنْ قال فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لَمْ يلفظ به المخاطَبُ، لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَهُ)) [1].

ففي هذا النص تتضح براعة سيبويه في إيضاح المسائل الإعرابية اعتماداً على الأمثلة المستنبطة من الأجواء التي تتم فيها، مؤمناً بأن الظواهر اللغوية لا يمكن للوصول إلى معانيها التي يقصدها المتكلم من دون تحليلها سياقياً في محيطها ومقامها، فالجملة واحدة وتتغير حركتها الإعرابية بما يقصده المتكلم ويحس بأنَّ المُخاطَب يحتاجه، ونجد سيبويه يجعل النص وكأنَّهُ مقتطع من حوار واقعي يجري بين رجلين أو أكثر، إلا انه قام بتفكيك ما نطق به المتكلم فقسمه على جزأين: الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم (مررت برجلين) أمّا الجزء الآخر فهو بمنزلة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحه احد المستمعين وان لم يكن مطروحاً بالفعل، وهو(بأي ضرب مررت؟) فيقول المتكلم: مسلمٍ وكافرٍ، وكأن سيبويه قد شعر بأنَّ في العبارة زيادةً وتفصيلاً سببه استفسار المُخاطَب واستزادته لتوضيح المعنى، وقد جاء النعت المُفرَّق هنا مجروراً ليوافق صيغة سؤال المُخاطَب المفترض: بأي ضرب مررت؟ حيث تحل عبارة (مسلم وكافر) محل أي: أي ضرب؟ وقد تأخذ هذه الجملة نفسها حكماً نحوياً آخر بالرفع، أي رفع النعتين إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم فأضحى: ما هما؟ وعلى هذا نجد سيبويه لم يقف

---

(1) الكتاب: ٤٣١/١.

في هذه المسألة عند الحكم الإعرابي فحسب، بل يجعل سياق الحال، من قصد المتكلم وتساؤلات المُخاطَب المفترضة، المحدد لبناء جملة النعت. فيسترجع عناصر الموقف لينفذ من خلالها إلى تحليل المعاني فيتخيل المتكلم وتساؤلات المُخاطَب، وكأن المتكلم يدرك من تلقاء نفسه انه متُسائَل إن لم يفصّل القول بدليل أن هذا المتحدث هو نفسه سيتبادر إلى ذهنه هذا التساؤل إن قيل في حضرته هذا الكلام[1].

٧. البدل:

البدل من الموضوعات النحوية التي يُعتمد في تحليلها وفهم المعنى المراد منها على قصد المتكلم وغايته من كلامه، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الجملة في ضوء سياقها الخارجي والحوار التخاطبي بين عناصر ذلك السياق، فلما كانت غاية المتكلم افهام السامع مراده واستجابته له، لذا يحرص على عدم إيقاع اللبس على السامع فكان هذا دافعاً لمجيء البدل في الكلام لكي يكون الوسيلة التي من خلالها يتميز المبدل منه من غيره، وربّما يراعي المتكلم أن ينقل الفكرة نقلاً دقيقاً ويبين قصده الدقيق إذا لم يتبين في المبدل منه ويؤدي هذا البيان والإيضاح في البدل.

ولم يغفل عن ذلك النحاة القدماء وكان سيبويه قد رسم لهم منهجاً في تحليل المسائل النحوية في ضوء معانيها المستقاة من ارجاعها إلى مقاصد متكلّميها وفائدة سامعيها، فقد عرض سيبويه مسألتين تتعلقان بسياق الحال في البدل، الأولى المعنى الذي يُولّده تركيب جملة البدل اعتماداً على قصد المتكلم، فقد رأى سيبويه أن معنى البدل في قول المتكلم: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، يكون على وجهين: احدهما ((انه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك...ولكنه ثنى الاسم توكيداً)) [2] والآخر ((وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثُلُثيهم أو ناساً منهم)) [3].

---

(1) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٣٣١-٣٣٢.

(٢) الكتاب: ١/١٥٠.

(٣) الكتاب: ١/١٥١.

فالاعتماد على قصد المتكلم ومراده هو الذي يحدّد معنى البدل، فالمتكلم قد يقصد البدل ولكنه يذكر المبدل منه توكيداً، أو أن يكون قاصداً المبدل منه ولكن يريد أن يزيد في التبيين والإيضاح خوف الالتباس على المُخاطَب فيحتم عليه ذكر البدل تبييناً، فقال ابن يعيش:((الغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر احد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المُخاطَب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم انه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم انه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعا لمعرفة المخاطَب))[1] وقال ابن عصفور:((البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوي بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ)) [2] فالقصد من البدل في الجملة العربية البيان والإيضاح والابتعاد عما يؤدي إلى اللبس وهذا يقع على عاتق المتكلم فانه يسعى إلى أن يكون كلامه واضحاً مأموناً من الالتباس مراعاة لمخاطبه، ولكن ليس معنى ذكر البدل اطراح المبدل منه وهذا واضح من خلال كلام سيبويه إذ جعل ذكر المبدل منه توكيداً، إذ قال السيرافي: ((النحويون يقولون: إن التقدير فيه تنحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البدل مكانه، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت الذي تمام المنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يلغى انك تقول: زيد رأيت أباه عمراً، وتجعل عمراً بدلا من (أباه)، فلو كان في تقدير اللغو لكان

---

(١) شرح المفصل: ٦٣٣/٣.

(٢) شرح الجمل:١٢٥/١.

الكلام: زيد رأيت عمراً وهذا فاسد محال؛ فقد صح أن البدل غير منحٍّ للأول حتى يكون بمعنى الملغى))[1].

والمسألة الثانية التي عرضها سيبويه في البدل في ضوء سياق الحال والاعتماد على قصد المتكلم، مسألة بدل الغلط أو النسيان، إذ إن المتكلم أيضاً يكون غرضه وقصده هو المحدّد لمعنى جملة البدل لا غير، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تثني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنّما تثنيه وتؤكده مثنى بما هو منه أو هو هو، وإنما يجوز رأيت زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً ورأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإمّا أن يكون اضْرَبَ عن ذلك فنحّاه وجعل عمرا مكانه)) [2].

فسيبويه هنا يفسر لنا غلط المتكلم أو نسيانه، وكأنه ينفذ إلى نفس المتكلم من خلال قصده، فهذا أيضاً من باب البدل ولكنه لا ينطبق عليه الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه لان البدل هنا غير المبدل منه فمن غير الممكن أن يُبيّنَ الشيء بغيره ولا يؤكد احدهما بالآخر لأنهما مختلفان. فيحمل سيبويه ذلك على غلط المتكلم أو نسيانه أو إضرابه ليكون جائزاً وهذا مرتبط بقصد المتكلم. إذ قال سيبويه في موضع آخر في جملة: مررت برجلٍ حمارٍ:((فهو على وجه محال وعلى وجه حسن. فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمارٍ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك)) [3].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١٠، وينظر: المقتضب:٤/٣٩٩-٤٠٠، شرح المفصل: ٦٣٣/٣.

(٢) الكتاب:١/١٥١-١٥٢.

(٣) الكتاب: ١/٤٣٩.

وحقيقة هذا النوع من البدل انه لا يكون في الكلام الفصيح إنما يقع في الكلام المنطوق، لان الكلام الفصيح لا يكون فيه غلط أو نسيان، فالقرآن مثلا منزّه عن ذلك، والشعر يراجعه الشاعر ويعاوده فيهذبه، وإنما يكون ذلك في بداءة كلام وما يجئ على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره.(١)

٨. دلالة (أم):

تقع (أم) على ضربين: متصلة، ومنقطعة، فأما المتصلة فهي التي لا يستغنى بما قبلها أو بما بعدها عن الآخر، وهي إما أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (المنافقون: من الآية٦) وقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾(ابراهيم: من الآية٢١)، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أ زيد في الدار أم عمرو؟ وتسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام(٢). وتكون حينئذ بمعنى (أيهما أو أيهم) نحو: أ زيد في الدار أم عمرو؟ أ زيدا لقيت أم بشرا؟ إذا معناها: أيهما عندك؟ وأيهما لقيت؟ (٣).أما المنقطعة فهي التي انقطعت مما قبلها خبرا كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدرة بـ(بل) وذلك نحو: إن هذا لزيد أم عمرو(٤). قال ابن هشام: ((معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها، الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاما طلبيا)) (٥).

---

(١) يُنظر:شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/١١،أسرار العربية:١٥٨،شرح المفصل:٣/٦٣١،شرح الكافية للرضي: ٢/٣٩٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٨/٦١٧-٦١٩، شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٤، مغني اللبيب: ١/٦١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٤١١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٨/٦١٩، شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٥-٤١٦، مغني اللبيب: ١/٦٥.

(٥) مغني اللبيب: ١/٦٦.

ويفترق النوعان من أوجه عدة[1]: احدها أن المتصلة تتقـدمها الهمـزة إمـا للاستفهام أو للتسوية، أما المنقطعة فلا يتقدمها الاستفهام، وقـد يتقـدمها الاسـتفهام بالهمزة أو بـ(هل) ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام.

ثانيها: المتصلة يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت احدهما أو احدها عنـد المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) أما المنقطعـة فـلا يثبـت احـد الأمرين عند المتكلم، بل ما قبل أم وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف لأنها بمعنى (بل).

ثالثها: المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعـة، فانـه لا يليهـا إلا الجملة ظاهرة الجزأين.

ولم يغفل سيبويه عن ذلك، فقد بحث نوعي (أم) مبيناً دلالتهما، إذ قال: ((أمـا أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول))[2] متخذاً من سياق الحال الذي تنشأ فيه (أم) سبيلاً إلى النفاذ إلى دلالة كل نوع، معتمداً في ذلـك على كل من المتكلم والمُخاطَب، فقد قال في (أم) المتصلة: ((وذلك قولك أزيدٌ عندك أم عمروٌ وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدّعٍ أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت أيهما عندك وأيهما لقيت فأنت مدّعٍ أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقـديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللُقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهمـا هو فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال وجعلـت الاسم الآخر عديلاً للأول فصار الذي لا تسأل عنه بينهما)) [3].

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٤ –٤١٧.

(2) الكتاب: ٣/١٦٩.

(3) الكتاب: ٣/١٦٩–١٧٠.

فنجد سيبويه ينفذ إلى دلالة (أم) على التسوية من خلال تحليل جمل (أم) على وفق قصد المتكلم وتواصله مع مخاطبه، فالمتكلم يسأل عن شيئين أو أكثر وهو يعلم أن الفعل أو الخبر واقع بأحدهما إلا أن علمه قد استوى فيهما فلا يدري أيهما هـو؟ ولكي تتم هذه الدلالة يجب أن يكون التركيب بتقديم الاسم الأول تسبقه الهمـزة، وتأخير الثاني تسبقه (أم) ويتوسط بين ذا وذلك ما لا يسأل عنه ليعادل الاسمين لأنه يسأل عن احدهما، قال السيرافي: ((كان القائل إذا قال: أ زيد عندك أم عمرو؟ قـد علم أن عند المُخاطَب احد هذين، ولا يدري من هـو منهمـا؟ فيسـتدعي إعـلام المُخاطَب إياه عيناً فيلتمس علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استفهم عنه بالألف... وقد يُعبر عن هذا السؤال بأن فيه تسوية ومعادلة، فأما التسوية فهي أن الاسم المسـؤول عن تعيين أحدهما يستويان في علم السائل ما عنده في احدهما مثل ما عنده الآخر، وأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الثاني بديلا للأول بوقوع الألف على الأول وأم على الثاني ومذهب السائل فيهما))[1].

فلذلك لا يكون جواب (أم) في هذا التركيب الدال على التسـوية إلا بـالتعيين ولا يكون بـ(نعم) أو (لا) لان المتكلم مدّع أن احد الأمرين قد وقع ولا يدري أيُّهما هو. فالجواب أن يقول: زيد أو عمرو، فان كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن يقول: لم الق واحدا منهما أو كليهما[2].

وعرض سيبويه أيضا (أم) المنقطعة وبحث دلالتها مستنبطاً إياها من المـتكلم والمُخاطَب والقصد والفائدة بينهما، فقد قال: ((هذا باب أم منقطعـةً وذلـك قولـك أعمروٌ عندك أم عندك زيد؟ ويدلُّك على أن هذا الآخر منقطعٌ من الأول قول الرجل إنها لإبلٌ ثم يقول أم شاءٌ يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعةً كذلك تجـيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال أعمروٌ عندك؟ فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنها لإبلٌ أم شاءٌ إنما أدركه الشك حيـث

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/٤١١؛ ويُنظر: شرح المفصل: ٨/٦١٨.

(2) يُنظر: الأصول في النحو:٢/٥٨.

مضى كلامه على اليقين... ومن ذلك أيضاً أعندك زيدٌ أم لا كأنه حيث قال أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا)).[1]

ونجد هذا النص يبين أن المتكلم يعبر عن فكرة يستفهم عنها أول الأمر، نحو: أ زيد عندك؟ فيتوقع وجود زيد عند المُخاطَب ثم تتقدح له فكرة فيستدرك بوساطة (أم) لينبه المُخاطَب بها، فما دار في ذهن المتكلم نقله بإشارة سيميائية إلى المُخاطَب وهي (أم) التي بمنزلة الوسيط لينقل ما يطرأ على فكر المُخاطَب من انحراف عن الوضع الذي كان عليه في بداية الفكرة وما آل إليه من تغير واختلاف، قال السيرافي: ((قوله: أعمرو عندك أم عند زيد؟..كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرو عندك؟ وفي نيته الاقتصار عليه ثم أدركه في زيد من الشك ما أدركه من عمرو فسال عنه)) [2].

وقد شرح الرضي قول سيبويه (أ زيد عندك أم لا؟ فقال:((وقال سيبويه:(أم) في قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيدا عنده، فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: أم لا، وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك، لعلم المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك؟ فلا بد أن يكون لقوله: أم لا؟ فائدة مجددة، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب)).[3]

فما يجري بين المتكلم والمُخاطَب هو ما يحدد دلالة (أم) لأنها سؤال وجواب يجري بين شخصين فما لم يؤخذ ذلك بالحسبان لا يمكن الوقوف على دلالة التراكيب التي ترد فيها(أم).

---

(1) الكتاب: ٣/١٧٢، ١٧٤.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٣/٤١٧و يُنظر: الأصول في النحو: ٢/٥٨، شرح المفصل: ٨/٦١٩.

(3) شرح الكافية للرضي: ٤/٤١٩.

٩. مراتب الضمائــر:

المضمرات من الموضوعات النحويّة التي لها ارتباط وثيق بسـياق حالهـا، وذلك أنها كنايات عن أطراف العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والغائب، لذلك لا يؤتى بها إلا مع أحوالها المقترنة بها وإلا كانت أشياء مبهمة لدى السـامع، وتتـأتى أهمية الضمائر من وظيفتها الدلالية التي تؤديها في الجملة العربيـة مـا لا يـوفّره غيرها من الأسماء، إذ يؤتى بها إيجازاً واختصاراً، إذ يستغني المتكلم بحرف واحد عن اسم بأكمله، وبها يُؤمن اللبس على المخاطب لأنها كنايات عن أشخاص مقترنة بأحوالها، إذ يقول ابن يعيش: ((إنما أُتي بالمضمرات كلها لضـرب مـن الإيجـاز واحترازاً من الإلباس، فأمّا الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم. وأما الإلباس فلأن الأسـماء الظـاهرة كثيرة الاشتراك... وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات... والمضمرات لا لبس فيها فاسـتغنت عن الصفات لان الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))(١) لذلك نجد سياق الحال لا غنى عنـه فـي التحليـل اللغوي للضمائر وصولا إلى المعنى الدلالي في ذهن المتكلم مـن خـلال اقتـران الضمائر بأحوالها ومحيطها الكلامي.

فكان عَدُّ الضمير نوعاً من أنواع المعارف عند النحويين أمر مرتبط بـالأثر الدلالي والمعنى الذي تنقله هذه اللفظة إلى ذهن المخاطب، وكونه عارفاً الاسم الذي يعود عليه الضمير، فهذا هو المسوّغ الذي حمل المتكلم على عـدم تكـرار الاسـم والاستغناء عنه وهذا نابع من طواعية اللغة التي تصاغ حسب مـا يريـد المـتكلم، وتحقق له الإيجاز الذي يبتغيه ويطمئن إلى أن المخاطب قادر على فهم حديثـه.(٢)

---

(١) شرح المفصل: ٣/٢١.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي:١٢٢.

وكان سيبويه قد أدرك ذلك كله إذ نجده يعالج مسائل الضمائر في ضوء سياق الحال وعناصره،وينفذ إلى تحليل ظواهر المضمرات في ضوء أطراف العملية الكلامية، ومعياره الأساس في ذلك المتكلم، لذلك كان ترتيب الضمائر عند سيبويه تبعاً لمبدأ القرب من المتكلم، فضمير المتكلم يحتل المرتبة الأولى في الحديث لأنه الأعرف، ويأتي المخاطب في المرتبة الثانية، ثم يكون الغائب وإضماره.(١) إذ قال السيرافي: ((واعرفهم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وإنما صار المتكلم اعرف لأنه لا يوهمك غيره... لان الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعاينه ويسمع كلامه، وان كان بينهما حجاب فقد أحس كلامه بسمعه إياه.. والمخاطب يتلو المتكلم بالحضور والمشاهدة، وأضعفهما تعريفاً كناية الغائب لأنها تكون كناية عن معرفة ونكرة))(٢).

وفي ضوء ذلك عرض سيبويه مسألة اتصال الضميرين المختلفي الرتبة المفعولين لفعل واحد متعدٍّ لهما نحو:اعطانيك واعطانيه، واعطيتُكه واعطاكه. فإذا كان الضميران احدهما متكلم والآخر مخاطب وجب أن يُبدأ بالمتكلم قبل المخاطب، ولا يجوز أن يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل نفسه وهو قبيح لا تكلم به العرب في نحو: اعطاكني، أو اعطاهوني إذا كان الثاني غائبا.(٣) وقد فسّر ذلك معتمداً على السياق الحالي الذي جرى في التخاطب، فقال: ((وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب))(٤).

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٠٢/٣-١٠٣، شرح المفصل: ٢١/٣-٢٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٣/٢-٣٦٤.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

فلما كان المتكلم الأقرب عند سيبويه وجب أن يُبدأ به أولا قبل المُخاطَب، والعلّة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها اعرف واهم عنده.[١] ويُفهم من كلام سيبويه انه عند مراعاة ترتيب الضمائر يتوجب الاتصال، أما خلاف ذلك فيتوجب الانفصال للضميرين ولا يجوز اتصالهما.[٢]

أما إذا كان الضميران احدهما مخاطب والآخر غائب، فيجب عند سيبويه أن يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل الغائب، نحو: اعطيتُكَهُ، وقد اعطاكَهُ، ولا يجوز اعطاهوك، وهو قبيح أيضاً بمنزلة الغائب والمُخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم.[٣]

ويفسّر ذلك سيبويه في ضوء سياق الحال أيضا إذ قال:((وإنما كان المُخاطَب أولى بأن يُبدأ به؛ من قِبَل أن المُخاطَب اقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المُخاطَب، كان المُخاطَب الذي هو اقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ من الغائب)) [٤].

فالمتكلم عند سيبويه هو الأساس في ترتيب الضمائر تبعاً لمبدأ القرب، فضمير المتكلم يُعد اخص الضمائر، لأنه لا يشترك فيه اثنان فلا يذهب المُخاطَب إلى تصور غير المتكلم. أما ضمير المُخاطَب فتكون مرتبته بعد مرتبة ضمير المتكلم؛ لأنه حينما يطلقه المتكلم يكون معه أكثر من شخص فيتوجه المُخاطَب إلى أكثر من صوب لاحتمال المقصود.[٥]

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٥١/٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٢٦/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٥) يُنظر: المقتضب:٢٨١/٤.

١٠. **التعريف بالألف واللام:**

التعريف حادث على الأسماء؛ لأنّ الاسم نكرة في أول أمره، مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولنا: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المُخاطَب لواحد بعينه، فيقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، لذلك إنّ النكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، والتعريف ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس.(١) فالتنكير هو الشيوع وعليه فالنكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعام.(٢) أما التعريف فهو تخصيص الشيء وتعيينه، وعليه تكون المعرفة ما خص واحداً بعينه من جنسه.(٣)

ولما كان التعريف طارئاً على الأسماء، فإنّ الأمور التي تنقل الأسماء من الشيوع إلى التخصيص أو التعيين ما هي إلا قرائن لفظية أو حالية، تقترن بالاسم فتنقله من حالة التنكير إلى حالة التعريف، وتبعاً لهذه الأمور كانت المعارف خمسة أشياء كما حدَّدها النحويون ابتداء بسيبويه بقوله: ((فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار)) (٤).

فهذا التقسيم مبني على أساس هذه القرائن اللفظية والحالية التي تقترن بالاسم فتجعله معرفة، والألف واللام قرينة لفظية وظيفتها التعريف وقد أدرك سيبويه أنّ هذه القرينة لإفادة المُخاطَب التعيين أو التخصيص، إذ يستعين بها المتكلّم لتعريف مخاطبه ما يعرفه هو، فقال سيبويه: ((وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفةً لأنك أردتَ بالألف واللام الشيء بعينه

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٥/٤٩٢.

(٢) يُنظر: الكليات: ٢٢٩.

(٣) يُنظر: التعريفات، الجرجاني: ٢٢١.

(٤) الكتاب: ٢/٥.

دون سائر أمته لأنك إذا قلت: مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المُخَاطَب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكّره رجلاً قد عرفه فتقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده ما تذكّر من أمره)) (١).

فنلاحظ سيبويه هنا كعادته يرجع الألفاظ إلى محيط استعمالها مسترجعاً عناصرها الخطابية، لينفذ إلى تفسيرها وإيضاح قاعدتها النحوية. فالألف واللام أداة لفظية يتّخذها المتكلّم لإفادة المُخاطَب، فالأمر في تقرير التعريف بوساطة هذه الأداة معقود بالمخاطب لا بغيره، إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المُخاطَب دون المتكلّم، وقد يذكر المتكلّم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو فيكون منكوراً كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستانٌ، وعندي صديقٌ لي، وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان)) (٢) وهذا ما صرّح به الأعلم، وابن يعيش أيضا.(٣)

فالتعريف يرتبط ارتباطاً وثيقا بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المتكلّم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه نكرة، لان الكلام في تعريفه وفي تنكيره يعتمد على معرف المُخاطَب، فإذا قلت: في داري رجلٌ، فقد عرّفت المُخاطَب أنّ في دارك رجلاً، ولكن المُخاطَب لا يعلم من هذا الرجل فعُدَّ الكلام نكرة.

لذلك إنّ النحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة بتنكيرٍ أو تعريف هما: المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، وينطوي تحت باب المعيار الدلالي علم المخاطب إذ يُعدُّ الجانب المهم في هذا المعيار، ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ في مسائلِ التعريفِ والتنكير التي بحثها النحويون في كتبهم (٤).

---

(١) الكتاب: ٢/٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٢٣٨.

(٣) يُنظر: النكت: ٢١٦، شرح المفصل: ٥/٤٩٢.

(٤) ينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، د. أحمد محمود نحلة: ١٧.

١١. كاف (رويد):

(رويد) تصنف عند النحويين في ضمن أسماء الأفعال التي هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها(١). واصل (رُويد) أَرْوِدْ زيداً إِرْوَاداً أي: أمهله إمهالاً، فصغّروا الارواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والألف تصغير الترخيم، واستعملوه مصدراً نائباً عن فعله وهو (أَرْوَدَ) (٢). ويقال: فلان يمشي على رُودٍ، بوزن عُودٍ أي: على مهلٍ، وتصغيره (رُويد)، وتقول: رويدك عمراً، أي: أمهله، وهو مصغر تصغير الترخيم من إِرْوَاد مصدر أَرْوَدَ يُرْوِدُ (٣).

ورُويد هذه في بعض أحوالها قد تلحقها الكاف في الاستعمال، فيقال: رويدكَ أو رويدكما أو رويدكم أو رويدكن زيداً، تبعاً لجنس المُخاطَب وعدده، وذلك إذا استعملت للأمر قال سيبويه:((اعلم أن رويد تلحقها الكاف وهي في موضع (إِفْعَلْ) وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً))(٤) وهو يَعُدُّ هذه الكاف حرفاً مجرداً من معنى الاسمية للخطاب خلافاً لمن قال باسميتها وأنها إمَّا أن تكون في موضع رفع أو في موضع نصب، وقد عدَّ سيبويه ذلك خطأ لان المضمرينَ هنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو، وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً (٥).

ونجد سيبويه يبحث مسألة لحاق الكاف رويداً على وفق عنصري العملية الخطابية المتكلم والمُخاطَب وما يجري بينهما من حديث ودلالة الحال وأثرها في إخراج الكلام على وفق غرض المتكلم وفطنة مُخاطَبه، لان رويد قد يُلْحِقُها المتكلم الكاف فيقول: رويدكَ زيداً، وقد لا يُلحقها فيقول: رويدَ زيداً، ولا يتغير في المعنى

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/٣٠٢-٣٠٣.

(٢) يُنظر: حاشية الخضري: ٢/٢١١، النحو الوافي، عباس حسن: ٤/١٤٤.

(٣) يُنظر: اللسان: ٣/١٩٠(رود)، مختار الصحاح: ٢٦٣.

(٤) الكتاب: ١/٢٤٤.

(٥) يُنظر: الكتاب: ١/٢٤٤-٢٤٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/١٤٦-١٤٧، شرح المفصل: ٤/١٩٠.

شيء لذا نجد سيبويه يفسّر هذه المسألة بقوله: ((وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع والذَّكر والأُنثى فإنّما أُدخل الكافَ حين خاف الْتِباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني وإنّما حذفَها في الأوّل استغناء بعلم المخاطَبَ أنّه لا يَعني غيرَه))(١).

وهذا يعني أن رويداً ما دامت تستعمل استعمالات مختلفة حسب جنس المُخاطَب وعدده، فإنّ هذا الأمر من شأنه أن يوقع اللبس عند المُخاطَب، فلا يستطيع المتكلم أن يوصل رسالته بوضوح لمن يخاطبه، فاستدعى ذلك أن يعمد المتكلم إلى استعمال أداة تبيينية تميز مخاطبه من غيره وتدفع اللبس المحتمل وقوعه فكانت الكاف تؤدي هذا الغرض لذا فإنّ هذه المسألة متعلقة بما يجري بين المتكلم والمُخاطَب(٢).

وقد يعمد المتكلم أيضاً إلى الاستغناء عن هذه الكاف فيخاطب بـ(رويد) مجردة عندما يأمن اللبس بعلم المُخاطَب انه لا يعني غيره، وقد يُلحِقُها مع علم المُخاطَب فتكون توكيداً، وحال الكاف هنا كحال حرف النداء عند سيبويه قال: ((فلَحاقُ الكاف كقولك:يا فلانُ للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك،وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ إذا كان مُقْبِلاً عليك بوجهه مُنْصِتاً لك، فتركتَ يا فلانُ حين قلت أنت تَفعلُ استغناءً بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رُوَيْدَكَ لمن لا يُخاف أن يَلتبِسَ بسواه توكيداً كما تقول للمقبِلِ عليك المُنْصِت لك:أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ، توكيداً)) (٣).

فنجد سيبويه يبيّن تأثير حال المُخاطَب في الزيادة في مبنى كلمة أو النقص فيها، فكلمة (رويد) تلحقها الكاف تبعاً لما يجري بين المتكلم والمُخاطَب، فإذا كان التخاطب بينه وبين المتكلم مباشراً، كأنّ يراه المتكلم يفعل شيئاً حذف الكاف، أمّا إذا كان المُخاطَب في جماعة وأراد المتكلم أن ينبهه ألحقَ الكاف مخافة الالتباس على

---

(١) الكتاب: ١/٢٤٤.

(٢) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه:٦٢.

(٣) الكتاب: ١/٢٤٤.

انه يسوغ للمتكلم أن يلحق هذه الكاف وان يكن ثمة لبس قياساً على النداء في إقبال المُخاطَب، فنلاحظ هنا التفات سيبويه لعلاقة المتكلم بالمخاطب من حيث القرب أو البعد المكاني وأثرهما في بناء الكلام علاوة على اثر حال المُخاطَب وتفاعله مع المتكلم في تباين العبارة اللغوية (١).

فعبارة المتكلم هنا يحددُها حال المُخاطَب لا غير، فإقبال المُخاطَب على المتكلم يجعل دخول الكاف على رويد توكيداً، لَمّا إذا كان المُخاطَب بعيداً منصرفاً عن المتكلم، فلحاق الكاف بـ(رويد) لتحقيق الإقبال من لدن المُخاطَب، فسيبويه يلاحظ أن الكلام يجري بين متحدثٍ ومُخاطَب وان هذا المُخاطَب ينبغي أن يكون مقبلاً عليه منصتاً له لانَّ الكلام لا جدوى منه إنْ لم يكنْ له مستمع بعيه(٢).

لذلك إنَّ النظر إلى هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعزل عن المتكلم والمُخاطَب وحالته والسياق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها، وهذا ما أحسَّ به سيبويه فوجد أنَّ المتكلم والمُخاطَب والحال التي يكونان عليها هو المحدد للمعنى الذي عبرت عنه هذه اللفظة (٣).

١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإذن:

(حتّى) و(إذنْ) من الأدوات الداخلة على الأفعال المضارعة، وتعمل فيها النصب، وقد يبقى الفعل بعدهما على رفعه. ففي قولنا: سرتُ حتى ادخلَها، يكون لهذا الفعل وجهان إعرابيان هما: الرفع والنصب وكذلك إذنْ، قد نجد الفعل بعدها

---

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، الدلالة والتقعيد النحوي: ٤١٥-٤١٦.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث):٩١، مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨٧.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨٧.

منصوباً في نحو: إذن أظنُّك صادقاً، وقد يكون مرفوعاً، ولا بدَّ لكلٍّ وجه من هذين الوجهين معنى يُحَقِّقه. فمعنى الرفع غير معنى النصب بعد هاتين الأداتين[1].

وقد تناول سيبويه هذه المسألة وبحثها في ضوء سياق الحال والموقف الذي يجري فيه نطق الجملة، وقد فسّر معنى هذين الوجهين الإعرابيين المصاحبين لجملة (حتى) و(إذن)، فجعل لكلٍّ وجه معنى يؤديه ويكون ذلك متوقفاً على قصد المتكلم إذ إنَّ قصد المتكلم هو الذي يحدّد الوجه الإعرابي الجائز ومن ثَمَّ تُفسَّر الجملة في ضوء ذلك للوصول إلى المعنى المراد. ففي جملة حتّى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المُتَكَلّم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرتُ حتى ادخلها يقرِّر سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكلٍّ من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعياً قصد المتكلم، فالنصب بعد (حتّى) على وجهين:((احدهما أن الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتّى ادخلَها، كأنك قلتَ: سرتُ إلى أن ادخلَها... لمّا للوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها..))[2].

أي أن معنى النصب بعد حتّى انه إذا قصد المتكلم أن يجعل الدخول غاية لمسيره وانه لم يقع، أو انه يقصد أن يجعل للدخول سبباً للسير مثل كي.لمّا الرفع بعدها فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: ((سرتُ حتّى ادخلها تعني انه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فادخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب،إذا كنت تخبر انه في عمله،وان عمله لم ينقطع..لَمّا الوجه الآخر: فإنّهُ يكون السير قد كان وما أشبهه،ويكون الدخول وما أشبهه الآن..))[3].

---

(1) يُنظر: معاني النحو: ٣/٣٢٤ -٣٢٦ ويُنظر: ٣/٢٩٩-٣٠٤.

(2) الكتاب: ٣/١٧.

(3) الكتاب: ٣/١٧-١٨.

وهذا يعني أن المُتَكَلِّم إذا قصد أن يجعل الدخول في حال السير متصلاً معه فإنَّ الفعل يأتي بعد حتّى مرفوعاً لدلالته على الحال خلافاً لما دلَّ على الاستقبال فإنَّه يأتي منصوباً. فالرفع والنصب بعد حتّى متعلق بقصد المتكلم إذ قال الرضي: ((إذا أردنا أن نبيّن متى يُرفع المضارع بعد حتّى ومتى يُنصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإنَّ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتّى أما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية، وجب رفع المضارع... وان قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتّى سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا يجب النصب أن لم يقصد، لا حصوله في احد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها، بل يقصد كونه مترقباً مستقبلاً في وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله))(١).

وجعل سيبويه أيضاً قصد المتكلم الفيصل في الوصول إلى معنى الرفع ومعنى النصب بعد إذن، فقد قال: ((وتقول إذا حُدِّثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن اخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر انَّك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلة... ولو قلت: إذن أظنَّك، تريد أن تخبره أنَّ ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت انه في حال ضرب لم ينقطع)) (٢) فنجد سيبويه ينفذ إلى إدراك العلاقة في تفسير كل وجه إعرابي بين قصد المتكلم والمعنى المترتِّب على الجملة، وواضح بذلك انه تنبه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص في اختيار احد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح بذلك انه يرسم لأبناء اللغة أن يساوقوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة(٣).

---

(١) شرح الكافية: ٤/٥٨-٥٩ ويُنظر: معاني النحو: ٣/٣.

(٢) الكتاب: ٣/١٦.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

١٢. اضمار (أن) بعد حتى وكي:

لما وجد النحاة الفعل المضارع قد يأتي منصوباً بعد أدوات الأصل فيها عندهم أن تختص بالأسماء فتعمل فيها الجر، استوقفهم هذا الأمر ودعاهم إلى إيجاد العلل لذلك، كي لا يسير خلاف قواعدهم في الأدوات إذ إن الاختصاص يهيئ الأداة للعمل ولا يجوز لعوامل الأسماء أن تعمل في الأفعال[١].

فلذلك عندما وجدوا الفعل المضارع منصوباً بعد (اللام وحتّى وكي) وهذه الأدوات من عوامل الأسماء تعمل فيها الجر أدّى ذلك إلى انقسامهم على مذهبين يذهب كل منهما إلى إيجاد ما يبرّر هذا النصب ومن ثمّ للتوافق مع ما أثبتوه.

فقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الفعل المضارع بعد هذه الأحرف لم ينتصب بها إنما هو منصوب بغيرها، وهي (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف. ومن دون هذا الإضمار يكون الكلام محالاً لان هذه الأحرف إنما تعمل في الأسماء وبإضمار (أن) يصدق ذلك لان (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد[٢]. أما الكوفيون فقد أغناهم مذهبهم عن الولوج في قضية الإضمار والتقدير لأنهم قرّروا أن هذه الأحرف هي ناصبة بنفسها وهي بمنزلة أنْ وليس التي للخفض [٣].

أمّا كي ففي أمر دخولها على المضارع تفصيل، فمذهب سيبويه أنها تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وذلك حين تكون مصدرية، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوا ﴾ (الحديد: من الآية ٢٣) وقوله تعالى: ﴿ لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ (الأحزاب: من الآية ٣٧) أو تقديراً نحو: جئتك كي تكرمني، إذا قدّرت أن الأصل لكي، فإنْ لم تقدّر اللام

---

(١) يُنظر: العلل في النحو: ٧٤-٧٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/٥-٦، والمقتضب: ٢/٧، ٣٨، شرح المفصل: ٧/٢٤٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٧/٢٤٧، شرح التصريح: ٢/٢٨٧.

كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن المضمرة بعدها إضمارا لازماً [1].

واغلب الظن أن (أنْ) هذه التي ألزم النحويون إضمارها بعد الأحرف التي أصل عملها الجر إنما لتؤدي وظيفة التهيئة، بين عوامل الأسماء والأفعال تماشياً مع الصنعة اللفظية، أمّا من ناحية المعنى فلا وجود لها ولذلك قال سيبويه: ((واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى وكي) كما لا يظهر بعد (إمّا) الفعل في قولك: إمّا أنت منطلقاً انطلقت))[2].

لذلك نجد سيبويه يرجع علة عدم إظهار (أن) هنا إلى المُخاطَب لانّ علم المُخاطَب بأنّ هذه الأحرف لا تدخل على الأفعال يكفي عن إظهار أنْ بعدها، فهو يُعلّل عدم إظهار (أن) بعد (حتّى) و(كي) بقوله: ((... واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المُخاطَب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا ممّا يعمل في الفعل وان الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أنْ))[3].

وتلاحظ أن استناد سيبويه في هذا النص إلى المُخاطَب مختلف لانّ من عادة سيبويه أن يحلل النصوص في ضوء مراعاة المخاطب أو يوجه المتكلم إلى مراعاته كي يصل المعنى إليه بأيسر السبل لأنه غاية المتكلم، أما المُخاطَب هنا فيجب أن يكون مثالياً من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون على معرفة بعوامل الأسماء وعوامل الأفعال وبقواعدها النحوية. وبذلك يجب أن يكون المتكلم والمُخاطَب مع هذا الأمر على مستوى واحد في السليقة. ويبدو أنّ ما انتهجه سيبويه في تفسير هذه الظاهرة إنّما هو منهج سيبويهي قد يكون منفرداً فيه وقد يمثل حجر الأساس لكثير من مناهج التفسير السياقي بعد سيبويه.

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٦/٣، شرح المفصل: ٢٤٤/٧ –٢٤٥، التسهيل: ٢٢٩، شرح قطر الندى: ٥٨، مغني اللبيب: ٢٤١/١-٢٤٢.

(٢) الكتاب: ٧/٣.

(٣) الكتاب: ٧/٣.

١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والضمائر:

(ها) بفخامة الألف، كلمة تنبيه للمخاطب يُنَبَّهُ بها على ما يساق إليه من الكلام، وهي (هاء) مركبة مع (الألف) فتكون على حرفين كـ(لا) و(ما) غير أن ألفها قد تسقط في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً، فتقول: (هاؤلاء) بثبوت الألف، و(هؤلاء) بحذفها[1].

وكثُر ما تستعمل (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة لانَّ تعريفها بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية، فجئ في اوائلها بحرف ينبه به المتكلم المُخاطَب، حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة [2]. ودلالة هذا الحرف (ها) تجعله مرتبطاً بمحيطه الذي يُولد فيه معتمداً على العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب، لان التنبيه بيان الشيء قصداً بعد سبقه ضمناً على وجه لو توجَّه إليه السامع الفطن بكليته لعرفه، لكن لكونه ضمنياً رُبَّما يغفل عنه[3].

وهذا ما جعل التنبيه مصاحباً للأسماء المبهمة لينتبه إليها المُخاطَب وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة لإبهامها لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المُخاطَب لها فلذلك كثر التنبيه في هذه الأسماء من حيث كانت تصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه إلاّ لم تكن علاقة تعريف في لفظه[4].

وقد تُشرك (ها) التنبيه المضمرات وأسماء الإشارة جميعاً، فيقال: ها أنا ذا وهذا أنا، وها أنت ذا، وهذا أنت، قال تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية١١٩) وقد بحث سيبويه هذه المسألة معتمداً فيها على آراء شيوخه، فأصل التركيب (ها أنت ذا) عند الخليل: ((أن (ها) هنا هي التي مع ذا إذا

---

(1) يُنظر: شرح اللمع، ابن برهان: ١/٢٩١، لسان العرب: ١٥/٩ (ها).

(2) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٨٠.

(3) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٤/٢٦٤.

(4) يُنظر: شرح المفصل: ٨/٢٣.

قلت: هذا، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا، وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت أنا بينهما))[1] وقد نقل سيبويه عن أبي الخطاب (ت١٧٧هـ): ((إن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا))[2] وهذا ما أكّده يونس بن حبيب أيضاً، تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا[3].

وقد فسّر سيبويه هذا النوع من التراكيب اعتماداً على سياقها الحالي وما يجري بين المتكلم والمُخاطَب جاعلاً كل ذلك أساساً في الوصول إلى معناها الحقيقي، إذ قال سيبويه: ((لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه كأنّه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: الحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت))[4].

ويمكن أن نفهم من ذلك أن هذا التركيب له دلالتان: إحداهما سطحية وهي الإشارة إلى المُخاطَب إلى نفسه، وهي أمر محال، إذ يقول سيبويه في موضع آخر: ((انك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره))[5] والأخرى عميقة وهي المعنى الذي توصل إليه سيبويه معتمداً على المتكلم وقصده والمُخاطَب ومعرفته. قال الرضي:((واعلم أنه ليس المراد بقولك: ها أنا ذا أفعل: أن تعرّف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هو ذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كأنّ معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَن كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو

---

(1) الكتاب: ٢/٣٥٤.
(2) الكتاب: ٢/٣٥٤.
(3) يُنظر: الكتاب: ٢/٣٥٥.
(4) الكتاب: ٢/٣٥٥.
(5) الكتاب: ١/١٤١.

عليه مثل هذا الغريب))[1] وهذا أيضاً إنما يقوله المتكلم إذا قدّر أن المُخاطَب يعتقده غائبا[2].

وفي الحقيقة أن دلالة الاستغراب لهذا التركيب مستعملة في لهجاتنا الدارجة، إذ إننا قد نستغرب قول المتكلم الذي لا نتوقع منه ذلك أبداً فنقول له: هذا أنت تقول كذا، أو نستغرب فعله فنقول: هذا أنت تفعل كذا.

١٥. حكاية العلم بـ(مَنْ):

الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه[3]. وحكاية (مَنْ) استفهام، وهو استثبات والغرض به إعلام السامع انه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون قد عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم [4]. قال الرضي: ((غرضهم في الحكاية أن يَتَيَقَّنَ المُخاطَب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا بغيره حتّى يكون نصّاً)) [5]. و(مَنْ) تحكي النكرات والمعارف وكل يجري على طريقة خاصة به ولا تجوز الحكاية بـ(مَنْ) إلا بشروط منها: ألاّ يدخل على (مَنْ) حرف من حروف العطف، وألاّ يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف، فإنْ دخل على (مَنْ) حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس، لأنّه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك عطف كلامه على الكلام المتقدم، وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبعا لان التابع يبيّن أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدّم[6].

---

(1) شرح الكافية للرضي: ٤/٤٣٢.

(2) يُنظر: شرح المفصل: ٨/٢٣-٢٤.

(3) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢/٢٨٥.

(4) يُنظر: شرح المفصل: ٤/١٥٣.

(5) شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٤.

(6) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢/٢٨٨.

وحكاية النكرة تختلف عن المعرفة مع (مَنْ) ففي النكرة يحكى بـ(مَنْ) وحدها وتُلحَق بعلامات دالة على الاسم المحكي في إفراده وتثنيته وجمعه وتأنيثه وتنكيره، فلا يُكرر الاسم المحكي بعد (من)، أما في المعرفة فلا بُدَّ من ذكر الاسم المحكي بعد (من) فيكون باسمين، ففرقوا بين حكاية النكرة والمعرفة، لأنَّ مسألة النكرة عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، فقال السائل: مَنَا؟ وجب على المسؤول أن يقول: زيد أو عمرو، لأنه لا يعرف الرجل عيناً، فإذا قال: رأيت عبد الله. والقائل لم يورد ذلك إلا معتقداً أن المُخاطَب يعرفه، وقد يجوز أن يكون يعرف جماعة، اسم كل واحد عبد الله فيحتاج إلى النعت لان في المعرفة سؤال عن نعتها [1].

وإنما كانت حكاية النكرة بـ(من) من دون إعادة الاسم المحكي؛ لان النكرة إذا أعيدت عرّفت بالألف واللام التي للعهد بين المتكلم والمُخاطَب وهو ذكرها قبل أن تعاد، فإذا قال القائل: رأيت رجلا. كان حق السائل أن يقول: مَنِ الرجلُ. ومع زيادة اللام التي عليها لم تمكن الحكاية، لان الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به بلا زيادة أو نقصان، فلذلك حُذفت قصد التخفيف [2].

وحكاية النكرات بـ(من) على لغتين: منهم من يلحق بـ(من) علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو، وألف في النصب، وياء في الجر، مطلقاً، فإذا قال: قام رجل، قلت: منو؟ وإذا قال: رأيت رجلا. قلت: منا؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: مني؟ وكذا في التثنية والجمع والتأنيث. ومنهم من يلحق علامة على الإعراب كما تقدم ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث، نحو: منينَ ومنات ومنة ومنينِ وغيره [3].

---

(1) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٧٢-١٧٣.

(2) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٧٢-١٧٣، شرح المفصل: ٤/١٥٣، شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٤-١٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٩.

(3) شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٩-٢٩٠.

أما المعرفة[1] فلا يجوز في حكايتها ما جاز في النكرة من الاستغناء عن الاسم المحكي بعلامات دالة عليه، فلا يجوز أن يقال: منا؟ لمن قال: رأيت عبد الله لكن من العرب من يقال له: ذهبنا معهم، فيقول: مع منين؟ وقد رأيته، فيقول: منا؟ أو رأيت منا؟ كما سمع ذلك سيبويه[2]. وقد فسّر هذه المسألة مستنداً فيها إلى المتكلم والمُخاطَب، فهي قد تجوز تبعاً لسياق حالها، قال سيبويه: ((وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فتقول منا؟ لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلا تعرفه بعينه أو رجلا أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو،... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيته فيقول: منا أو رأيت منا؟ وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلا)) [3].

فاعتماد سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية على سياق الحال بيّن، إذ انه يدرسها بين ناطقها وسامعها لتكون جائزة أو غير جائزة على وفق ملابساتها، فالحكاية هنا غير جائزة إذا كان المحكي معروفا لدى المتكلم والمُخاطَب فلا يُستفهم عنه إلا إذا سُئل عن صفته أو نعته، وقال السيرافي: ((إنما جاز أن يقول: مع منين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وان يقول: منا؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيته؛ لان المتكلم بنى أمر المُخاطَب على انه عارف بالاسم المكني، ولم يكن

---

(1) مما تجدر الإشارة إليه، أن للعرب في حكاية العلم مذهبين: احدهما مذهب أهل الحجاز الذين يحكون إعراب الاسم العلم، رفعا ونصبا وجراء والآخر مذهب بني تميم الذين يرفعون على كل حال. يُنظر: الكتاب: ٤١٣/٢، شرح المفصل: ١٥٩/٤-١٦٠، شرح الكافية للرضي: ١٥٩/٣.

(2) يُنظر: الكتاب: ٤١٢/٢.

(3) الكتاب: ٤١٢/٢.

عارفا به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم، وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهبت مع رجال، ورأيت رجلا، فلما غلط المتكلم في توهمه على المُخاطَب انه يعرفه، رده المُخاطَب إلى الحق في حال نفسه انه غير عارف بمن ذكره، وسأله عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به)) (١).

١٦. دلالة (كم) الاستفهامية:

تقع (كم) على ضربين: احدهما (كم) الاستفهامية، والآخر (كم) الخبرية، وقد ذكرهما سيبويه بقوله: ((اعلم أن لـ (كم) موضعين: فاحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب))) (٢).

و(كم) الاستفهامية تستدعي مميزاً منصوباً بخلاف مميز الخبرية فانه مجرور، إذ إن (كم) الاستفهامية بمنزلة العدد المنون الذي ينصب ما بعده نحو: عشرون وثلاثون وما أشبههما، وهي بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لان للمستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت بالاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو احد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده (٣). ولما كانت (كم) الاستفهامية مسألة عن عدد فهي تجري في جملتها بين المتكلم والمُخاطَب وقد عرض سيبويه ذلك فعمد إلى توضيح دلالة (كم) الاستفهامية وجوابها عن طريق سياق الحال وعنصريه المتكلم والمُخاطَب إذ قال: ((وإذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد هينا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماءٌ لعدة، فإذا قال لك:

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٧/٣.

(٢) الكتاب: ١٥٦/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٥٧/٢، المقتضب: ٥٩/٣-٦٠، العلل في النحو: ٢٥٢، أسرار العربية: ١٢٢، اللباب: ٢٥٤/١-٢٥٥.

كم لك درهما أو كم درهما لك؟ فغسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم))).[1]

فنجد سيبويه يدرس هذه المسألة في سياق حالها كما تجري بين المتكلم والمُخاطَب من سؤال وجواب فيحلل التراكيب اللغوية على شكل محاورات تجري بين أشخاص ليقف على قصد المتكلم وابلاغ المُخاطَب، وهذا يعني أنَّ سيبويه قد أدرك إدراكاً تاماً أنَّ للمتكلم والمُخاطَب على السواء تأثيراً كبيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام المنطوق.

وعلى هذا النحو نجده يفسر ما يرد من جمل (كم) الاستفهامية فقد قال في موضع آخر: ((ومثل ذلك قولك للرجل:كم لك عبداً؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد حمل الكلام على ما حمل عليه (كم) ولم يرد السائل من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد إن شاء فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل السائل (كم) في العبد ولو أراد المسؤول عن ذلك أن ينصب عبدا أو عبدين على (كم) كان قد أحال كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله (كم) عبدا فيصير سائلا)) [2].

فاعتماد سيبويه في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب واضح لا غموض فيه من خلال كلمتي (السائل) و(المسؤول) وكأن سيبويه يحول الجمل إلى مقاطع حوارية قصد تفسيرها وتبيان أحكامها النحوية وما يجوز منها وما يمتنع، فـ (كم) الاستفهامية تجري جملتها بين سائل ومجيب فإذا ذكر السائل مميز (كم) استغنى عنه المجيب، لان السائل قد ذكره فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره، لأنه إذا قال: (كم) عندك من الدراهم فقال: عشرون، فقد عرف ما يعني، فلو لم يبين السائل ويفسر العدد لم يدر المسؤول باي شيء يجيبه؟ وعلى المسؤول ان يأتي بجوابه

(1) الكتاب: ٢/١٥٧.

(2) الكتاب: ٢/١٦٨-١٦٩.

على موقع (كم) وهو الرفع ولو نصبه لخرج عن حد الجواب فصار سائلا، فإنما ينصبه بـ (كم) والذي يلفظ بـ (كم) هو سائل. [١]

وهذا المنهج السياقي في تفسير التراكيب النحوية قد سلكه النحويون بعد سيبويه مقتفين أثره في ذلك، فجعلوا ذلك أساساً في التفريق بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية اعتمادا على المتكلم والمُخاطَب فقد قال الرضي: (((كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه، عند المُخاطَب، والخبرية لعدد مبهم عند المُخاطَب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المُخاطَب في الاستفهامية والخبرية.))[٢].

فيبدو واضحا ارتباط المعنى الذي تحمله أداة الاستفهام بالعلاقة التي تحكم المتكلم بالمخاطب في المعنى الذي تشير إليه.

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٣/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٣٤/٣.

الخاتمة

خاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين، وبعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه بين المتكلم العربي ومخاطبه، يمكن أن نثبت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- لم يصرح سيبويه بمصطلح سياق الحال، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدّة تكرّر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تدور حول الكلام والمتكلم والمخاطب، وهناك ألفاظ أخرى نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطَب أو انعدام هذا التفاهم.
- استعمل سيبويه مصطلحاً تكرّر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ويعد أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال ولعل هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل.
- عناصر سياق الحال التي حدّدها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعاها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي. وعلى الرغم من أن تلك العناصر كثيرة ومتشابكة لكن هناك عنصرين أساسيين هما المتكلم والمُخاطَب لأنهما أساس في كل عملية حوارية أما العناصر الأخرى فيمكن أن تأتي تباعاً لهذين العنصرين. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي عناصر سياق الحال أنها يمكن أن تتوزع على محاور ثلاث: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما.
- إنّ سيبويه يجعل من النصوص المكتوبة مقاطع حوارية إذ انه يتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى

المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأن اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة.

- المتكلم عند سيبويه يمثل غايةً وهدفاً، إذ إنّ سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي بل انه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته، تكونت لديه درايةٌ تامةٌ في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علةً مسوغةً للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاةً لمبدأ الخفة في الكلام فيتّخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية. وقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجويز بعض الكلام ومنعه. وقد يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلا في الحكم على تسويغ بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراخٍ كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم، وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحرّي سلامة النطق بالعربية.

- حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها.

- للمُخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلّم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة، وكان سيبويه عميق التأمل في حال المُخاطَب يتراءى أمامه في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غفلة

أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، فيفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطَب، كالتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى.

- إن المُخاطَب كما كان شريك المتكلّم في العملية الخطابية فإنّه أيضاً يمكن أن يكون شريكاً له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لان مراعاته لها اثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظنّنا أن المُخاطَب يمكن أن يكون هو العامل في النحو فما دام القصد من الإعراب إبانة المعاني فإن المتكلّم يعرب كلامه مراعاة لمُخاطَبه إذ لولا المُخاطَب لما احتاج المتكلّم إلى الإعراب.
- دأب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من النصوص اللغوية فيسترجع حضور المتكلم وقصده وكيفية نطقه لعبارته ومناسبتها، وحضور المُخاطَب لتكتمل العملية التحاورية فتُفسر على أساسها الظواهر وتتضح عللها.
- أدرك سيبويه أن للمتكلم والمُخاطَب تأثيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام وان للمتكلم السعة في اختيار النسق التعبيري الملائم لقصده بما يتوافق وحال مخاطبه من علم أو جهل أو ظن أو إنكار أو تصديق. وإنّ ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم احد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلّم وموقفه من المُخاطَب.
- كشفت الدراسة انه على وفق العلاقة بين المتكلّم والسامع تتحدد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثَمّ تتحد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلّم على ذلك، فضلاً عن ذكاء المُخاطَب إذ انه حال يحمل المتكلّم على أن يورد كلامه على الإيجاز.

- التعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المتكلّم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه نكرة، لان الكلام في تعريفه وفي تنكيره يعتمد على معرفة المُخاطَب.
- يعتمد سيبويه على المتغيرات الخارجية المفترض أن تولد فيها الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، في تفسير المعاني التي تشير إليها الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة في الجملة نفسها فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر.
- المتكلم والمُخاطَب هما من يكسب الضمائر تعريفها، فإذا أدرك المُخاطَب معنى الضمير وفهمه وعلم الاسم الذي يعود عليه لا يكون بالمتكلم حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلا من أن يذكر الاسم يُكَنّي عنه بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغني عنه.

المصادر والمراجع

أولا- العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الكتب المطبوعة:

- **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**: محمود أحمد نحلة، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢م.
- **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٨م.
- **إحياء النحو**: إبراهيم مصطفى،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ -١٩٩٨ م.
- **أساس البلاغة**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**: عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٩ م.
- **أسباب نزول القرآن**: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: كمال بسيوني زغلول، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- **إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**: عبد الهادي الشهري، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- **أسرار العربية**: عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

- **الأسلوبية والأسلوب:** د. عبد السلام المسدي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥م.
- **الأشباه والنظائر في النحو:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- **الأصول في النحو:** ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م.
- **الأصول المعرفية لنظرية التلقي:** ناظم عودة خضر، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، ١٩٩٧ م.
- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة:** د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة الكويت الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- **الإيضاح في شرح المفصل:** أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢م، الجزء الثاني: ١٩٨٣م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة:** جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت٧٣٩هـ)، مراجعة وتصحيح: الشيخ بهيج عزاوي، الطبعة الثانية، منشورات دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٣ م.
- **البحث الدلالي عند الأصوليين:** للدكتور محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- **البرهان في علوم القرآن**: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت (د-ت).
- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(ت٦٥١ هـ) تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- **البلاغة الاصطلاحية**: د. عبدة عبد العزيز قلقيلة، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١ م.
- **البلاغة والأسلوبية**: د. محمد عبد المطلب، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٨٤ م.
- **بناء الجملة العربية**: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الكويت ١٩٩٦م.
- **البيان والتبيين**: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون،، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م.
- **التأويل النحوي في علوم القرآن الكريم**: د.عبد الفتاح الحموز،، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- **التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**: كمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م.
- **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي**: د. مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت الكليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- **التراكيب اللغوية في العربية**: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م.

- **التعريفات:** علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢ م.
- **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل:** د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة ١٩٩٩ م.
- **التعريف والتنكير في النحو العربي**، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء اعراباً وبناءً: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (د.ت).
- **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس:** حمادي حمود، المطبعة الرسمية منشورات الجامعة التونسية، تونس ١٩٨١ م.
- **التفكير اللساني في الحضارة العربية:** د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١م.
- **الجملة العربية، تأليفها وأقسامها:** الدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي – بغداد، ١٩٩٨م.
- **الجمل في النحو:** الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م.
- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع:** أحمد الهاشمي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

- **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح:** الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي(١٠٦١ هـ) في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي، د ـ ت.
- **حدود التواصل (الإجماع والتنازع بين هابرمان وليوتار):** مانفرد فرانك، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم، افريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٣م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٨٦ م.
- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- **خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني:** محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- **دراسات في علم اللغة، القسم الثاني:** د.كمال محمد بشر، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- **دراسات في علم اللغة النفسي:** د. داود عبده، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها:** د. صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- **دراسة المعنى عند الأصوليين:** د.طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣ م.
- **دلائل الإعجاز:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: السيد محمد السيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١م.
- **دلالة السياق:** د. ردة الله الطلحي، جامعة أمّ القرى،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

- **الدلالة السياقية عند اللغويين**: د.عواطف كنُّوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- **الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه**: د.محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- **دور الكلمة في اللغة**: استيفن اولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: د.كمال بشر، دار الكتب العلمية، بيروت غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- **ديوان أبي دؤاد**: تحقيق: غوستاف فون غرنباوم، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- **ديوان ذي الرمة**: تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- **ديوان الفرزدق**:عني به عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.
- **الرد على النحاة**: ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر، ١٩٨٨م.
- **شرح ابن عقيل**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر ناصر خسرو، طهران، ايران (د.ت).
- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم**: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- **شرح التسهيل**: جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- **شرح التصريح على التوضيح**: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٠م.

- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**: ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.انيس بديوي، دار الكتب العلمية، بيروت إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- **شرح الحدود النحوية**: عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق زكي فهمي الالوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل (د. ت).
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز ابادي الطبعة السابعة، (د.ت).
- **شرح كافية ابن الحاجب**: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية القاهرة،(د.ت).
- **شرح كتاب سيبويه**: أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- **شرح اللمع**: أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- **شرح المفصل**: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية للقاهرة، (د.ت).
- **شروح التلخيص**: سعد الدين التفتزاني (ت٧٩٢هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧ م.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**: أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، دار الندوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**: إسماعيل بن حماد الجـوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- **صحيح البخاري**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،٢٠٠٤ م.
- **صحيح مسلم**: أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- **الصناعتين**: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٩٧١ م.
- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي**: د.خليل احمد عمايرة، اربد ١٩٨٥م.
- **العربية وعلم اللغة البنيوي**: د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
- **العلل في النحو**: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- **العلل النحوية في كتاب سيبويه**: اسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- **علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته**: د.صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- **علم الدلالة**:د.احمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع،الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- **علم الدلالة**: أف. آر. بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥م.

- **علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي**: منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠٠١م.
- **علم اللغـــة**: فريدينان دي سوسور، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، دار الكتـــب جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- **علم اللغة الاجتماعي (مدخل)**: د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، طبعـــة ســـنة ١٩٩٤م.
- **علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي**: د.محمود الســـعران، دار النهضــــة العربيـــة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- **علم المعاني تأصيل وتقديم**: د. حسن طبل، الطبعة الأولـــى، مكتبـــة الإيمـــان، ١٩٩٩ م.
- **علم النص ونظرية الترجمة**: د. يوسف نور عوض، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـــ.
- **علم النفس اللغوي**: د. نوال حمد عطية، مكتبة الانجلـــو المصـــرية، الطبعـــة الأولى، ١٩٧٥ م.
- **العـــين**: الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهـــدي المخزومـــي، وإبـــراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩م.
- **فصول في علم الدلالة**: د.فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب القـــاهرة، الطبعـــة الأولى، ٢٠٠٥م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**: صـــلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت٧٦١هـــــ)، تحقيـــق: د. حســـن موســـى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- **فقه اللغة في الكتب العربية**: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م.

- **الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب**: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- **في التحليل اللغوي، منهج وصفي**: د.خليل احمد عمايرة، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه**: د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦.
- **القاعدة النحوية، تحليل ونقد**: د.محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- **قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة**: د. محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- **قضايا الشعرية**: رومان جاكبسون، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- **كتاب سيبويه**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت).
- **كشاف اصطلاحات الفنون**: التهانوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- الكليات **(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: أبو البقاء الحسين الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، إعداد: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨ م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥ م.
- **لباب النقول في أسباب النزول**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق: د.حمزة النشرتي واخرون،المكتبة القيمة، القاهرة، (د.ت).

- **لسان العرب**: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- **لسانيات النص**: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩١م.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية**: د.تمام حسان، عالم الكتب، طبعة ٢٠٠١م.
- **اللغة العربية،معناها ومبناها**: د. تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- **اللغة في المجتمع**: م.م لويس، ترجمة: د.تمام حسّان،القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩ م.
- **اللغة والتفسير والتواصل**: د.مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥م.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٦٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **محاضرات في اللغة**: د.عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦م.
- **مختار الصحاح**: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ) دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م.
- **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**: عبد المجيد عابدين، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١ م.
- **مدخل إلى علم اللغة الحديث**: د.عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- **مراعاة المُخاطَب في النحو العربي**: د.بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة الأميرية في مصر، الطبعة الثالثة، ١٩١٢م.

- **معاني القرآن**: أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)-تحقيق: محمد علي النجار وجماعته-مطابع سهل العرب-القاهرة.
- **معاني القرآن وإعرابه**: أبو اسحق الزجاج (٣١١هـ)-تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث – القاهرة -٢٠٠٤م.
- **معاني النحو**: د.فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.
- **معجم علم اللغة النظري**: د.محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الأولى،١٩٨٣م.
- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه د.إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- **المغني في البلاغة العربية**: د.حسن طبل، دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م.
- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى مؤسسة الصادق، طهران ١٣٧٨هـ
- **المفردات في غريب القرآن**: الراغب الاصبهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت د ـ ت.
- **مفهوم الجملة عند سيبويه**: د.حسن عبد الغني الاسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- **مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي**: د.محمد خير الحلواني، المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، السنة١٠، العدد ٢٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **مفهوم النص دراسة في علوم القرآن**: د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- **المقاربة التداولية**: فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

- **مقالات في اللغة والأدب**: د.تمام حسان، معهد اللغة العربية، جامعة أم القـرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥ م.
- **مقاييس اللغة**: أبو الحسين احمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- **المقتضب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- **المقدمة**: ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانيـة، القـاهرة ١٩٦٧ م.
- **المقرب**: ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.
- من أسرار التعبير في القرآن (**صفاء الكلمة**): د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣م.
- **من أسرار اللغة**: د. إبراهيم أنيس، مطبعة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م.
- **مناهج البحث في اللغة**: د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩م.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك**: أبو حيان النحوي الأندلسي(ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سدني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤م.
- **الموافقات في أصول الشريعة**: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، الدار الثقافية العربية، بيروت (د.ت)
- **نتائج الفكر في النحو**: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) حققه وعلق عليه: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

- **النحو العربي ومنطق ارسطو**: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، الجزائر، ١٩٧٤.
- **نحو المعاني**: د.احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**: عباس حسن، نشر ناصر خسرو، ايران (د.ت).
- **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**: د. نهاد الموسى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(ج) الرسائل والاطاريح:

- **أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصيّه من القرآن)**، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة ١٩٩٤م.

- **إشكاليات التلقي في الشعر العربي الحديث من عام ١٩٢٥ إلى نهاية القـــرن العشرين**: سهام حسن خضير الحميري – رسالة ماجستير – جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ١٩٩٠ م.
- **البنى النحوية وأثرها في المعنى**: احمد عبد الله العاني، أطروحـــة دكتـــوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
- **التقدير النحوي في كتاب سيبويه**: محمد حسن ضاروب، رســالة ماجســتير، دائرة اللغة العربية ولغـــات الشرق الأدنى، الجامعة الامريكيـــة فـــي بيـــروت، ١٩٩٦ م.
- **دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير**: علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) بغداد ٢٠٠٦م.
- **الدلالة السياقية عند المفسرين حتى منتصف القرن السادس الهجري**: بشـــير سعيد سهر محمد المنصوري، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٤م.
- **شرح كتاب سيبويه**: علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـــ)، تحقيـــق ودراســـة: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف د. احمـــد مكـــي الأنصـــاري، أطروحـــة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة ام القرى ١٤١٥ هـــ.
- **العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه**: هنـــادي رشـــيد ديّـــة، رســـالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعـــة الأمريكيـــة فـــي بيروت، ١٩٩٦م.
- **مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية،حتى نهاية القرن السادس الهجري**: بان صالح مهدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربيـــة للبنـــات جامعة بغداد ٢٠٠٦م.

(د) البحوث المنشورة:

- **الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة**: د. يحيى احمد، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠) العدد (٣) ١٩٨٩م.
- **التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس**: عيد بليع، مجلة فصول العدد الثامن عام ١٩٩٩م.
- **التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون**: نعمان بوقره، مجلة الرافد يناير، ٢٠٠٦م.
- **الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**: د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م.
- **قرينة السياق**: للدكتور تمام حسان، بحث قُدِّم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٩٣م.
- **اللغة ونظرية السياق**: د.علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر،الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد (٧٦) سنة ١٩٧١م.
- **لهجة قبيلة سليم**: د. علي ناصر غالب، مجلة العرب تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الاجزاء (٧،٨،٩،١٠) المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- **مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه**: د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.
- **المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك**: د. عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) ابريل ١٩٩٨م.
- **نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب**: د. هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٢٤ – ٢٥، ١٩٩٤م.

- نقد استجابة القارئ نقاده ونظرياته: رامان سلدن، ترجمة: سعيد الغانمي، آفاق عربية، العدد الثامن، ١٩٩٣ م.

ثانياً- الانكليزية:

- **Carter,M.G** (An Arab Grammarian of the eighth century) Jaos, ٩٣, ١٩٧٣, ١٤٦-٥٧.
- **Troupeau Gerard** ,(Lexique-index du kitab de Sibawayhi). Paris, Klincksieck, ١٩٦٧.
- **Bloomfield**. (Language),G.Allen & Unwin LTD,London,١٩٧٦.